جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة دكتوراه دولة بعنوان

التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية

من إعداد المترشح:
حواس صلاح

تحت إشراف:
أ. الدكتور/ قادة أقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د محمد بوتين................. رئيسا

أ/د قادة أقاسم.................... مقررا

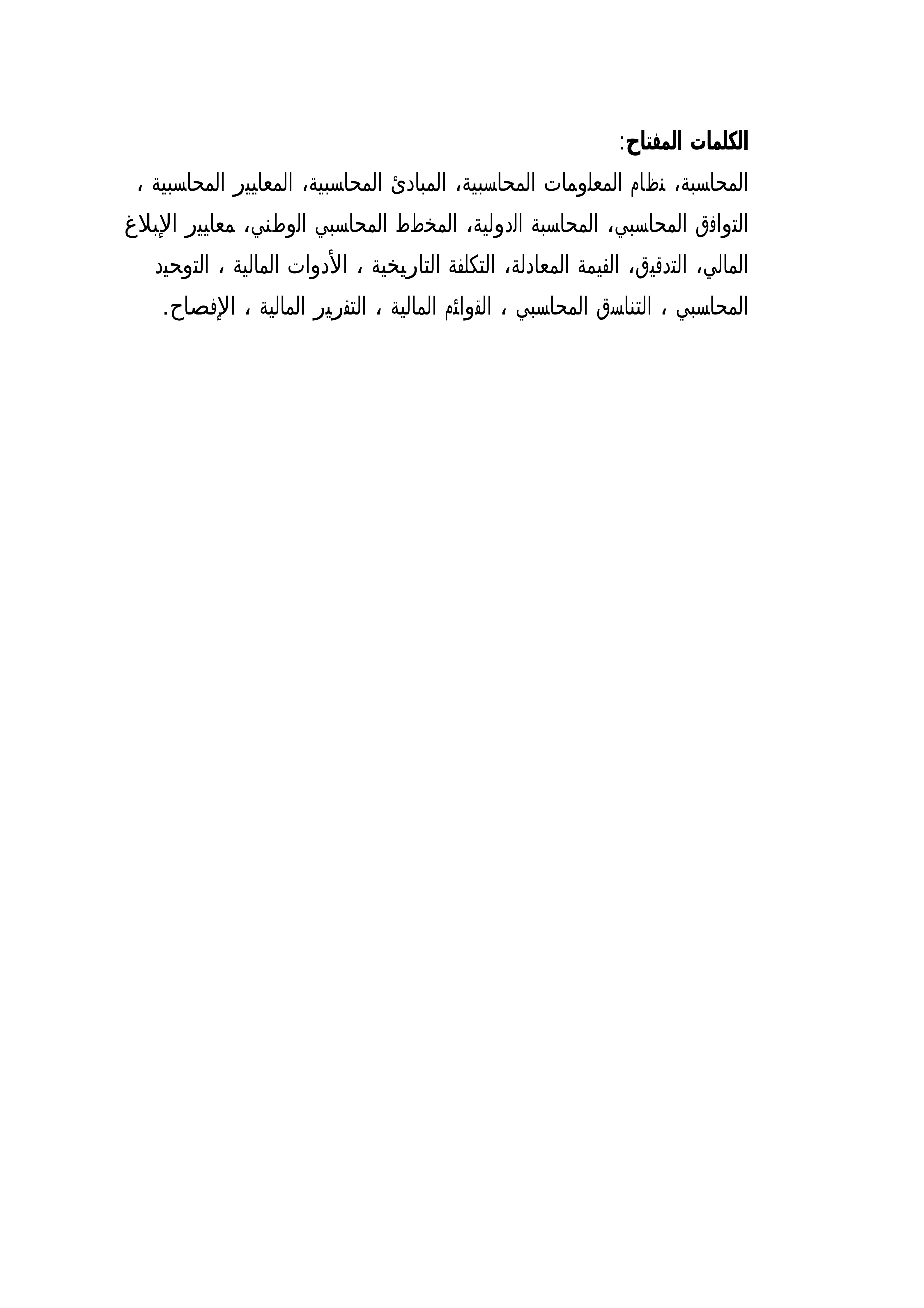
أ/د اسماعيل عرباجي........... عضوا

أ/د سعدان شبايكي.............. عضوا

أ/د ناصر دادي عدون......... عضوا

د/ نورالدين شنوفي............ عضوا

السنة الجامعية ٢٠٠٧/٢٠٠٨



الكلمات المفتاح:

المحاسبة، نظام المعلومات المحاسبية، المبادئ المحاسبية، المعايير المحاسبية ، التوافق المحاسبي، المحاسبة الدولية، المخطط المحاسبي الوطني، معايير الإبلاغ المالي، التدقيق، القيمة المعادلة، التكلفة التاريخية ، الأدوات المالية ، التوحيد المحاسبي ، التناسق المحاسبي ، القوائم المالية ، التقرير المالية ، الإفصاح.

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر و العرفان بعد حمده سبحانه و تعالى على توفيقه لي لإتمام ثمرة هذا العمل المتواضع، إلى كل من لم يبخل علي بيد المساعدة. أخص بالذكر :

الأستاذ المشرف الدكتور قادة أقاسم على الإرشاد والتوجيهات و التشجيع .

كما لا يعزني أن أوجه الشكر و التقدير الكبير إلى رفيقة دربي زوجتي.

لايفوتني أن أشكر عبد الحميد شايبي على المجهودات الكبيرة التي بذلها في طبع الرسالة.

لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديا أطال الله في عمرهما و إلى زوجتي و إلى روح والديها الطاهرتين رحمهما الله و أسكنهما فسيح جنانه,

إلى أبنائي: مصطفى أمين، هاني رفيق و رشا .

إلى كل عائلة صلاح و عائلة طرفاني صغيرا و كبيرا.

إلى كل من ساهم بإمدادي بكلمة طيبة بعثت في روح العمل.

إلى كل طالب علم .

خطة البحث

قائمة الجداول ، الأشكال والمصطلحات

المصطلحات المستعملة

AAA :	American accounting association
ACCA:	Association of Chartered Certified Accountants
AICPA:	American Institute of Certified Public Accountants
APB :	Accounting Principles Board
ARB :	Accounting Research Bulletin
ARC :	Accounting Regulatory committee
ASB :	Accounting Standard Board
ASC :	Accounting Standard Committee
CAP :	Committee on Accounting Principles
CNC :	Conseil National de la Comptabilité
CNCC :	Compagnie National des Commissaires aux Cptes
FASB :	Financial Accounting Standard Board
GAAP:	Generally Accepted Accounting Principles
IAS :	International accounting standard
IASB :	International Accounting Standard Board
IASC :	International Accounting Standard Committee
IFAC :	International Federation of Accountants
IFRS :	International financial reporting standard
IOSCO :	International Organization of Securities Commissions
SIC :	Standing Interpretations Committee

قائمة الجداول والأشكال

٠١ - الجداول

٠٢ - الأشكال:

المقدمة العامة

تمهيد

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى لانتشار المؤسسات الدولية وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة، وزادت حدة المنافسة بين الدول لجذب المزيد من الاستثمارات الدولية، الأمر الذي أدى لظهور بعض المشاكل والقضايا المحاسبية الجديدة، كانعكاس للتطور الاقتصادي مما استلزم من المحاسبة إعادة النظر في تلك القضايا ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة.

كما أصبحت هذه الشركات تتحكم في الفواصل الإستراتيجية للاقتصاد العالمي، حيث ترتب عن ذلك ازدياد الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات، التي تخدم المهتمين من رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمارات أم في مجال التمويل، ولكي تفي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في المجالات السالفة الذكر لابد أن يتوفر فيها شرطين أساسيين هما: أن تتسم المعلومات التي توفرها تلك البيانات بقدر معقول من المصداقية، ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة يمكن استخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مركزها المالي.

بالإضافة إلى ذلك بدأت الحكومات بتطوير أنظمة وقوانين الضرائب ونتيجة لجميع هذه التغيرات، نمت الحاجة إلى ضرورة وجود تقارير محاسبية ومن ثمة إلى توحيد طرق إعداد هذه التقارير.

وبدأت الجهود تنصب على وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة نتج عنها ما أصبح يعرف بمعايير المحاسبة المتعارف عليها، وتوالى بعد ذلك صدور المعايير المختلفة تبعا لحاجة مستخدمي القوائم المالية وتنظيم تلك الأعمال التي يقوم بها مدققوا الحسابات، ويصدرون على أساسها الرأي المحاسبي. لذلك فإن حاجات ومتطلبات الأسواق ومستخدمي

القوائم المالية مما أدىّ إلى تطور مهنة المحاسبة بشكل عام والضوابط التي تقـوم عليهـا على وجه الخصوص.

حصلت معظم التطورات التي ذكرناها فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلا أن تطورات مشابهة حدثت في مختلف الدول المتقدمة تجاريا وصناعيا.

وفي أوائل السبعينات من القرن الماضي انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضـع أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بمعايير المحاسبة الدوليـة، التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحـدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات من مختلف البلدان، وذلك تجاوبا مع توسع أنشـطة التجارة حول الاستثمار والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم.وكانت أهم خطوة باتجاه توحيد المعايير المحاسبية عالميا قبل سنوات عدة عندما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في اتفاقية مع لجنة معايير المحاسبة الدولية للعمل المشـترك علـى تقليـل الفروقات الموجودة بين المعايير الدولية والأمريكية تمهيدا للوصول إلى معـايير موحـدة لاحقا.

ولم توجد في العالم العربي هيئة أو لجنة تعمل بشكل جـدي علـى تنظـيم مهنـة المحاسبة ماعدا بعض الجهود المتفرقة في بعض الدول كما في المملكة العربية السـعودية على سبيل المثال. أما في معظم الدول الأخرى فلم توجد معايير خاصـة، فـتم اسـتخدام المعايير الدولية سواء عن طريق ترجمتها دون النظر إلى الحاجات المحلية كمصر.

كما أن معايير المحاسبة الدولية لا تهتم كثيرا بهذه الخصائص نظرا لسيطرة الـدول الكبرى على لجنة معايير المحاسبة الدولية.

أما فيما يخص الجزئرالتي تطالب بتبني هذه المعايير المحاسبية الدولية فهو أمر في غاية الأهمية، كون معظم شركاتها و أسواقها يتزايد ارتباطها بالأسواق العالمية يوما بعد يوم.

بالإضافة إلى أن معظم المعايير المحاسبية قد تم نشرها، فإننا نعاني من قصور فـي الثقافة المحاسبية على جميع المستويات مما أدى إلـى عـدم الإلمـام الكـافي بالمعـايير المحاسبية.

وفي اعتقادنا يجب أن ترتكز الجهود في الفترة المقبلة علـى القضـايا الرئيسـية التالية: أن يتم العمل على تطوير الثقافة المحاسبية من أجل الفهم الجيـد للقـوائم الماليـة الصادرة عن مختلف الشركات من طرف المستثمرين وصناع القرارات، وأن يتم العمـل على توحيد جهود الدول العربية باتجاه إيصال صوتها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية لكي تأخذ مطالبها واحتياجاتها بالحسبان. ثم وضع أسس وضوابط علميـة تحكـم مهنـة المحاسبة والتدقيق بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المحلية.

منهج الدراسـة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول علـى البيانات الثانوية، وكذلك استخدمنا المنهج التاريخي للوصول إلى معلومات مناسـبة عـن التسلسل الزمني لبروز معايير الإبلاغ المالي ، هذا من جهة و لإعطـاء فكـرة مـوجزة وواضحة على معايير المحاسبة الدولية بشكل عام من جهة أخرى.

وكذلك تم العمل على مسح مكتبي لمجموعة من المراجع والكتـب والـدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

طرح الإشكالية:

إن انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة يصعب على المؤسسات المحلية حلها مما يقتضي من الدول المعنية إجراء تغيرات جذرية في أنظمتها المحاسبية حتى تكون في مسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة.

من هنا جاءت الضرورة إلى إيجاد توافق محاسبي دولي من أجل استعمال لغة محاسبية موحدة تسهل قراءة القوائم المالية ووصول إلى توحيد محاسبي عالمي واسع النطاق.

اعتمادا على الطروحات السابقة تم طرح الأسئلة التالية:

- هل الممارسات المحاسبية في مختلف الشركات تخضع لقواعد وإجراءات محاسبية ذات المستوى الدولي؟

- هل المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لمتطلبات وعولمة الاقتصاد بصفة عامة والأنظمة المحاسبية الدولية بصفة خاصة؟
- ماذا ننتظر من محاسبة الغد؟
- ما أثر تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على مهنة التدقيق؟

فرضيات البحث:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات التالية:

- إن المجهودات المحلية منها والدولية المبذولة في مجال التوافق المحاسبي الدولي تتجه بشكل إيجابي من خلال الممارسات المحاسبية نحو توحيد محاسبي دولي.

- التباين والتوافق في التقارير المحاسبية وإعداد القوائم المالية والاعتماد على معايير محاسبية موحدة يؤدي حتما لتلبية حاجيات مستخدمي هذه التقارير المالية.
- التوجه نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يلزم البلدان الراغبة في تبني هذه المعايير، دراسة واهتمام واسع، إستعدادا لذلك، وتطوير أنظمتها المحاسبية كي تساير الأنظمة الدولية.

أهمية الدراسـة:

تتزامن الدراسة مع استعداد الجزائر لتبني تطبيق المعـايير الدوليـة للمحاسـبة والتـدقيق معا ، سواء في إعداد البيانات المالية أم في مجال فحصها وتدقيقها.

كما أن الانتشار المتميز للشركات متعددة الجنسيات في مختلف الدول من بينها الجزائر، تطلب الأمر الاهتمام أكثر بإستراتيجياتها في توفير الانسجام والاتصال في المجال المحاسبي الدولي.

ويرجع الاهتمام الكبير بموضوع معايير الإبلاغ المالي و القيمة العادلة إلى عدة عوامل، أهمها التغيّر المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقد بالشكل الذى يؤدي إلى زيادة الأسعار في معظم الأحوال، وظهور ما يسمى بالتضخم الاقتصادي، الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد ككل.

أهداف الدراسـة:

تهدف الدراسة وهي نظرة تحليلية إلى تحديد أبعاد مشكلة التنـوع فـي الممارسـات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها علـى وضـعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية.

كما تهدف الدراسة أيضا إلى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافـق و التنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفـة، ليـتم بنـاءا عليهـا تقـديم التوصيات والاقتراحات الملائمة لتجاوز هذه المعوقات مع التركيز بشـكل خـاص علـى الدور البناء الذي يمكن أن تمارسه في هذا المجال اللجنـة الدوليـة لمعـايير المحاسـبة

« IASC ». خصوصا في مجال تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الصادرة عنها، سعيا وراء تحسين فاعلية الأداء المهني لاسيما في الدول النامية التي لا توجد فيها معايير مهنية تحكمها سواء في مجال إعداد البيانات المالية أو في مجال تدقيقها.

خطة وهيكل البحث:

تتكون هذه الدراسة من فصل تمهيدي و خمس فصول، إلى جانب عرض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبية: تم في هذا الفصل التعرض لنظام المعلومات المحاسبية من خلال الإطار الفكري، و الفروض الأساسية والحاجة المتزايدة لهذه النظم، وكذلك تم التعرض إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وأخيرا تم بيان أثر استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي.

الفصل الثاني: معايير المحاسبة الدولية: في هذا الفصل تم التعرض لمعايير المحاسبة الدولية من خلال الإطار الفكري وتطور تلك المعايير ، وبيان مدى أهميتها ، وكذلك تأثير العولمة على هذه المعايير، وأخيرا تم بيان أهم المعوقات التي تعترض معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثالث: نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية: حاولنا في هذا الفصل بيان أهمية استخدام المعايير الإبلاغ المالي الدولية، ومراحل تطورها، والجهات التي تقوم على إعدادها، وأخيرا تم استعراض أهمية هذه المعايير في النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: التدقيق في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي والقيمة العادلة : تم في هذا الفصل استعراض التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات وأهداف وفروض التدقيق ، بالإضافة لبيان أهمي التدقيق الإستراتيجي و الجودة.

الفصل الخامس:القوائم المالية والنظام المحاسبي الجديد: تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى القوائم المالية من حيث الغرض و المكونات و الأهداف، و العوامل المؤثرة فيها، وتم أيضا التعرض للقوائم المالية و بيان أهم العناصر و المعايير، التي تهتم بها, كذلك دراسة التحولات نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

دراسات سابقـة:

- **دراسة أجراها الباحثان تسويو و ليفس**:

عام (١٩٨٣) على (١٠٠٠ شركة) تعمل في(٢٤ دولة) مختلفة حاولا من خلالها استكشـاف مدى التوافق الموجود بين هذه الدول في تطبيق القواعد المحاسبية المحتواة في ذلك الوقت (٣٢ معيارا) محاسبيا وقد كشفت دراستهما هذه عن مجموعة من النتائج منها:

_ تتواجد فروقات جوهرية بين الدول المختلفة في تطبيقات هذه المعايير خصوصـا فيمـا يتعلق منها بالقوائم المالية الموحدة.

_ إن عدم التوافق في تطبيق المعايير المحاسبية لم ينحصر فقط فيما بين مجموعة الـدول المتقدمة في جانب ومجموعة الدول النامية في جانب آخر، بل تواجد أيضا على مسـتوى دول المجموعة نفسها

_ لاقت مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي وما تعكسه مـن آثار على البيانات المحاسبية والقوائم المالية خاصة تلك التي تصدرها الشركات المتعـددة الجنسية اهتمام الباحثين في كثير من الدول.

- **دراسة مدني بن بلغيت:**

أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية

- بالتطبيق على حالة الجزائر- دكتوراه دولة قدمت في جامعة الجزائر (كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة ٢٠٠٤) حاول صاحبها من خلالها إظهار:

- أهمية التوحيد المحاسبي الدولي في إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات فـي مختلـف الدول ومدى هذا الإصلاح والسبل الكفيلة بتفعيله ليتلاءم مع الواقـع الاقتصـادي الجديـد للجزائر.

- إن نجاح عملية التوحيد بما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لهـا فائـدة مـن الاطلاع على القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة، يمر حتما عبر تبني إستراتيجية توحيـد تأخذ بعين الاعتبار أعمال هيئات التوحيد العالمية.

واستخلاص الباحث لبعض التوصيات منها:

- أن يتم موازاة مع إصـلاح النظام المحاسبي، التفكير والانطلاق في البحث في كيفيـة تحديد وإرساء إطار تصوري للمحاسبة، يكون مرجعا لأعمال التوحيد المحاسبي وقاعـدة للتحكيم بين وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في مسار التوحيد المحاسبي.

_ أن يتم اعتماد مسار توحيد جيد وفعال، ينطلق من حصر احتياجات مختلف الأطـراف التي تعني باستعمال المعلومات التي تنتجها المحاسبة.

- **دراسة شعيب شنوف:**

الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي (دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر٢٠٠٧).

تطرق في دراسته هذه إلى مدى أهمية وضرورة التوحيد المحاسبي، حيث يسعى مـن خلال هذه الدراسة إلى عرض أهمية المحاسبة الدولية وتحليل طبيعة التوافـق والتوحيـد المحاسبين الدوليين وطرح المشاكل المحاسبية علـى المسـتوى الـدولي وخـرج بعـدة استنتاجات وتوصيات نذكر منها:

_ ضرورة تبني أساليب جديدة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي.

_ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في مجال إعداد التقارير والقوائم المالية .

_ إن الممارسة المحاسبية من خلال المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يتماشـى مـع الظروف والتحولات الحالية لاقتصاد الجزائر لذى فمن الضروري تبني أساليب جديدة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي.

- **دراســة Frederik et les autres :** International Accounting, New Jersey Prentice Hall, INC.1999

أشارت الدراسة إلى أن الهدف من توفيق المعايير المحاسبة على المستوى الدولي يتحدد في العمل على خلق الانسجام في الممارسات المحاسبية ، و ذلك عن طريق وضع حدود للاختلافات فيما بين أسس إعداد التقرير المالي ، مما يؤدي إلى تقليص التضارب بين المعلومات المحاسبية . كما أشارت إلى ضرورة الاستمرار في بذل الجهود لتحديد ما يجب أن يتم التوافق فيه من عدمه. كما أوضحت أن توفيق المعايير المحاسبية على المستوى الدولي يعد من أهم القضايا التي تواجه البورصات العالمية، و كذا كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف جنسياتهم.

- **دراسة بيومي الحفناوي و شوقي عبد العزيز:**

مقترح للتوفيق بين الممارسات المحاسبية العربية المؤتمر الرابع لتوفيق بيانات منظمات الأعمال أداة التكامل العربي في مواجهة تحديات العولمة " جامعة الإسكندرية ٢٠٠٤".

أشارت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون محور ارتكاز محاولات توفيق الممارسات المحاسبية، سواء بين الدول العربية مع بعضها البعض أو بينها و بين غيرها من دول العالم، و ذلك لعدة أسباب يرى من أهمها:

- اختلاف الكثير من الدول العربية فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية السائدة فيها
- جميع الدول العربية ليست من الدول المتقدمة في مجال المحاسبة مما يجبرها على مواكبة ما أنجزه العالم من تقدم في المجال المحاسبي.
- إن مجلس معايير المحاسبة الدولية يدار بأسلوب ديمقراطي موضوعي في إعداد و مناقشة و إصدار المعايير المحاسبية.

- **دراسة مجدي محمد سامي:**

توفيق معايير المحاسبة و المراجعة العربية و أثرها على جودة الأداء المهني في الدول العربية ، المؤتمر ، المؤتمر الرابع لتوفيق بيانات منظمات الأعمال : أداة التكامل العربـي في مواجهة تحديات العولمة ، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٤ . تناولت الدراسة قضـية مـدى إمكانية توفيق معايير المحاسبة و المراجعة العربية ، و إبراز أثر هذا التوفيق على الارتقاء بجودة الأداء المهني في الدول العربية ، إلى جانب التركيز على التحديات التي تواجه ذلك ، و سبل التغلب عليها كما أثار في دراسته إلى أن معايير المحاسبة العربيـة يناسـبها حـل توفيقي يجمع بين مزايا معايير المحاسبة الدولية مع الحفاظ على بعض المعايير الوطنية .

- **دراسـة Turner John (١٩٨٣) :** International Harmonisation A Professional Goal : Journal of Accontancy (1983)

تعرض الدراسة إلى الفوائد التي يمكن تحقيقها نتيجة توفيق المعايير المحاسبية علـى المستوى الدولي و التي يتحدد أهمها فيما يلي:

- تحقيق القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية لكافة المؤسسات بغض النظر حجمها أو نوع النشاط التي تمارسه.
- تعظيم القابلية للفهم لدى كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف أماكنهم.
- تخفيض التكاليف التي تتحملها الشركات متعددة الجنسيات ، و كذا الاقتصاد في الوقت عنـد إعداد القوائم المالية المصاحبة لعملية تسوية و تعديل التقارير المالية المعدة على أسس و معايير مختلفة للدول التي لا تتوافق معاييرها مع معايير الدولية .

دراسة جلول ساسي : محاسبة المؤسسة و النظام الاقتصادي التجربة الجزائرية.

(Comptabilité de l'Entreprise et système économique l'expérience Algérienne).

أطروحة دكتوراه دولة قدمت في جامعة باريس - دوفين- بفرنسا 1986 حاول صاحبها من خلالها التطرق إلى مجموعة من التساؤلات منها :

حول إمكانية المعلومات المحاسبية وتلك المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني" PCN " وهي كافية على تلبية احتياجات المؤسسة أو الدولة للمعلومات المطلوبة.

و الخلاصة فإن الدراسات السابقة تشير إلى مجموعة من النقاط أهمها:

- الاهتمام من قبل الباحثين بقضية المعايير ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

- ركزت معظم الدراسات على عملية إعداد و إصدار المعايير المحاسبية و الأجهزة التنظيمية الملائمة لعمليات الإعداد و الإصدار .

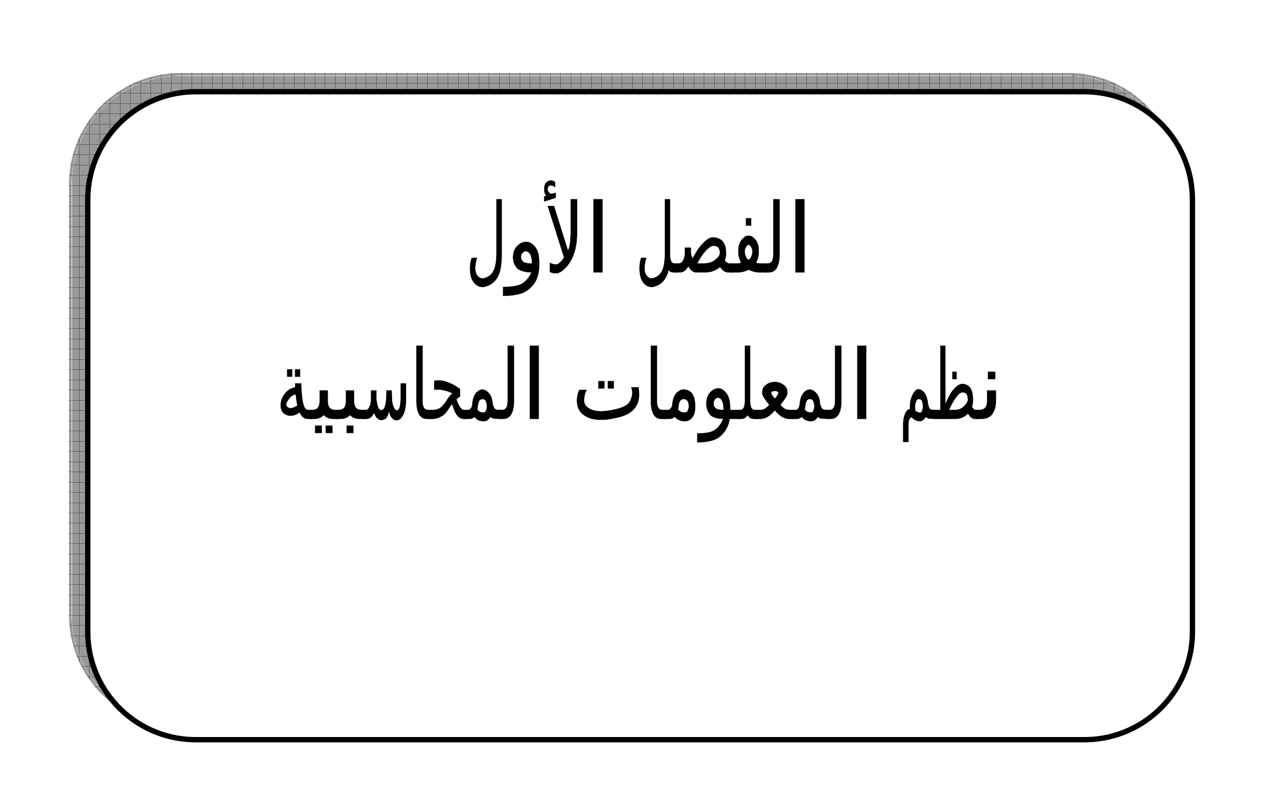
- كما ركزت الدراسات السابقة على مدى توفيق المعايير المحلية مع معايير المحاسبة و المراجعة الدولية .

أهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة:

١- الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة وهي عام ٢٠٠٧، بينما الدراسات السابقة كانت تغطي فترات زمني قديمة نسبيا.

٢- لم تتطرق الدراسات السابقة للمعايير الدولي للمحاسبة والتدقيق بشكل مباشر، خصوصا وأن معايير الإبلاغ المالي (IFRS) ، وقد تم إصدارها في العام ٢٠٠١، وقد تعرضت لتغيرات كثيرة من خلال تطبيقها ومعرفة المشاكل الناتجة عن هذا التطبيق، و إيجاد الحلول و البدائل المناسبة لها.

٣- هذه الدراسة تبحث في معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، ومعايير التدقيق الدولية الصادرة على المنظمات المهنية العالمية، آخذنا بعين الاعتبار التعديلات و الإضافات التي أصابت هذه المعايير بحول العام ٢٠٠٧.



الفصل الأول

نظم المعلومات المحاسبية

الفصـل الأول : نظم المعلومات المحاسبية

مقدمـة الفصل الأول:

لقد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة للعديد من العوامل والمتغيرات، فالعالم يعـيش عصـر ثورة علمية في جميع المجالات وقد أدت تلك الثورة إلـى تعقـد الحاجـات والمصـالح وتشابكها، وتنوع تغير سبل تحقيقها وزيادة إلى معلومات مفيدة وصالحة عـن متغيراتهـا الهائلة ومؤثراتها ونتائجها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول ماهية المحاسـبة وتطـور نظـم المعلومـات المحاسبية بالإضافة إلى الإطار الفكري لتنظيم المحاسبة.

وذلك كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار الفكري للمحاسبة المالية.
- المبحث الثاني: الحاجة إلى نظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثالث: مراحل نظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الرابع:الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرار
- المبحث الخامس: تطور آليات نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: الإطـار الفكـري للمحاسبـة الماليـة

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشـاء الشـركات المساهمة وتنشيط الأسواق المالية، وزيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولا تقتصر الحاجة إلى المعلومات الماليـة على أصحاب المؤسسات فقط وإنما تمتد لتشمل غيرهم من المستفيدين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، إذ تسعى المؤسسة المعاصرة إلى اجتذاب أموال جديدة بصـورة مستمرة من مصادر متعددة داخل الدولة أو خارجها، وقد تكون هذه الأموال فـي شـكل مساهمات جديدة في رؤوس الأموال أو في شكل قروض.

ومن الطبيعي أن يحتاج مقدمو هذه الأموال إلى المعومات المالية التي تمكنهم مـن اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في المؤسسات المعنية أو إقراضها، وذلك بعد تقييم ما قد يترتب على هذه القرارات من احتمالات لنجاح أو فشل هذه المؤسسات، ومقـدار العائـد المتوقع على استثماراتهم فيها أو قرضهم لها، وهناك مستفيدون آخرون ممن تكون لهـم مصالح في المؤسسة مثل الموردين والعملاء والموظفين، وكـذلك الجهـات الحكوميـة والبنوك.

المطلب الأول: الغرض من الإطار الفكري للمحاسبة المالية ونطاقه

يركز الإطار الفكري للمحاسبة على التقارير الماليـة لكونهـا المرحلـة النهائيـة للمحاسبة المالية التي تعد لمصلحة المستفيدين من خـارج المؤسسـة ويكمـن الغـرض الرئيسي لهذا الإطار في ما يلي[1] :

- مساعدة الجهات المسئولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودها فـي وضع المعايير ولكي يكون هذا الإطار المنطلق الرئيسي لاستنباط تلك المعايير.

[1] ضيف خيرت، النظم المحاسبية الخاصة دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٩.ص٥٤

- مساعدة المحاسبين القانونيين وغيرهم (مثل إدارة المؤسسة) في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للأمور التي لم تصدرها معايير محاسبية بعد.
- زيادة فهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات التي تشملها وفهم حدود استخدامها، ومن ثم زيادة مقدرتهم على استخدام تلك المعلومات.
- تعتبر القوائم المالية جزءا من التقرير المالي، وهي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها.

ولحماية حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة، فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية تحدد الطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة الهادفة لتحقيق الربح ونتائج أعمالها، وتوصيل هذه المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها إلى المستفيدين منها.

أي أن المعايير المحاسبية تحدد الأسس والطرق السليمة للقياس والعرض والإفصاح عن عناصر التقارير المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على مركزها المالي ونتائج أعمالها.

ولكي تحقق المعايير المحاسبية الغرض منها، يجب أن يتم إعدادها في ضوء إطار فكري واضح ومتكامل يربط بين الأهداف التي يراد تحقيقها والمفاهيم والمبادئ التي تعد على أساسها معايير المحاسبة بما يحقق هذه الأهداف، ويعتبر هذا الإطار الفكري بمثابة نظام متكامل من الأهداف والمفاهيم تمكن من تحقيق الاتساق بين المعايير وهو يحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والتقارير المالية.

ولعل نقطة البداية في وضع إطار فكري للمحاسبة المالية هي تحديد أهداف المحاسبة المالية.

ونظرا لأن معايير المحاسبة تعتبر هي المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتوصيلها للمستفيدين،

فإنها يجب أن تكون وثيقة الصلة بأهداف المحاسبة المالية الملائمة للبيئة التي تطبق فيها هذه المعايير.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب توافر التوافق بين المعايير المحاسبية المختلفة وعدم وجود أي تناقض فيما بينها، إذ يؤدي عدم التوافق بين المعايير إلى صعوبة فهمها وقبولها ومن ثم صعوبة تطبيقها، ولكي يكون هذا التوافق فلابد أن تبنى هذه المعايير على أساس إطار فكري متكامل يحدد مفاهيم ومبادئ المحاسبة المالية.

المطلب الثاني: الفروض الأساسية للمحاسبة

١- أساس الاستحقاق: من اجل أن تحقق أهدافها، تعد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتحت هذا الأساس فإنه يعترف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها).

إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تعلم المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيتم استلامها في المستقبل[٢].

وعليه، فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

٢ - الاستمرارية: يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل، وذلك بعد فترة اثني عشر شهرا من تاريخ نهاية السنة المالية الحالية وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية للتصفية في الأجل المنظور.

[٢] احمد ابراهيم محمود، المحاسبة في الشركات من الناحيتين العلمية و العملية، ١٩٩٩ص٢٣

٣ - المصداقيـ ـ ـة: نقول أن المعلومات ذات مصداقية إذا اشتملت علـى الحيـاد، وهذا بضمانها عدم تمثيل جزئي لحدث ما، والصدق في تمثيل الأحداث أو المبادلات التي تبحث في عرضها، وكذلك إمكانية مراجعتها وقياسها، ويرتبط التمثيل الصادق للمعلومات بدرجة خلوها من الأخطاء[٣] .

٤ - الدقـ ـ ـة: وتتمثل في مدى صحة المعلومات ودرجة خلوها مـن التقريـب أو الخطأ في عرض الأحداث التي تعني بها هذه المعلومات نتيجة للتأخر أو لبس في الفهم أو التفسير أو الخطأ، هذه الأخطاء تمثل مشكلة هامة لأنه لا توجد طريقـة سـهلة ومتاحـة لتصحيحها وتوجد هذه الأخطاء نتيجة[٤] :

- عملية قياس غير دقيقة للبيانات واستخدام طريقة غير دقيقة في جمعها.
- الفشل في إتباع طريقة سليمة لإعداد بيانات في صورة معلومات.
- فقدان أجزاء من البيانات أو ترك بعضها دون تشغيل أو الخطأ في تسجيلها.
- استخدام ملف خاطئ لحفظ المعلومات أو التزوير المعتمد في البيانات.

٥- الحيـ ـاد: حتى تكون موثوقة، فإن المعلومات المحتواة في القوائم المالية يجـب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقـة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محـددة سلفا[٥] .

[٣] Michailessco céline : qualité de l'information comptable, in encyclopidie de C.C.A economica edition paris 2000 p 1028.

[٤] عبد الهادي مسلم مذكرات في نظم المعلومات الإدارية المبادئ والتطبيقات ،مركز التنمية الإدارية ١٩٩٤ ص٩٩.

[٥] عمر عبد البر : دور المعايير المحاسبية في دعم سوق المال المجلة العربية جامعة البحرين ، العدد الأول نوفمبر ١٩٩٧ ص٥٥ .

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية

تمتاز القوائم المالية المعدة على أساس المعلومـات المحاسـبية الجيـدة، وهنـاك خصائص لهذه المعلومات حيث سيتم شرح هذه الخصائص واستعراضها فيما يلي:

1 - القابليـة للفهـم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المزودة بـالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإن من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفـة فـي الأعمـال والنشـاطات الاقتصـادية والمحاسبة وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية[٦].

2 - قابلية المقارنـة : تشير قابلية المقارنة إلى المعلومات التي يمكن مقارنتها عبـر الوقت بين المؤسسات، ولتحقيق قابلية المقارنة،ينبغي محاسـبة المعـاملات والأحـداث المشابهة بنفس الطريقة.

من هنا نستنتج أن الإبلاغ عن المعلومات لابد أن يكون في الوقت المحدد حتـى لا تفقد هذه المعلومات ملائمتها، لذلك تحتاج المؤسسة إلى الموازنة بين الملائمة والموثوقيـة في تحديد وقت تقديم المعلومات، بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين فـي اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٣ - الملائمـة: تتمثل الملائمة في مدى تمكن مستعملي المعلومـات مـن التنبـؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار على أساس معلومات لأحداث في الماضي أو الحاضـر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب[٧]، لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكـون

---

[٦] رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري، بين النظرية والتطبيق ، دار هومة،١٩٩٢.

[٧] Apotheloz Bernard : Pertinence et fiabilité de l’information comptable le cas de crédit bail, sytémique – Mita edition Lansanere 1989 p149.

ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر علـى القرارات الاقتصادية لمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحـداث الماضـية والحاضـرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

٤ - الموثوقيـة: تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلـو مـن الخطـأ المـادي والتحيزي والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما يقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثله، أن تتصف المعلومات بما يلي لتكون موثوقة :

- أن تخلو من الخطأ المادي؛
- أن تكون محايدة، أي تخلو من التحيز؛
- تمثل بصدق المعاملات والأحداث الأخرى التي تقصد تمثيلها.

وترتبط الحيطة والحذر بمفهوم الموثوقية، إذ ينبغي بموجبها علـى معـدي البيانـات المالية تبني درجة من الحذر في ممارسة الأحكام المطلوبة أثناء عمل التقديرات، بحيث لا يتم المبالغة في بيانات الأصول أو الدخل ولا يتم التقليل من بيان الالتزامات والمصاريف، حتى تكون البيانات المالية محايدة وبالتالي موثوقة.

بالرغم من أن المعلومات المحاسبية قـد تتصـف بالملائمـة و الموثوقيـة إلاّ أن مستخدمي تلك المعلومات قد يواجهوا صعوبة في فهمها، وتحليلها و الاستفادة منهـا فـي اتخاذ القرار ، فقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية تنتج أساسا عن السهولة و الوضوح التي يجب أن تتميز بها المعلومات المنشورة، و لكن في الواقع العملي هناك مستويات متفاوتة لقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهمها و استيعابها، إضافة إلـى اخـتلاف الأهـداف الكامنة وراء حاجاتهم لتلك المعلومات[٨].

[٨] جمعة فلاح محمد حميدات ، مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية ، أطروحة دكتوراه ٢٠٠٤،ص٦٧

المطلب الرابع: المبادئ المحاسبية

هناك مبادئ عديدة للمحاسبة، وسنولي إهتمام خاص لبعض المبادئ التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وهذه المبادئ هي:

- الحيطة والحذر؛
- استمرارية المشروع؛
- التكلفة التاريخية؛
- القيد المزدوج؛
- استقلالية الدورات؛

١- مبدأ الحيطة و الحذر:

يواجه معدي المعلومات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الحقوق المشكوك فيها و غيرها. ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها،ويقصد بالحيطة و الحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة، تحت ظروف التأكد حتى لا ينتج عنها تضخم للأصول و الدخل أو التقليل في الالتزامات و التكاليف، حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها وإمكانية الاعتماد عليها.

٢- مبدأ استمرارية المشروع:

من الصعب جدا في معظم الحالات التحديد المسبق لطول عمر المشروع الإنتاجي، و في حالات نادرة جدا تنشأ مؤسسة مع التوقع بأن تبقى موجودة فقط لفترة

محددة من الزمن، و من هنا يجب أن بعمل بالغرض المحاسبي و هو أن المشروع مستمر بأعماله العادية إلى وقت غير محدد مالم يظهر دليل عكس ذلك.

أن هذا الافتراض يعني أن المؤسسة وجدت لتستمر و لهذا يتم تقييم معظم الأصول على أساس التكلفة التاريخية (هذا في النظام القديم الذي يختلف عنه في النظام الجديد الذي يعتمد على معايير المحاسبة الدولية و الذي يستخدم في بعض و على أساس القيمة العادلة أو غيرها). و على هذا الأساس يصبح هذا الافتراض غير ذي أهمية إذا تقرر تصفية المؤسسة أو عدم استمرارها.

كما أن الالتزامات المستحقة على المؤسسة تمثل ديونا تستحق الدفع في المستقبل (تاريخ الاستحقاق)، و هو ما يؤكد فكرة استمرارية المؤسسة [1].

٣- مبدأ المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية:

بموجب هذا المبدأ فان التكلفة هي أفضل أساس لتقييم موجودات المؤسسة و تتضمن التكلفة جميع النفقات و المصروفات التي تكبدتها المؤسسة في الحصول على الأصول و حتى أصبح جاهزا للاستعمال في مكانه المخصص له بالمؤسسة و من أجل الغرض الذي أمتلك من أجله و هناك اتفاق عام بين مستخدمي و معدي القوائم المالية على أهمية و ضرورة استخدام التكلفة التاريخية أساسا لقياس عناصر هذه القوائم المالية. و هذا يعني أنه يجب أن تعد هذه القوائم المالية وفقا للتكلفة الحقيقية للحصول على هذه العناصر.

و تتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها و موضوعيتها و ذلك لأن الأسعار محددة و معروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، و هي غير

[1] Rousse Francis, NORMALISATION comptable principes et pratiques, collection Méthodologie Paris 1989 p 130

قابلة للجدال أو التغيير دقيقة و لها أساس حقيقي و موضوعي قابل للصحة و التحقق و غير خاضعة للحكم الشخصي.

و بكل ما تقدم فان تطبيق أساس التكلفة التاريخية يواجه عدة انتقادات و بخاصة في حالة التضخم، حيث أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية و بالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسة (ثم التطرق له بالتفصيل لاحقا).

فالتكلفة التاريخية إذن هي التعبير النقدي لوسائل النشاط المسجلة في الحسابات و المقدرة بالقيمة الجارية المعاصرة لتسجيل الحدث الاقتصادي[٩].

٤ - مبدأ القيد المزدوج:

يعتبر مبدأ القيد المزدوج من أقدم المبادئ التي عرفتها المحاسبة، يقضي هذا المبدأ بتسجيل العمليات التي تقوم بها أي مؤسسة في طرفين مختلفين مدين و دائن.

يشترط في القيد المزدوج، في كل عملية محاسبية تسجل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية أي يشترط توازن الحسابات و ذلك بالنسبة لكل عملية[١٠] .

و تجدر الإشارة إلى أن بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية لا تعبر دائما عن حقائق و انما يوجد بعض التقديرات مثل تقدير الحياة الإنتاجية للأصل الثابت تقدير القيمة البيعية المخزون ...ألخ. و يتطلب مبدأ الموضوعية كلما كان ذلك ممكنا.

---

٩ TOURNIER Jean-Claude : la révolution comptable – du coût historique à la juste valeur – ed d'organisation Paris 2000 p 11.

١٠ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩١ ص ٣٦

٥ - مبدأ استقلالية الدورات:

حسب هذا المبدأ تقتضي ضرورة تجزئة حياة المؤسسة إلى فترات أو دورات محاسبية حيث تدوم كل دورة ١٢ شهرا و بالتالي كل دورة مستقلة عن الأخرى. بحيث أن القانون التجاري و القانون الضريبي يجبران المؤسسات ذات الطابع التجاري و الصناعي على إعداد قوائم مالية على مدى ١٢ شهرا[١١].

ينص مبدأ استقلالية الدورات على أن المؤسسة مجبرة تحميل كل سنة بتكاليفها و إيراداتها و هذا ما أكده المخطط المحاسبي الوطني في (الأمر ٧٥ – ٣٥)[١٢]:

١١ بوتين محمد، مرجع سابق ص ٣٥

١٢ Saci Djelloul, comptabilité de l'entreprise et système économique, l'experience algérienne O.P.U 1991 p 87

المبحث الثاني: الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات ضمن المؤسسة ، فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي و نقدي. إن وجود أحداث أخرى غير قابلة للتسجيل ضمن نظام المعلومات المحاسبي فإن ذلك يتطلب وجود أنظمة فرعية أخرى ضمن المؤسسة تعمل و تتكامل مع نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الأهداف الشاملة لنظام المعلومات الكلي في المؤسسة.

تأتي أهمية الحاجة إلى وجود نظام المعلومات في أية مؤسسة اعتمادا على مجموعة من الأسباب والاعتبارات أهمها[١٣] :

المطلب الأول: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة المتواجد فيها ، بحيث يكون مؤيدا لوظيفته في المؤسسة. ومن أهم خصائص نظام المعلومات المحاسبي التي تجعله كفؤا وفعالا هي١٤:

- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة و السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- أن يزود الادارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية و في الوقت الملاءم لاتخاذ قرار إختيار بديل من البدائل المتوفرة الادارة.
- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية و الصفية المخزنة في قواعد بياناته و ذلك عند الحاجة إليها .
- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه و تطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المؤسسة.

---

[١٣] عبد الفتاح صحن و آخرون ، أسس المراجعة الأسس العلمية و العملية ، الدار الجامعية للطباعة و النشـر٢٠٠٤ ص ٣٤

[١٤] حفنوي، محمد يوصف ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠١،ص٦٦.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في و وظيفتها المتمثلة في التخطيط لأعمال المؤسسة المستقبلية.
- نموذج نظام المعلومات المحاسبي يعطي صورة واضحة عن مكونات النظام و تفاعله مع البيئة والإدارة ، حيث يحصل النظام على بيانات من البيئة ومن الأنظمة الفرعية الأخرى في المؤسسة ، ليخزنها النظام في قواعد بياناته المحوسبة و التي تسترجع منها هذه البيانات فيما بعد لإجراء المعالجة عليها من عمليات حسابية و محاسبية لتتشكل في النهاية المعلومات المحاسبية التي تخدم الإدارة و البيئة الداخلية و الخارجية في اتخاذ القرارات المختلفة.

ومع التطور الاجتماعي و الاقتصادي لم يعد الدور التوثيقي للمحاسبة كافيا، وقد برزت عدة ظواهر دفعت باتجاه تطوير المحاسبة لتلعب دورا إعلاميا أو ما يطلق عليه أحيانا الوظيفة الأدواتية للمحاسبة[١٥].

يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات و المعلومات التي قد يستغرق تخزينها و معالجتها جهدا كبيرا، و بالتالي فإن استخدام الحاسوب يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع و بكمية أكبر، و أسلوب المعالجة محدد مسبقا وفق مبادئ و قوانين تنظيمية أو حكومية مما يعني إمكانية إعداد نظام محاسبي يتوافق ويتطابق مع المبادئ و الفروض المحاسبية.

إن زيادة أهمية المعلومات المحاسبية، و ازدياد عدد طالبيها، و تعدد مصادر تدفق البيانات المحاسبية ، ولتحكم في هذا التدفق من و إلى نظام المعلومات المحاسبي يتم الاستعانة بالنظام الآلي.

المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

التطور الكبير الذي شهده علم المحاسبة، كما العلوم الأخرى تمثل في عدة جوانب ، ومن أبرز هذه التطورات هو ابتكار أنظمة محاسبية تعمل بكفاءة وفاعلية، وتعطي مزيـدا من الثقة على العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

---

[١٥] قاسم، عبد الرزاق محمد، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ١٩٩٨،ص١٥٢

و يحقق نظام المعلومات المحاسبي العديد من الوظـائف[١٦] و التـي سـوف نقـوم باستعراضها:

- تجميع البيانات المحاسبية؛
- مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المالي المحاسبية في النظام المعلوماتي المحاسبي؛
- معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المؤسسة؛
- تخزين المعلومات المحاسبية ؛
- عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني و بتقارير دورية حسب الطلب.

و من الوظائف الرئيسية[١٧] للمحاسبة المالية هي إنتاج تقارير لمـالكي المؤسسـة و الدائنين . ويقوم النظام المحاسبي بالتركيز على إصدار التقارير التقليدية، وهنـاك كميـة كبيرة من الموارد التي يمكن أن تكون مركز اهتمام التقارير الماليـة ، وهـذه التقـارير تحتوي غالبا على توزيع عشوائي للتكاليف وطرق الإهتلاك، مما يجعل هذه التقارير ذات منفعة قليلة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة.

نستفيد من المعلومات المحاسبية المخزنة في إعداد تقارير بشكل دوري وهي إمـا أن تكون عامة، والتقارير التي توضح المعلومات المحاسبية تكون حسـب الطلـب مـن الإدارة(المنتج الأكثر مبيعا) مثلا. وهي مهمة لاتخاذ قرارات إدارية، أو لتحقيـق هـدف محدد من أهداف المؤسسة الحالية أو الإستراتيجية.

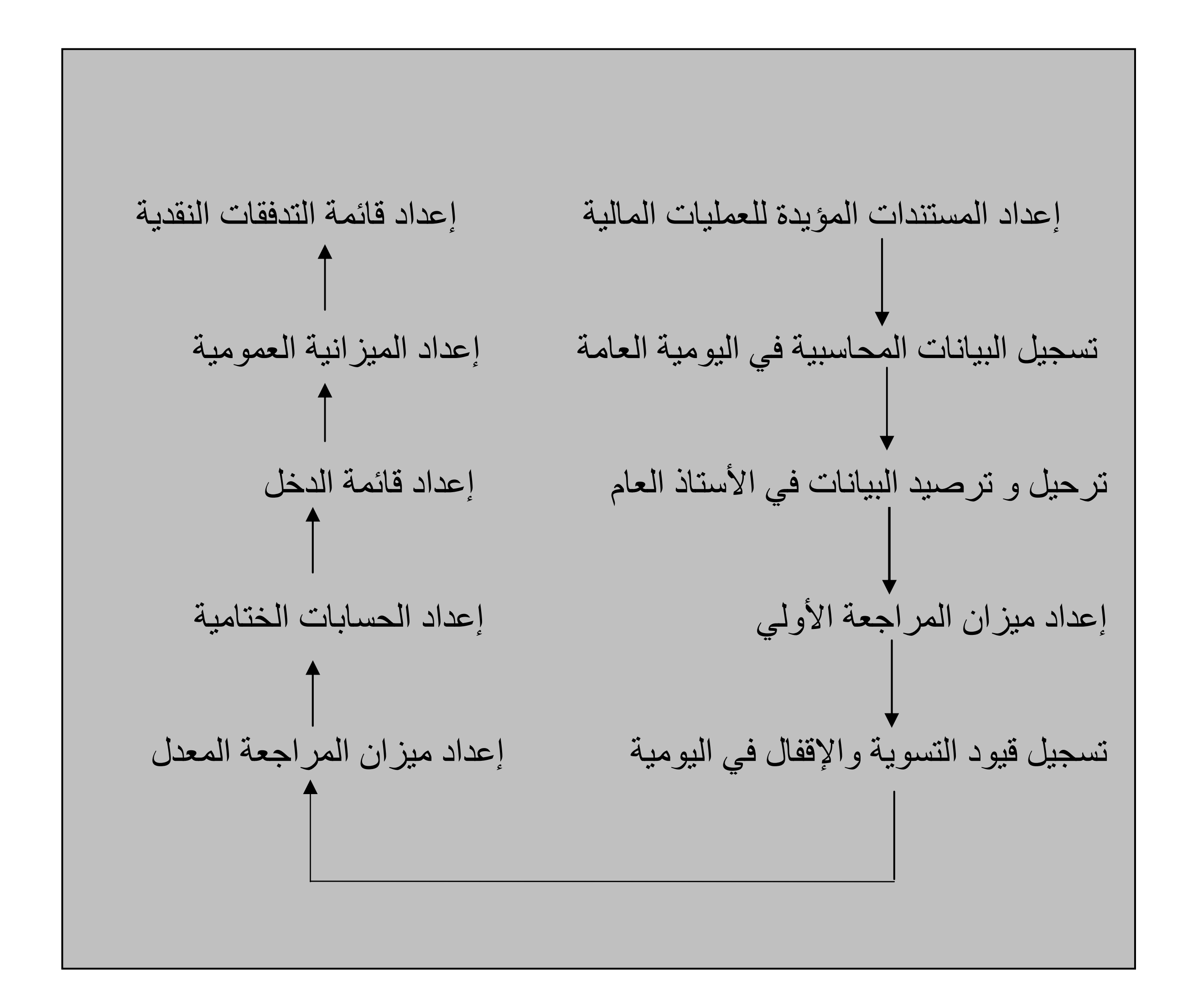
هذه المعلومات المحاسبية المعروضة بأسلوب تلخيصي للإدارة قد تكون رقميـة أو بيانية تحتوي على رسومات توضيحية مثل المنحنيات أو الأعمدة. وللتعرف أكثـر علـى أهمية نظام المعلومات المحاسبي للمحاسبة، سوف نستعرض الدورة المحاسبية في نظـام المعلومات المحاسبي كما في الشكل رقم(١)

---

[١٦] حفناوي، مد يوسف، مرجع سابق، ص٦٠

[١٧] قاسم ، عبد الرزاق مد، مرجع سابق ، ص٢٥٣.

شكل رقم ١: الدورة المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي



المصدر : نظم المعلومات المحاسبية ، محمد يوسف حفناوي ، دار وائل للنشر،٢٠٠١ ص٦٥

المطلب الثالث: النمو في حجم المؤسسات

قد أدى إلى حدوث نمو واضح في كل من عدد العاملين الذي يعملون فيهـا، عـدد الزبائن الذين يتعاملون معها، ازدياد رؤوس الأموال المستثمرة فيها، تعدد الجهـات ذات المصلحة المشتركة، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات وتقريرها بصـورة

مستمرة ودائمة. أما عن إزدياد قنوات الاتصال في المؤسسة فإن تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية المؤسسات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسـيم العمـل فيها ضمن اختصاصات معينة يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود وازدياد قنوات الاتصال بين بعضها البعض لأغراض التنسيق بين مختلف الأعمال الضرورية، حيث أصبح نظام المعلومات يمثل أسلوبا معاصرا ضمن الأسـاليب الإدارية الحديثة التي تساعد في ترشيد العملية الإدارية لمواجهة التحديات في عالم يتميـز بالتغير المستمر، تسيره وتؤثر فيه المعلومة كمورد أساسي.

لم تعد أهداف المؤسسة محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل الاقتصاد في التكـاليف، تحسـين الإنتاجيـة، إرضـاء المستهلكين، تحسين الجودة المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات لكي يمكن وضـع الخطـط واتخـاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال وجـود نظـام للمعلومـات مسئول عن ذلك[١٨].

وكذلك التطورات التقنية التي أدت إلى بروز تقنيات عديدة التي حدثت في مجـالات الحصول على البيانات وخزنها ومعالجتها وتوصيل نتائجها إلى المستفيدين، قد يتطلب من المؤسسة ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسئول عن ذلك، ولـه القـدرة علـى التعامل مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانـات ذات الكميـات الكبيـرة والمتنوعة وبما يؤدي إلى مساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهدافها.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أية مؤسسـة قـد أصـبح أمـرا ضروريا، ولكنه ليس كافيا لحل جميع المشكلات التي تواجهها المؤسسة، إن لـم توضـع

[١٨] أحمد فؤاد عبد الخالق : نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٨

تلك المعلومات في نظام يمكن من خلاله الحصول على أية معلومات لازمة وضـرورية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب[١٩].

المطلب الرابع: نطاق نظام المعلومات المحاسبي

إن التطور الكبير الذي شهده علم المحاسبة والمتمثل في حوسبة أنظمة المحاسبة، ولكن وكأي نظام يتم تطويره ليخدم قطاع معين فانه يتم تحديد نطـاق عملـه، ونطـاق نظـم المعلومات المحاسبي و علاقته بنظام المعلومات الإداري فان هناك رأيان بشأنه، فـالرأي الأول يرى أن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومـات الإداري، ويقتصـر دور نظام المعلومات المحاسبي على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعـداد التقارير للأطراف الخارجية، و طبقا لهذا الرأي يعرف النظام المحاسبي بأنه نظام متكامل من آلات وأشخاص لتقديم المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاسـتخدام الأمثـل للموارد المتاحة للمشروع[٢٠] .

أما الرأي الثاني فيرى أن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، بل يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمـة للتخطـيط و الرقابة واتخاذ القرارات الإدارية. وبالتالي فإن نظام المعلومات المحاسـبي هـو النظـام الأساسي، و أن نظام المعلومات الإداري هو جزء من نظام المعلومات المحاسبي.

قامت رابطة المحاسبة الأمريكية بإعداد تقرير يعتبر توفيقا بين الـرأيين السـابقين، حيث اعتبرت نظام المعلومات المحاسبي و نظام المعلومات الإداري نظاميين مستقلين لكل منهما وظائفه، ولكن يوجد تداخل بينهما كما هو موضح في الشكل رقم (١)، حيث تشـير منطقة التقاطع بالجوانب المشتركة بين النظامين، حيث تختص محاسبة العمليـات بتقـديم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية، سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها. فيما

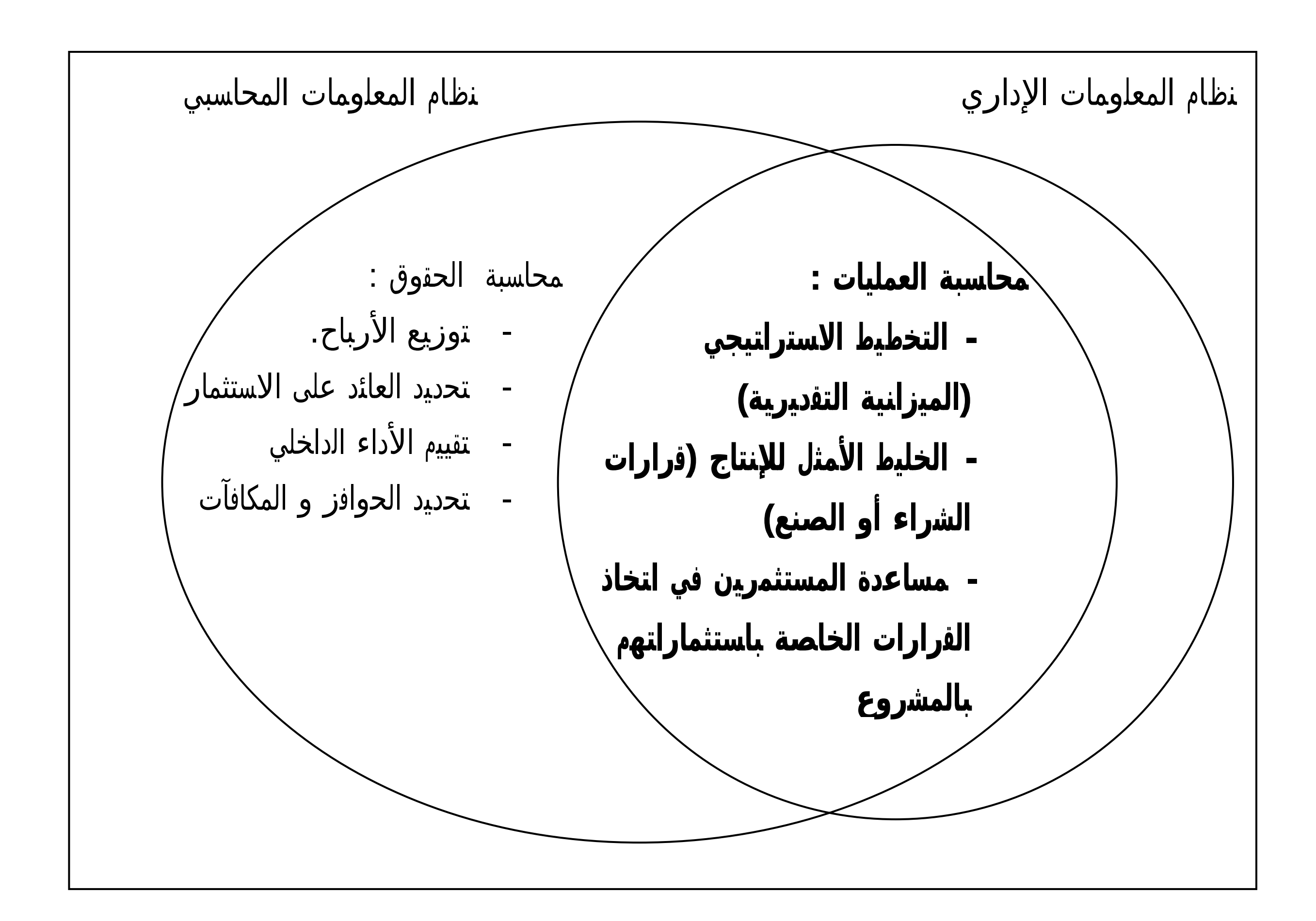
---

[١٩] قيـس سعيد عبد الفتـاح وآخرون: مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل- العراق - ١٩٨١ ص ٥٥.

[٢٠] Lim david,Accounting information systems, Acontrol Emphsis, (Richard Irwin, illinois, 1983, p15

تختص محاسبة الحقوق في تحديد الحقوق الخاصة بالأطراف الخارجية مثل العائد علـى الاستثمار في المشروع من ربح وتوزيعات.

شكل ٢: التداخل بين نظام المعلومات الإداري و نظام المعلومات المحاسبي:



المصدر: كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، ١٩٩٧ ص ٤٦

المبحث الثالث: مراحل نظم المعلومات المحاسبية

بينت لجنة إعدادا البيان الأساسي لنظرية المحاسبة التابعـة للجمعيـة الأمريكيـة للمحاسبة "AAA" (American Accounting Association)

أن المحاسبة نظام للمعلومات يمثل تطبيقا خاصا للنظرية العامة للمعلومات " كما أن المحاسبة تهتم بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لمساعدة متخذي القرارات[٢١]. وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد أهم وأكبر النظم الفرعية لنظم المعلومات الإداريـة داخـل المؤسسة، والتي تتداخل وتتفاعل مع النظم الفرعية الأخرى الموجودة في نظام المعلومات الإداري مثل نظم الإنتاج والتسويق والتمويل... الخ وكذلك الأطـراف الخارجيـة منهـا الحكومية والعملاء والموردين والمستثمرين والبنوك وكل المعنيين الآخرين، وتتصف نظم المعلومات المحاسبية بالشمول حيث يمتد نشاطها إلى جميـع أقسـام وإدارات المؤسسـة وتوفر المعلومات المفيدة للمديرين في كافة المستويات الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

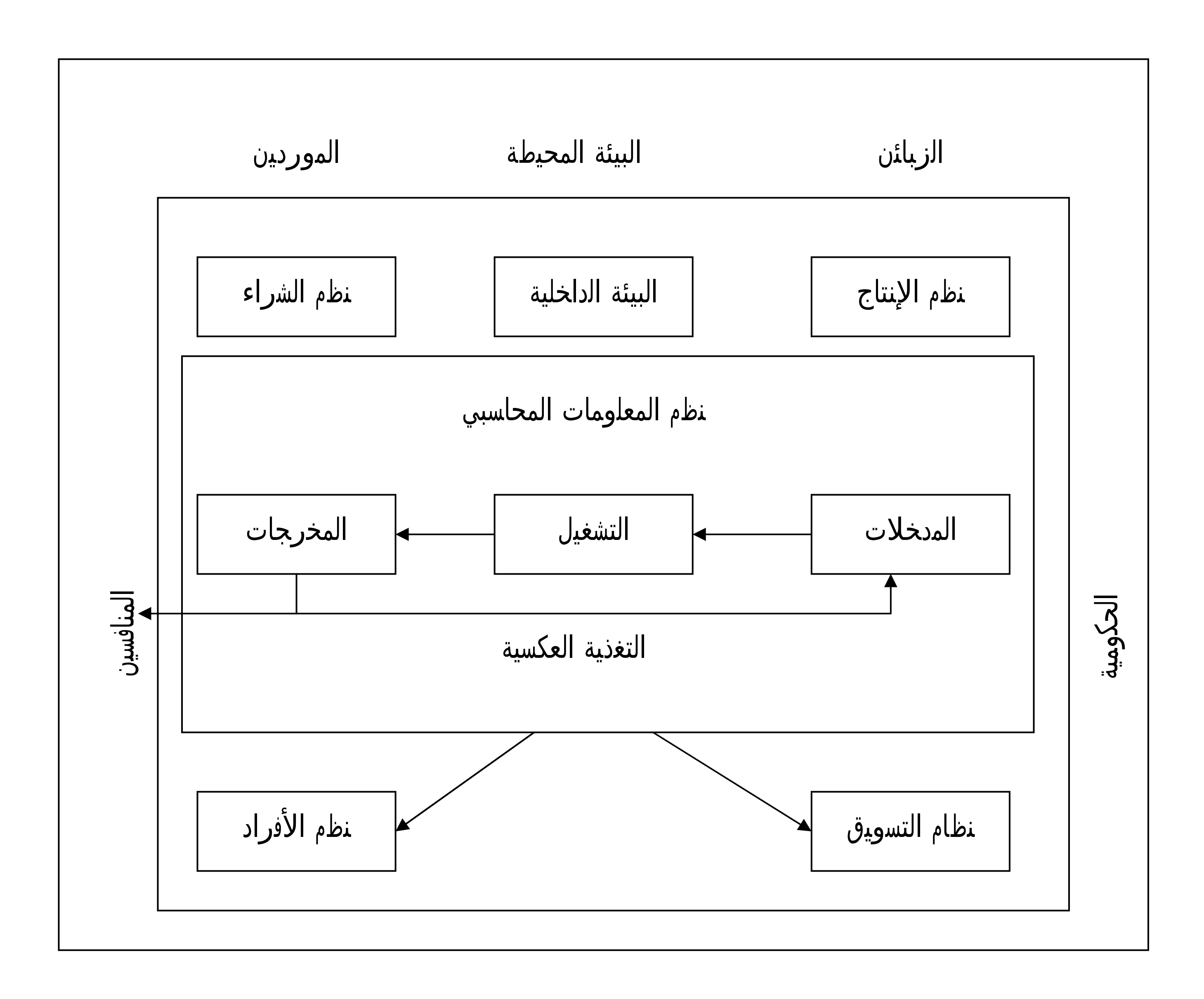
يرتبط مفهوم نظم المعلومات المحاسبية بعنصرين مهمين هما:

- تحديد الأحداث الاقتصادية التي تسجلها وتعالجها النظم.
- النتائج التي تقدمها النظم.

ويمثل الشكل التالي المكونات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي والبيئة المحيطة به:

[٢١] American Accounting Association 1972 « Report of the Committee on Information system Accounting » review p2

شكل رقم ٣: مكونات نظم المعلومات المحاسبية:



المصدر **:** هاشم احمد علية – نظم المعلومات المحاسبية – الدار الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٠ ص ٣٣.

ويمكن تصنيف نظم المعلومات المحاسبية ضمن النظم التشغيلية لأنها تلعب الدور الأساسي في إدارة تنظيم وتدقيق البيانات والمعلومات داخل المؤسسة – البيئة المحيطـة، حيث تقوم بإنجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة كم كبير من البيانات الواقعة خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة

لقد تعددت التعاريف التي حددت مفهوم المحاسبة، وذلك اعتمادا علـى التطـورات التاريخية التي مرت بها المحاسبة ومن بين تلك التعاريف[٢٢] :

- عرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين (AICPA)

"American Institute of Certified Public Accountant" المحاسبة على أنها فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل - أو يحمل جزءا منها على الأقل – طبيعة مالية ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه ركز على توضيح وتحديد طبيعة العمل المحاسـبي والإجراءات التي يستلزمها.

- عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA): American Accounting Association المحاسبة على أنها[٢٣] :

عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها فـي اتخـاذ القرارات من قبل المستفيدين من البيانات.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه تعرض إلى توضيح لوظيفة المحاسبة مـن قيـاس وتوصيل.

كما عرّفتها نفس الجمعية بأنها عملية تحديـد ، قيـاس وتوصـيل المعلومـات الاقتصادية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المحاسبة هي منظمة تختص بتسجيل وتبويـب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفاد منها الجهات التـي لهـا علاقـة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

[٢٢] الهيتي ، قسيم إبراهيم وآخرون ، نظام المعلومات المحاسبية وحدة الحرباء للطباعة والنشر، العراق ٢٠٠٣ ص ٥.

[٢٣] الراوي ، حكمت أحمد ، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ١٩٩٩،ص٨٧

و اليوم يشهد العالم تحولات اقتصادية كبيرة متمثلة في عصر المعلومات، وتوجه بعض المؤسسات لدمج أعمالها، و الاتجاه نحو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطـاع الخاص. مما سيؤدي إلى زيادة أسواق المال عمقا واتساعا، و تتجاوز المعـاملات فيهـا المجال الإقليمي و المحلي إلى المجال الدولي، وستصبح الشـركات القابضـة المتعـددة الجنسيات تتحكم في الاقتصاد العالمي[٢٤].

لهذا سيكون للمحاسبة دور مهم في الاقتصاد العـالمي الجديـد والمبنـي علـى المعلومات المحاسبية، وكما يتضح من مفهوم المحاسبة، حيث تختص بتسـجيل وتبويـب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة تمكّن المستفيدين منها من اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة ومربحة.

المطلب الثالث: تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات

مع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لهـا علاقـة بالمؤسسـة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها.

وبتتبع مراحل التطور التاريخي للمحاسبة يمكن أن نلاحظ أن أي تطور حصل فيها إنمـا يرجع إلى عاملين أساسيين ومتلازمين هما[٢٥]:

- تغير الهيكل القانوني للوحدات الاقتصادية وتـأثيره علـى كميـة ونوعيـة البيانـات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها، حيـث تغيـر الهيكـل القـانوني للوحـدات الاقتصادية بدءا من كونها مشاريع فردية إلى أن أصبحت شركات أشـخاص وشـركات أموال بأنواعها الخاصة, المختلطة العامة.

---

٢٤ جربوع يوسف مود، وحلس، سا عبد ا ، ا اسبة الدولية، مؤسسة الوراق، عمان ٢٠٠٢، ص٢٠

٢٥ قسيم محمد إبراهيم الهبيشي وآخرون،مرجع سابق ص ٨.

- تعدد وازدياد الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفاد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسب إنتاجها وتوصيلها إليهم. حيث اقتصرت البيانات والمعلومات المحاسبية في بداية الأمر على خدمة صاحب المشروع الفردي, ومن ثم أصبحت في خدمة أصحاب الملكية والإداريين في داخل الوحدة الاقتصادية وكذلك الجهات الخارجية التي يهمها أمر الوحدة.

وتتضمن نظم المعلومات المحاسبية كأي نظام للمعلومات ثلاث مراحل أساسية هي[٢٦] :

- المرحلة الأولى : مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

تنشأ البيانات نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم داخل المؤسسة أو خارجها وتعرف العملية المحاسبية بأنها "أي حدث اقتصادي يمكن قياسه كميا ويؤثر على أصول أو خصوم المؤسسة ويظهر في حساباتها وقوائمها المالية".

وغالبا ما تكون مدخلات نظم المعلومات المحاسبية على شكل بيانات مالية أو معبرا عنها بصورة نقدية وخصوصا لأغراض الاستخدام الخارجي كما يمكن أن يعبر عن هذه المدخلات بشكل كمي – وحدات، ساعات، أوزان... الخ وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي.

ويتم حصر المعلومات المحاسبية من خلال المستندات الأساسية، مثل الفواتير، إيصال الاستلام والتسليم ... الخ وتلعب هذه المستندات دورا هاما في نظم المعلومات المحاسبية، فهي وسيلة لإدخال البيانات إلى نظم المعلومات المحاسبية، كما أنها تعتبر أدلة إثبات ووسيلة رقابية للتأكد من صحة ودقة وشمول البيانات المحاسبية.

- المرحلة الثانية : تشغيل البيانات في نظم المعلومات المحاسبية

تقدم نظم المعلومات المحاسبية المعلومات إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين لاتخاذ القرارات، ونظرا للتباين بين نوعية وتوقيت وعمومية أو خصوصية المعلومات المطلوبة لهؤلاء المستخدمين غالبا ما تنقسم نظم المعلومات المحاسبية إلى نظامين فرعيين

[٢٦] ستيفن أ . موسكوف – مارك ج مرجع سابق ص ٢٩٩

هما نظام المعلومات المحاسبية المالية ونظام معلومات المحاسبة الإدارية حيث يهتم الأول بمتطلبات المستخدمين الخارجيين في حين يهتم الثاني باحتياجـات الإدارة والمسـتخدمين الداخليين[٢٧].

ويهدف نظام معلومات المحاسبة المالية إلى تسجيل وتشغيل الأحداث الاقتصـادية الماضية بهدف إعداد القوائم المالية المطلوبة بحسب متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولـة عموما.

ويختص نظام معلومات المحاسبة المالية بشكل أساسي في إعداد مجموعة مترابطة ومتكاملة من القوائم المالية الدورية، وتشمل مدخلاته على البيانات المتعلقـة بالعمليـات الاقتصادية للمؤسسة والتي يتم التعبير عنها بشكل نقدي، وتتم معالجة البيانات المحاسـبية ضمن هذا النظام من خلال ما يسمى بالدورة المحاسبية.

في حين يهدف نظام معلومات المحاسبة الإدارية إلى تسـجيل وتشـغيل وإعـداد المعلومات المالية للاستخدام الداخل بشكل يتلاءم مـع متطلبـات الإدارة، كمـا تهـدف المحاسبة الإدارية إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمـة لاتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالتخطيط والرقابة حيث تختص وظيفة التخطيط بتحديد الأهداف وتختص وظيفة الرقابـة بمتابعة التنفيذ لتضمن الإدارة تحقيق الأهداف المرسومة.

- المرحلة الثالثة : مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى أربعة أنواع هي[٢٨] :

- مستندات توثيق النشاط التجاري: ويتضمن هذا النوع المخرجات اليوميـة المتعلقـة بتوثيق الأحداث الاقتصادية للمؤسسة سواء مع الأطـراف الخارجيـة أو بـين مراكـز المسؤولية داخل المؤسسة مثل (طلبات الشراء وإحالات الاستلام والتسـليم، والشـيكات والفواتير وجداول الرواتب والأجور ... الخ.

[٢٧] BOOCKHOLDT J.L Accounting Information system, forth edition Richard D Irwin Inc USA 1996 p5

[٢٨] أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية – الدار الجامعية للنشر – الإسكندرية ٢٠٠٣ ص ٦٨.

- التقارير التشغيلية : ترتكز هذه التقارير على الأحداث الماضية والوضـع التجـاري للعمليات داخل المؤسسة ، وتهدف هذه التقارير إلى تقديم المعلومات إلى المسؤولين عـن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للمؤسسة.

- التقارير الرقابية : وهي تقارير تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليـات تسـير وفقا لما هو مخطط وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالنتـائج المخططـة وتحديـد وتحليل الانحرافات لمعرفة أسبابها.

- التقارير التخطيطية : وهي تقارير تساعد الإدارة على التخطيط واتخـاذ القـرارات التخطيطية المستقبلية وهي عادة تكون على شكل تقارير تحليلية تتضـمن قـيم تقديريـة لفترات مستقبلية.

المطلب الرابع: مفهوم بنك المعلومات المحاسبية

يمكن تعريف بنك المعلومات المحاسبية، بأنه عملية تخزين بيانات المعاملات الاقتصادية التي تمت معالجتها بواسطة تكنولوجيا المعلومات من برمجيات ومعدات، و تحويلها لمعلومات محاسبية تستخدم لاتخاذ القرارات على كافة المستويات في مؤسسة ما. فالبيانات الخاصة بالمعاملات هي تعتبر المادة الخام التي معالجتها لإنتاج المعلومات التي تخزن في بنك المعلومات و قبل أن تتم هذه المعالجة لابد من القيام بالمهمات التالية[٢٩] :

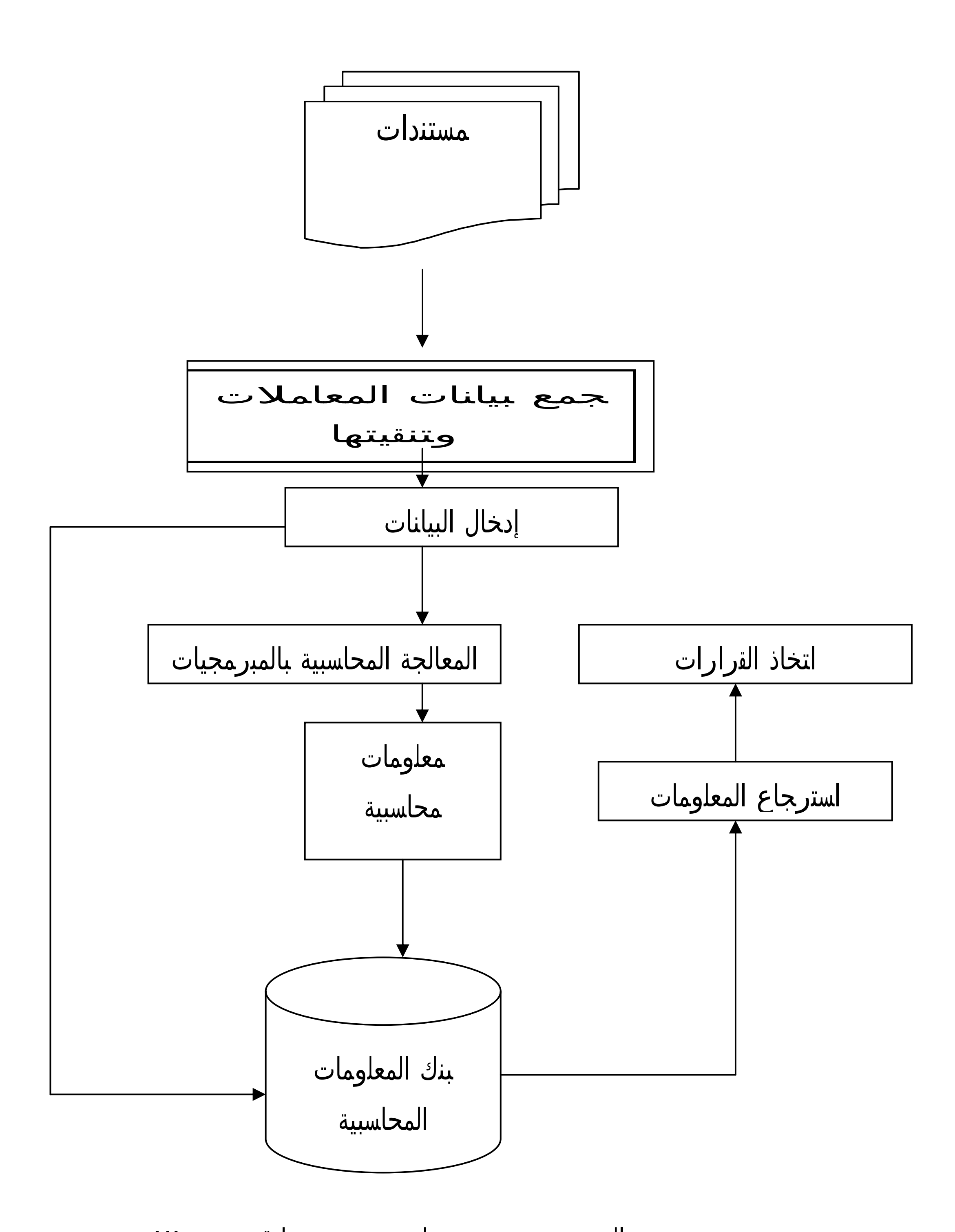
- جمع البيانات
- تنقية البيانات
- إدخال البيانات في قاعدة البيانات (بنك المعلومات)
- تخزين البيانات

[٢٩] محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١،ص٢٠٩

بعد هذه المهمات يتم معالجة البيانات و تحويلها على أثر ذلك لمعلومات يتم حفظها أيضا في بنك المعلومات، يرجع إليها لحل مشاكل تجارية أو اتخاذ قرارات محاسبية و مالية و إدارية.

فبنك المعلومات الحاسبي هو إذن عملية بيانات مترابطة منطقيا و مخزنة على وسائط مادية، تحفظ فيها ليتم تحويلها لمعلومات تستخدم من قبل عدة أفراد في المؤسسة و بمواقع مختلفة و يمكن توضح هذا المفهوم بالشكل التالي:

شكل رقم ٤: نموذج بنك المعلومات المحاسبية



المصدر : محمد حفناوي، مرجع سابق ص ٢١٠

المبحث الرابع: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار

بعد أن استعرضنا تعاريف مختلفة لنظام المعلومات المحاسبية ومكوناته وتصـنيفه ومراحله والتي يجسدها تطبيق الدورة المحاسبية لتحقيق الوظائف المعاصـرة للمحاسـبة المتمثلة بالقياس والاتصال المحاسبي، فإن تحقيق تلك الوظائف تصب في اتجـاه تحقيـق الهدف العام من النظام المحاسبي المتمثل بإنتاج وخلق المعلومات المحاسبية، وصـياغتها في قوائم وتقارير مالية تقدم لمستخدميها للاستفادة منها في اتخـاذ القـرارات الإداريـة السليمة.

أما عن الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية فيمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم 5: السلم التدريجي للصفات النوعية للمعلومات المحاسبية:

مستخدمو المعلومات المحاسبية: متخذو القرارات و خصائصهم

المحددات: الأهمية المادية — المنافع > التكاليف

تحديد نوعية المعلومة: القابلية للفهم

فوائد (منافع) القرار

الخصائص الأولية: الموثوقية — الملائمة

الخصائص الفرعية:
- الموثوقية: الحياد — التمثيل الصادق — قابلية الصحة أو التحقيق
- الملائمة: التوقيت المناسب — قيمة التغذية العكسية — القدرة التنبؤية

الخصائص الثانوية: الثبات (التناسق) — قابلية المقارنة

Sourse: Donald Kieso ; Weygandt and Terry D. Warfield Intermediate Accoun

édition ; John Wiley. Sons Inc 2001. p 38

إن التعرف على أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ضمن إطار المعرفة المحاسبية، التي تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفعالية تلك المعلومات، وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات، ولكي تكون هذه المعلومات ذات كفاءة وفاعلية في تحقيق أهدافها، لابد لها أن تتميز ببعض الخصائص النوعية والتي يمكن تلخيصها بما يلي[٣٠] :

المطلب الأول: معيار ملائمة المعلومات

إن المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بخاصية الملائمة، وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وذو كفاءة عالية. أما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة، ولأجل تحقيق صفة الملائمة لتلك المعلومات لابد أن تتوفر لها الصفات النوعية التالية :

- القدرة التنبؤية : لابد للمعلومات أن تتميز قدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معا.

- إمكانية التحقق من صحة التوقعات: يستلزم من مستخدم المعلومات المحاسبية أن يستفاد من خاصيتها في قدرتها على التحقق من صحة التوقعات الماضية من جهة، والاسترشاد بالتنبؤ بالتوقعات المستقبلية من جهة أخرى، وهذا يساعد متخذ القرار في تصحيح التوقعات وخاصة عند إعداد الموازنات التقديرية ومنها على وجه التحديد

---

٣٠ العادلي يوسف عوض ، العظمة ، محمد أحمد – المحاسبة المالية – المجلد الأول – منشورات ذات السلاسل – الكويت ، ١٩٨٦ ص ٧٤-٧٩.

الموازنة النقدية لكلا جانبي المدفوعات والمقبوضات لأن قدرة المعلومـة فـي تصـحيح التوقعات تساعد في تنفيذ الموازنات لمختلف الأنشطة ، والعكس صحيح.

- التوقيت المناسب: من أهم خصائص المعلومات المحاسبية أن تقدم لمسـتخدميها فـي الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر.

- الوثوق في المعلومات: لابد للمعلومات المحاسبية أن تتمتع بقدر كاف للاعتماد عليهـا والثقة فيها، هذا يستلزم الاهتمام بمبدأ الإفصاح والموضوعية والحيادية لتلك المعلومـات ليطمئن متخذي القرار من الثقة في هذه المعلومات، باعتبارها تعبر تعبيرا صادقا حقيقيـا عن المركز المالي للمؤسسة وتمثل نتائج أعمال المؤسسة أفضل تمثيل.

حتى تكون المعلومات المحاسبية المعروضة مفيدة للمسـتخدمين لابـد مـن تـوفر الخصائص المذكورة و كذلك لتحقيق ذلك يتطلب أن تتبع المنظمات المهنية أسلوبا يعتمـد على مشاركة جميع الأطراف المهتمة بالمعايير و التعليمات مـن معـدين و مهنيـين و مستخدمين وأكاديميين[٣١]

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء

إن لتقييم الأداء تعاريف مختلفة منها أن تقييم الأداء هو النظام الذي يمكـن مـن خلاله الوقوف على مستوى كفاءة الأداء الفعلي لكافة الأنشطة ويضع أمام المسؤولين عن إدارة الوحدة صورة تفصيلية عن نتائج هذا الأداء والكشف أولا بأول عن قرارات لعـلاج السلبيات وتصحيح مسار العمل حتى يتحسن الأداء وترتفع الإنتاجية[٣٢] .

[٣١] عادل رجب زنداح، أثر تطبيق تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية على منفعـة المعلومـات المحاسبية للمستثمرين ، أطروحة دكتوراه ،عمان ٢٠٠٦، ص١٢.

[٣٢] محمد السيد منصور، نحو إطار مفتوح لتقييم الأداء الإداري لقطاع البنوك والمصارف دراسة تطبيقية "مجلة البحوث التجارية" كلية التجارة، جامعة الزقازيق العدد "٢" ١٩٩٠ ص٢٢٠.

إن للمعلومات المحاسبية دورا أساسيا في نظام تقييم الأداء، فأداء أي مؤسسة لا يمكن أن يتم إلا من خلال توافر معلومات ذات جودة عالية تحدد كيفية أو قيمة الانجاز المطلوب تحقيقه، وتعتبر المعلومات إحدى الركائز الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات من وجهة نظر المستخدم الداخلي والخارجي، حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء والرقابة تشكل مدخلات لعمليات اتخاذ القرار سواء داخليا أو خارجيا وتكون القرارات مفيدة وايجابية إذا اعتمدت على معلومات ذات جودة عالية، فاتخاذ قرار جيد يتطلب معلومات دقيقة وجيدة.

ومن خلال مختلف التعاريف السابقة لنظم المعلومات المحاسبية، فهي عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر البشرية والآلية التي تعمل معا داخل المؤسسة، وفقا لإجراءات وقواعد معينة لتجميع وتشغيل بيانات عن الصفقات المالية وغير المالية بهدف توفير معلومات تفيد إدارة المنظمة في التخطيط والرقابة، وكذلك الأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة[٣٣] .

المطلب الثالث: تعدد أنظمة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة

إن للمؤسسة أكثر من نظام فرعي متكامل ، حيث يكون تبادل البيانات والمعلومات بين هذه النظم. كما يمكن إدماج نظم المعلومات الفرعية في نظام واحد شامل، حيث يقوم بتسجيل وحفظ وتشغيل كافة البيانات لتوفير كافة المعلومات التي تحتاجها الأطراف الداخلية (الإدارة) والخارجية(المستثمرين، الدائنين، و المقرضين.. الخ).

وهذه الأنظمة مهمة في معالجة المعلومات المولدة داخل المؤسسة و لكي تتم الاستفادة من الكم الكبير من المعلومات، فلابد من وجود نظام معالجة لهذه المعلومات، و يمكن إدراج أكثر من نظام منها معالجة الطلبيات، مراقبة المخزونات، حسابات الزبائن والموردين و نظام الأجور.

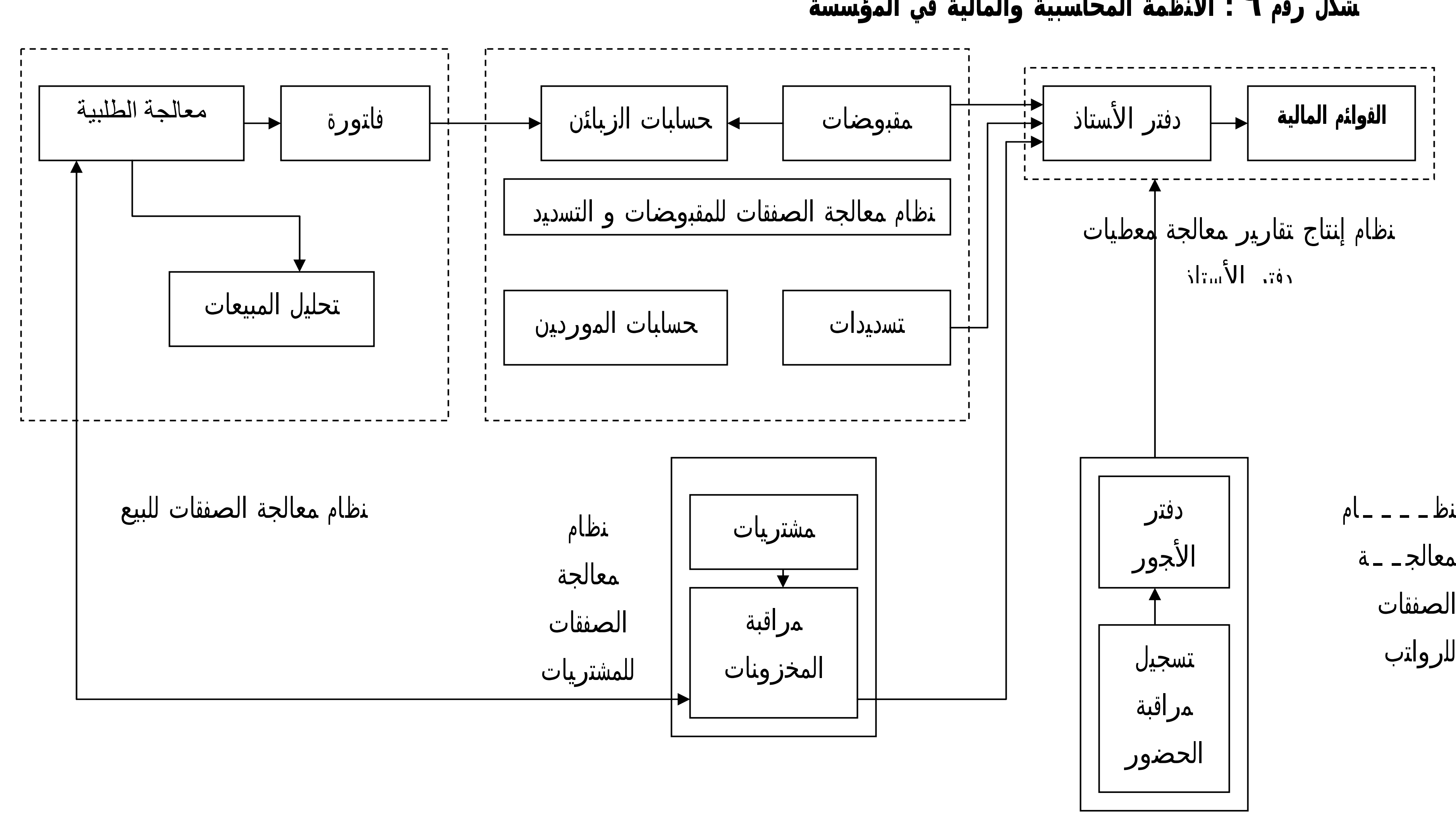
[٣٣] محمد زيدان إبراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٠ ص ٥٤.

ونظام معالجة الطلبيات يعالج طلبيات الزبائن، وينتج الفواتير و المعطيات الضرورية لتحرير المبيعات ومراقبة المخزون[٣٤]. ونظام مراقبة المخزونات يعالج المعطيات التي تعكس فواتير المواد المخزنة وكذا يسجل التغيرات في مستوى المخزون ويساعد المؤسسة في تقليل كلفة التخزين. ونظام حساب الزبائن والموردين حيث يقوم بمعالجة المعلومات الناتجة عن عمليات البيع والشراء، وكذا فواتير دقيقة وفي الوقت المناسب، الذي يسمح بدفع صحيح لحسابات الموردين في موعد الاستحقاق. و نظام الأجور يستقبل يوميا معلومات كبيرة عن أعداد العمال وساعات عملهم وتحويل ذلك إلى أرقام مالية تفيد الإدارة من تدبير الأموال اللازمة للوفاء بحقوق العاملين.

والشكل رقم ٤ يوضح لنا مختلف الأنظمة المحاسبية والمالية في المؤسسة:

[٣٤] ساحل فاتح ، دراسة التكاليف ا عيارية ضمن نظام ا علومات ا اسبية ، شهادة ماجست جامعة ا زائر ٢٠٠٣/٢٠٠٤،ص٣٥

شكل رقم ٦ : الأنظمة المحاسبية والمالية في المؤسسة



Source : Obrien James, les systèmes d'information de gestion
Deboeck – Université Bruxelles, Belgique 1995 p 368

المطلب الرابع: مستخدمي البيانات المالية وأهميتها في ظل نظام المعلومات المحاسبي

تقوم الإدارة في منظمات الأعمال بإعداد البيانات المالية التـي تمثـل قائمة المركز المالي و قائمة الدخل (نتيجة الأعمال) و قائمة التدفقات النقدية ، و قائمة التغيرات في المركز المالي في نهاية السنة المالية ، حيث تنشر هـذه القوائم المالية لتساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مـن أجل :

- تقييم أداء الإدارة و مسؤوليتها ؛
- تقييم الضمانات المتوفرة للأموال التي اقترضها المشروع من الغير؛
- تحديد من يتم الحيازة أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمار في حقوق الملكية ؛
- بيان مصادر أموال المشروع و التزاماته و التغييرات التي طرأت عليه؛
- تنظيم أنشطة المشروع؛
- تحديد السياسات الضرورية.

إن من أهداف البيانات المالية هو تقـديم معلومـات حـول المركـز المـالي والتغيرات التي تطرأ عليه، بحيث تكون مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين مـن اتخاذ القرارات الاقتصادية، مثلا: (بيع استثمار ما أو الاحتفاظ به) و يشمل مختلف مستعملي البيانات من المستثمرين و الموظفين و المقرضين و الموردين و العملاء و الحكومات ...إلخ. و لأن المستثمرين هم من يقوم رأس المال ، فإنه من المفترض أن البيانات المالية التي تلبي حاجاتهم ستلبي أيضا معظم حاجات المستخدمين الآخرين.

و يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين و المتوقعين و العاملين و المقرضين و الموردين و غيرهم من الدائنين التجـاريين و العمـلاء و الجهـات

الحكومية .... الخ. ويستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء لبعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات و تشمل تلك الاحتياجات ما يلي :

* المستثمرون: يهتم المساهمون و مستشـاريهم بالمخـاطر و العوائـد المتعلقـة باستثماراتهم ،و تتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية و تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراءات مثل توزيـع الأربـاح و غيره.

* العاملون: يهتم العاملون و المجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية و استقرار المؤسسة التي يعملون بها ،كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تسـاعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على توفير المكافآت و فرص التوظيف... إلخ.

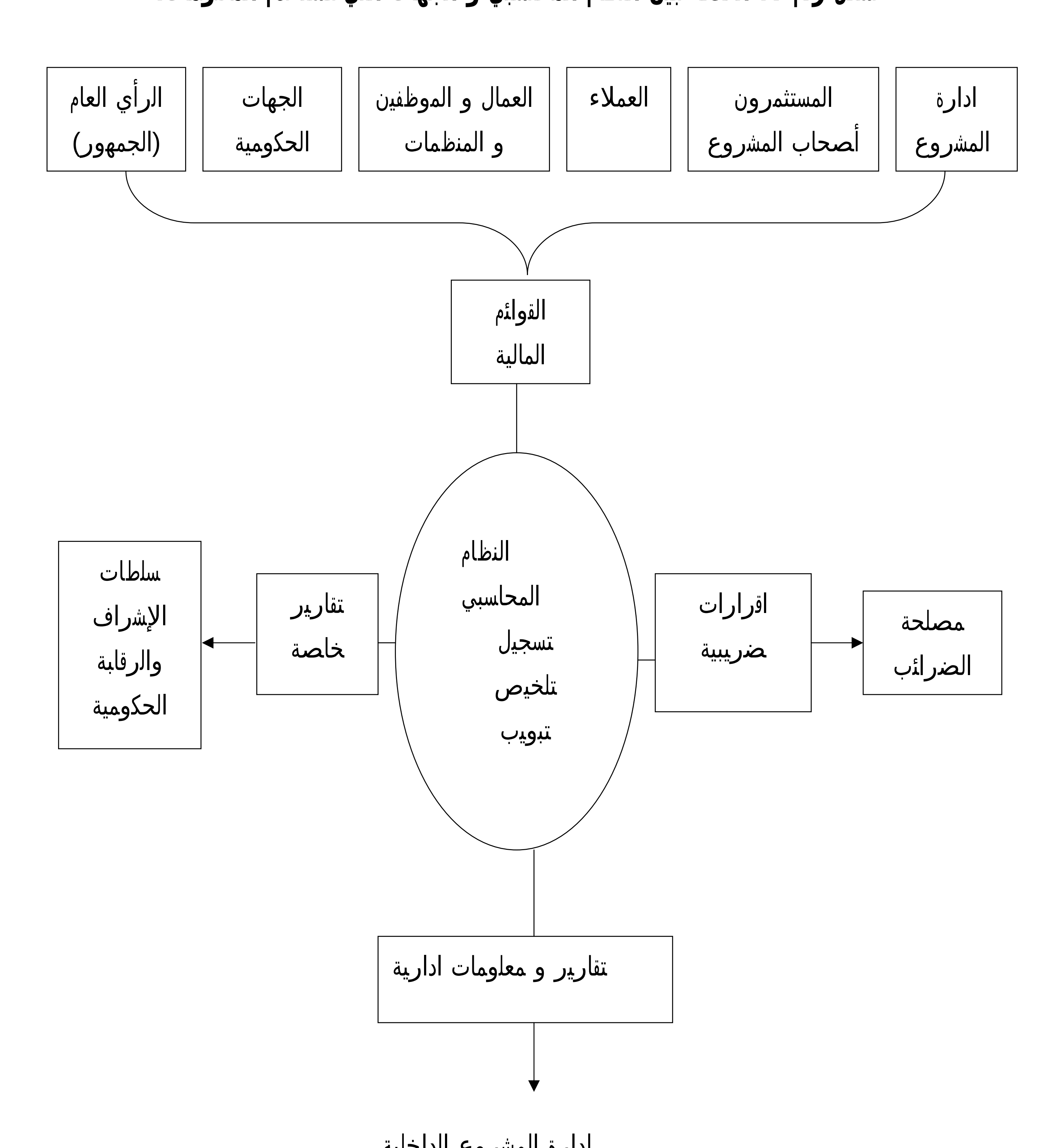
* المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديـد مـا إذا كانـت قروضهم و فوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها .

* الموردون و غيرهم من الدائنين التجاريين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكـنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها .وعلى عكـس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسـة فـي الأجـل القصير و يستثني من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويـل كعميـل رئيسي .

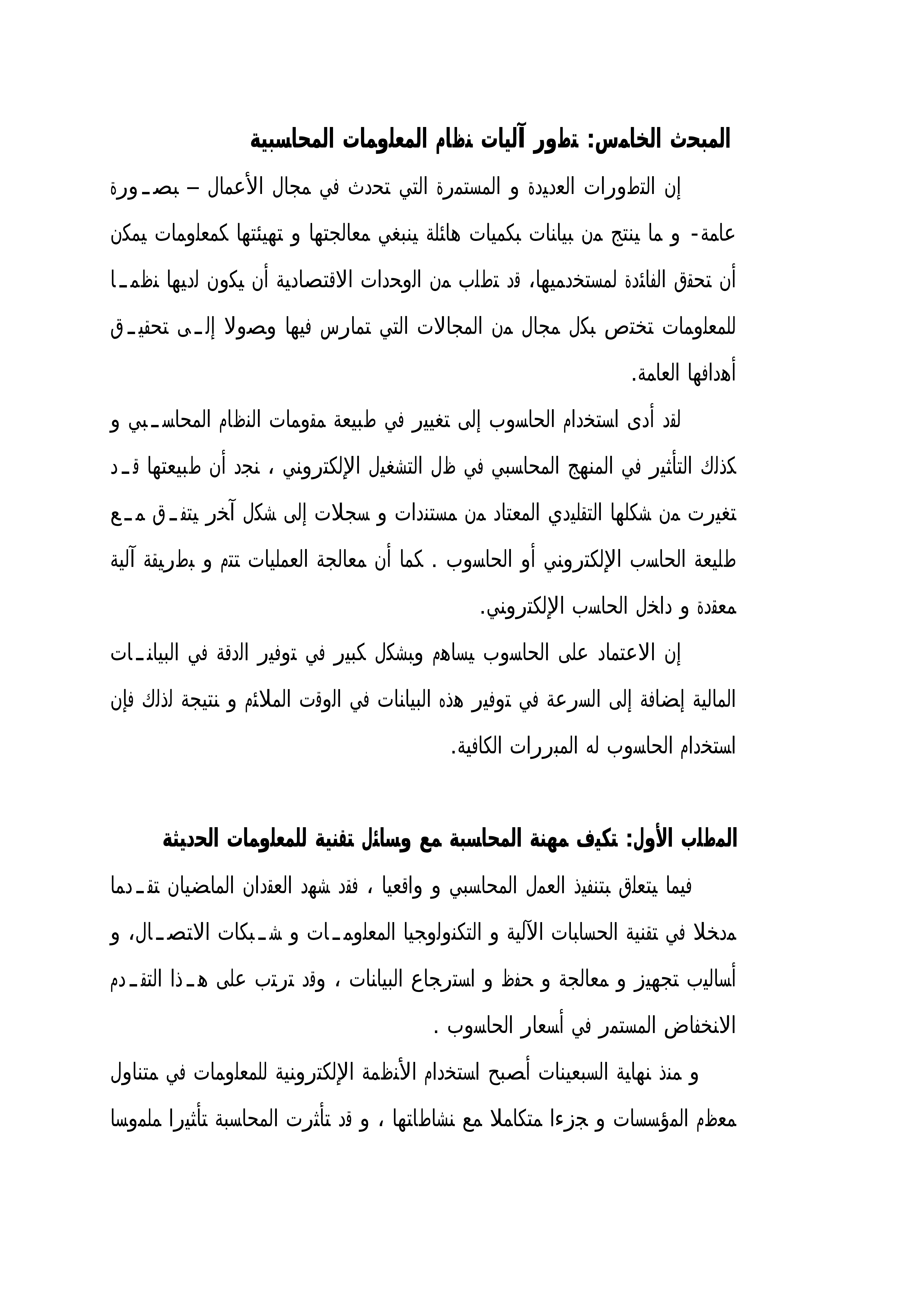
* العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالـة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

* الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع المـوارد و بالتـالي بأنشـطة المؤسسات المختلفة .و تحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها فـي توجيـه و تنظيم تلك الأنشطة و وضع السياسات الضريبية و غيرها ، ويمكن إظهار ذلك فـي الشكل التالي:

شكل رقم ٧: العلاقة بين النظام المحاسبي و الجهات التي تستخدم المعلومات:



المصدر : أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، ٢٠٠٠، ص ١٩



المبحث الخامس: تطور آليات نظام المعلومات المحاسبية

إن التطورات العديدة و المستمرة التي تحدث في مجال الأعمال – بصورة عامة- و ما ينتج من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها و تهيئتها كمعلومات يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها، قد تطلب من الوحدات الاقتصادية أن يكون لديها نظاما للمعلومات تختص بكل مجال من المجالات التي تمارس فيها وصولا إلى تحقيق أهدافها العامة.

لقد أدى استخدام الحاسوب إلى تغيير في طبيعة مقومات النظام المحاسبي و كذلك التأثير في المنهج المحاسبي في ظل التشغيل الإلكتروني ، نجد أن طبيعتها قد تغيرت من شكلها التقليدي المعتاد من مستندات و سجلات إلى شكل آخر يتفق مع طبيعة الحاسب الإلكتروني أو الحاسوب . كما أن معالجة العمليات تتم و بطريقة آلية معقدة و داخل الحاسب الإلكتروني.

إن الاعتماد على الحاسوب يساهم وبشكل كبير في توفير الدقة في البيانات المالية إضافة إلى السرعة في توفير هذه البيانات في الوقت الملائم و نتيجة لذلك فإن استخدام الحاسوب له المبررات الكافية.

المطلب الأول: تكيف مهنة المحاسبة مع وسائل تقنية للمعلومات الحديثة

فيما يتعلق بتنفيذ العمل المحاسبي و واقعيا ، فقد شهد العقدان الماضيان تقدما مدخلا في تقنية الحسابات الآلية و التكنولوجيا المعلومات و شبكات الاتصال، و أساليب تجهيز و معالجة و حفظ و استرجاع البيانات ، وقد ترتب على هذا التقدم الانخفاض المستمر في أسعار الحاسوب .

و منذ نهاية السبعينات أصبح استخدام الأنظمة الإلكترونية للمعلومات في متناول معظم المؤسسات و جزءا متكاملا مع نشاطاتها ، و قد تأثرت المحاسبة تأثيرا ملموسا

بهذا التقدم بحيث أصبح في الإمكان إنجاز كافة المهام التقليديـة لأنظمـة المحاسـبة المالية ، و محاسبة التكاليف و غيرها بواسطة الحاسب الآلي بدرجة عالية من الكفاءة و السرعة ، بل أن الأمر تعدى ذلك إلى تطوير أسـاليب تطبيـق أدوات المحاسـبة الإدارية في مجالات التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات بالاستعانة بالأنظمة الآليـة لدعم القرارات و أنظمة الخبرة المعتمدة على الذكاء الصناعي [٣٥] .

لقد جاب التطور التقني الحالي ثورة و تغيرات كبير في وسـائل ووسـائط و تقنيات نقل البيانات و المعلومات،حيث أثرت هذه الثورة التقنية تأثيرا مباشـرا علـى مهنة المحاسبة على المستوى العالمي الإقليمي والمحلي نتيجـة لاسـتخدام الواسـع للأنظمة المحاسبية المحسوبية و التدقيق عن طريق استخدام الحاسوب .

أما على المستوى العالمي، نجد أن كل المؤشرات و الدلائل تشير إلى أن معظم دول العالم المتقدمة و بعض دول العالم الثالث المتمكنة اقتصاديا، قـد تمكنـت مـن مجاورات التكيف مع التطورات الهائلة في الوسائل التقنية الجديدة في مجال حوسـبة الأنظمة المحاسبية من أجل تحسين أداء و كفاءة و سرعة نقل البيانات و المعلومات، مقارنة مع الأنظمة التقليدية .

أما في أغلبية دول العالم الثالث و الذي تمثل الجزائر جزء منه، فإن المؤشرات الماثلة تقول أن الظروف الاقتصادية لهذه الدول قد أثرت تأثيرا كبيرا في عملية تكيف هذه الدول مع العولمة في مختلف المجالات، منها مجال حوسبة الأنظمة المحاسبية ، حيث مازالت أنظمتها المحاسبية غير مواكبة مع التطورات السريعة لتقنية المعلومات و الاتصال المصاحبة لظاهرة العولمة ، مما يجعل هذه الدول ستصاب بمرض الجهل

---

[٣٥] محمود قاسم تنقوشي : نظم المعلومات في المحاسبة و المراجعة المعنية ،دور الحاسوب في الإدارة و التشغيل ،دار الرواد للنشر الجماهيرية الليبية ١٩٩٨ ص٣.

التكنولوجي في مجالات عدة و مجال حوسبة الأنظمة المحاسبية و تطـور القواعـد المحاسبية المحلية لتساير القواعد الدولية .

المطلب الثاني: دور الحاسب الالكتروني والمحاسب في العمل المحاسبي

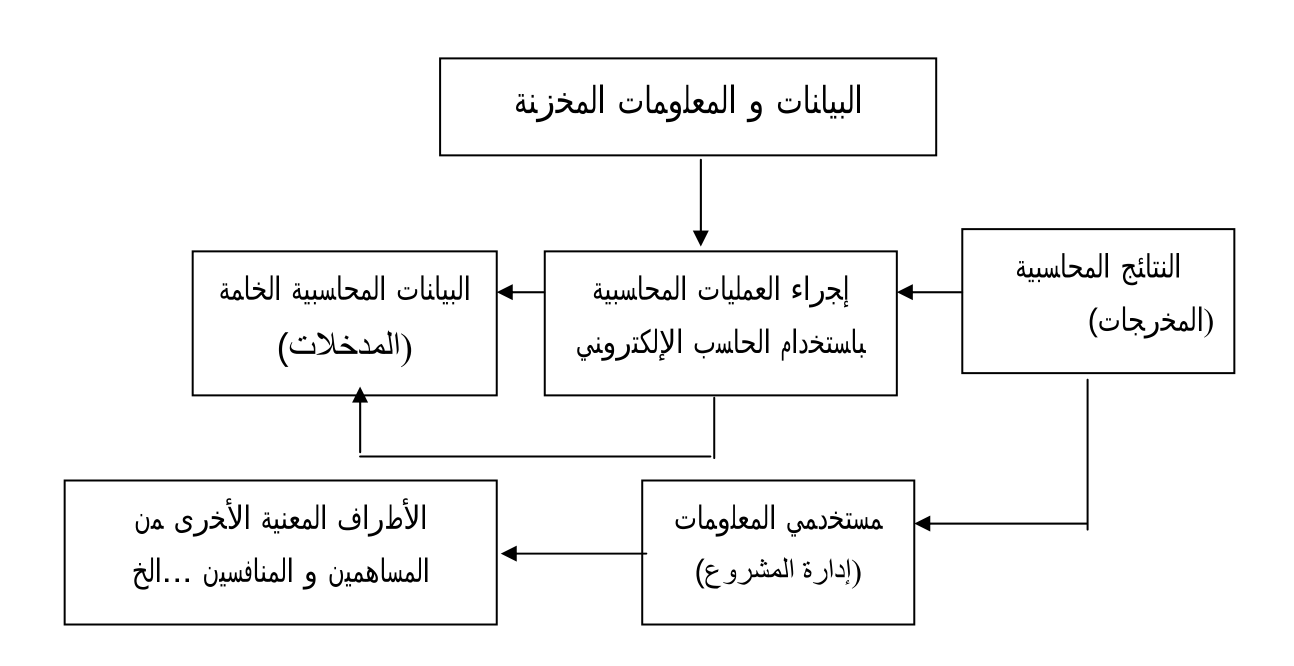
لعل قد يتبادر إلى الذهن تساؤل عن مدى دور المحاسب في ظـل اسـتخدامات الأجهزة الحاسبة الالكترونية في المحاسبة ؟ فما دامت هذه الأجهـزة تقـوم بجميـع عمليات القيد و الترحيل و التبويب و حل الأساليب الكميـة المسـتخدمة فـي علـم المحاسبة و الاستعانة بها على تطوير نظرية المحاسبة فماذا بقي إذن للمحاسب مـن عمل يقوم به ؟ و الواقع أن الحاسب الالكتروني ما هو إلا آلـة تسـتقبل المعلومـات الخامة و التعليمات وفقا لبرنامج معين، ثم يتم إخراجها في شـكل نتـائج مطلوبـة. بالإضافة لقدرته على تخزين المعلومات وفقا لمعدل معين حسب سعة كل جهاز.

إلا أن استخدام الجهاز في الأعمال المحاسبية يتوقف على قدرة الإنسـان فـي تحليل وإيجاد الحلول لمشاكل المحاسبية ، مثل تحليل الحسـابات و القـوائم الماليـة، باستخدام أساليب مختلفة. إلا أن الجهاز الالكتروني لا يمكنه القيام بهذا التحليل إلا في حدود ما أراده المحاسب من معلومات وفقا لأساليب حددها له المحاسب نفسه.

لذا فإن دور المحاسب هو التفكير و دور الجهاز هو التنفيذ، فيمـد المحاسـب المعلومات للقيام بالعمليات المحاسبية العادية اعتمادا على برامج محاسبية، ثـم يقـوم باستخدام النتائج ليقوم بتحليلها و إبداء الرأي فيها و تقديمها لإدارة المشروع لغـرض اتخاذ القرارات الناجعة.

والشكل رقم "٨" يوضح ، العلاقة التي تربط النظام المحاسبي و الحاسـب الالكترونـي المستخدم في مشروع ما :

الشكل رقم٨: العلاقة بين ا لنظام المحاسبي و الحاسب الالكتروني



Source:- American institute of certified publique , accountants the international standards op. cit p56

المطلب الثالث: العلاقة بين النظام المحاسبي و الحاسب الالكتروني[٣٦] :

يمكن توضيح العلاقة الوظيفية بين كل من المحاسب و الحاسب الالكتروني في الجدول التالي:

---

[٣٦] American institute of certierd public accountants the international standards op. cit p.2

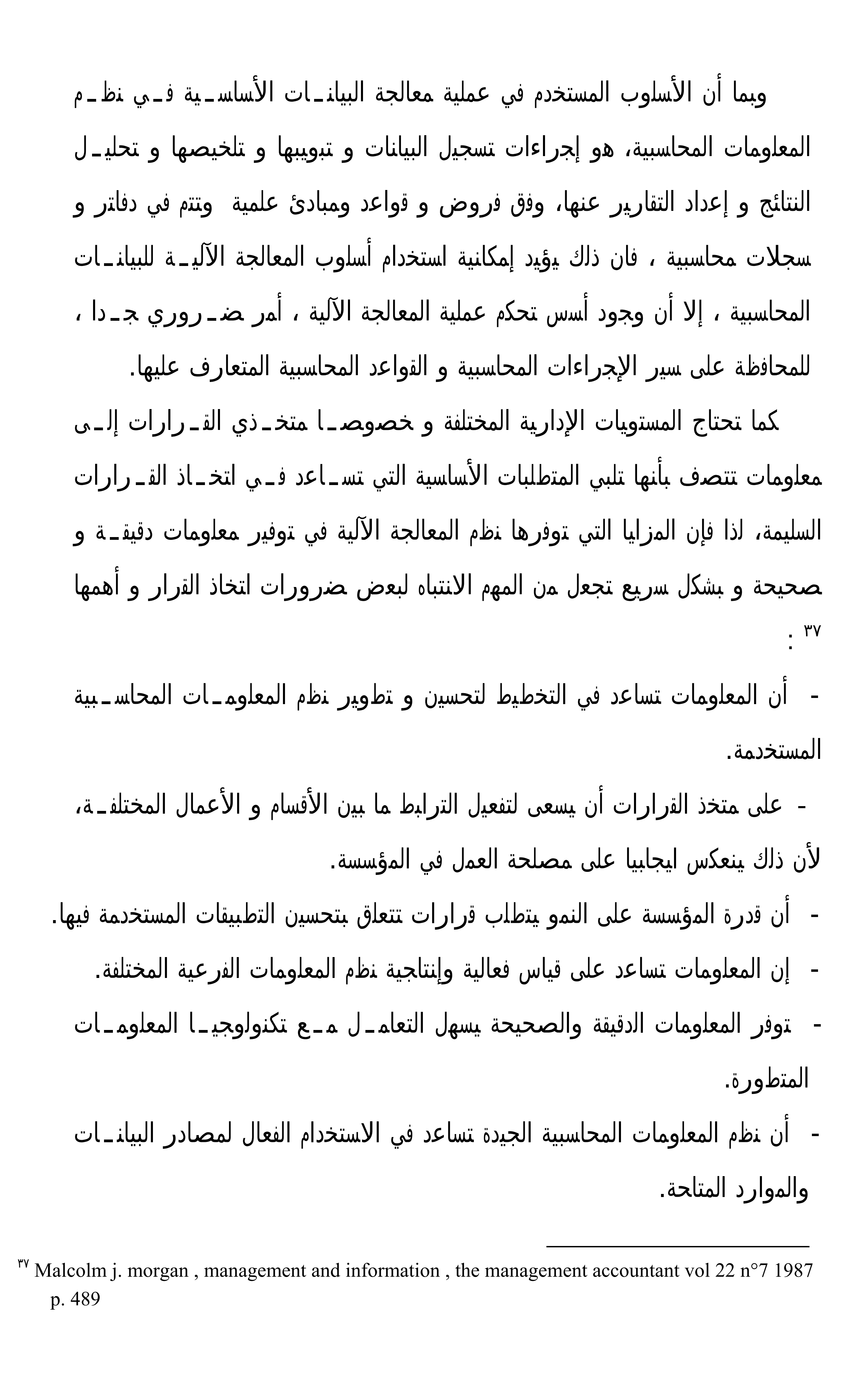
الجدول رقم ١: العلاقة الوظيفية بين كل من المحاسب والحاسب الالكتروني

ركائز العلاقة الوظيفية	دور المحاسب	دور الحاسب الإلكتروني
- تخـ ـزين المعلومـ ـات المحاسبية للرجوع إليها.	القدرة على تخـزين قـدر معقول منها في ذهنه تختلف من محاسب لآخر	القدرة علـى تخـزين المعلومـات المحاسبية الضـخمة لرجـوع أي محاسب إليها .
- القيـام بعمليـات القيـد و الترحيل و التطوير.	القدرة علـى القيـام بهـذه العمليات في حدود فهم معين للمحاسب و لهـذا تختلـف النتائج من محاسب لآخر	القدرة على القيام بهذه العمليات وفقا لبرنامج محدد و يتفق عليه مسبقا و بذلك لا يختلف النتائج و التطبيق.
- القـدرة علـى التفكيـر و الابتكار و مزج علم المحاسبة بالعلوم الأخرى.	قدرة المحاسب وفقا لقدراته العلمية و العملية على القيام بهذه الوظيفة	لا توجد لديه القدرة على ذلك.

Source: American institute of certierd public accountants the international standards op. cit p.2

إن دور المحاسبة كنظام للمعلومات يحدد وجود ثلاث خطوات رئيسية متتالية وهي:

- قيام المحاسبة بوظيفة تجميع و حصر و تحليل الأحداث المالية للوحدة الاقتصادية و تمثيلها في صورة بيانا ت أساسية يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبة.
- معالجة البيانات الأساسية وفق الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لغاية تحويلها إلى معلومات يتم الاستفادة منها.
- توصيل المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف المعنية ، بطرق مناسبة كالتقارير و القوائم المالية .



وبما أن الأسلوب المستخدم في عملية معالجة البيانات الأساسية في نظام المعلومات المحاسبية، هو إجراءات تسجيل البيانات و تبويبها و تلخيصها و تحليل النتائج و إعداد التقارير عنها، وفق فروض و قواعد ومبادئ علمية وتتم في دفاتر و سجلات محاسبية ، فان ذلك يؤيد إمكانية استخدام أسلوب المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية ، إلا أن وجود أسس تحكم عملية المعالجة الآلية ، أمر ضروري جدا ، للمحافظة على سير الإجراءات المحاسبية و القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

كما تحتاج المستويات الإدارية المختلفة و خصوصا متخذي القرارات إلى معلومات تتصف بأنها تلبي المتطلبات الأساسية التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة، لذا فإن المزايا التي توفرها نظم المعالجة الآلية في توفير معلومات دقيقة و صحيحة و بشكل سريع تجعل من المهم الانتباه لبعض ضرورات اتخاذ القرار و أهمها :[٣٧]

- أن المعلومات تساعد في التخطيط لتحسين و تطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.
- على متخذ القرارات أن يسعى لتفعيل الترابط ما بين الأقسام و الأعمال المختلفة، لأن ذلك ينعكس ايجابيا على مصلحة العمل في المؤسسة.
- أن قدرة المؤسسة على النمو يتطلب قرارات تتعلق بتحسين التطبيقات المستخدمة فيها.
- إن المعلومات تساعد على قياس فعالية وإنتاجية نظم المعلومات الفرعية المختلفة.
- توفر المعلومات الدقيقة والصحيحة يسهل التعامل مع تكنولوجيا المعلومات المتطورة.
- أن نظم المعلومات المحاسبية الجيدة تساعد في الاستخدام الفعال لمصادر البيانات والموارد المتاحة.

---

[٣٧] Malcolm j. morgan , management and information , the management accountant vol 22 n°7 1987 p. 489

- لمواكبة التطور يحتاج إلى تطوير المصادر الفنية والبشرية لنظم المعلومات المستخدمة.
- على متخذ القرارات يخطط لاستمرارية إجراء الفحص و إتمام الرقابة على ملفات المعلومات والبيانات اللازمة لقراراته.
- أن متخذ القرارات يسعى إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية بتكاليف مناسبة. ويحتاج إلى معلومات تساعد باتخاذ قرارات تساهم في تسريع العمل وإنجاز المهام وتبسيط للإجراءات.

ومن هنا فإن العلاقة بين المعالجة الآلية ونظم المعلومات المحاسبية تتحدد بكافة النقاط المشتركة بينهما، إذ أن المعالجة الآلية تظهر في كل المراحل التي تمر بها الدورة المحاسبية سواء كانت مرحلة الإدخالات أو معالجة البيانات أو المخرجات.

المطلب الرابع: أثر استخدام الحاسوب على مقومات النظام المحاسبي

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية في ظل النظام اليدوي أو التقليدي على مجموعة من المقومات يؤدي كل منها دورا في دورة النشاط المتتابع للنظام (مدخلات – تشغيل – مخرجات) تتضمن مقومات النظام العناصر التالية[38] :

- المجموعة المستندية
- المجموعة الدفترية
- الدليل المحاسبي
- القوائم المالية والتقارير الأخرى

يتم تخزين البيانات في ظل النظام المحاسبي اليدوي بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة، هذا بالإضافة إلى أن الدفاتر والسجلات التي تحوي البيانات

---

[38] منهج ا هارات ا الية و ا اسبية ، لة يصدرها مركز ا ا ء ا هنية للإدارة ، عمان ٢٠٠٠ ص٤٩ .

المسجلة تمثل أيضا وسائل للتخزين أما في ظل نظام التشغيل الآلي فإن طبيعة الحاسب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات والوسائط المستخدمة في ذلك. ويمكن القول بأن هناك طريقتان أساسيتان لتخزين البيانات[39] :

الأولى: تخزين داخل الحاسوب وهو ما يعرف بالتخزين الداخلي أو الرئيسي، تستخدم وحدة التخزين الأصلية والتي تعد أحد مكونات وحدة التشغيل سواء لاستخدامها في التشغيل الحالي، أو لإعادة استخدامها في عملية مستقبلية ومن الواضح أن وسيلة التخزين هذه بطبيعتها متصلة اتصالا مباشرا ودائما بوحدة التشغيل المركزية لأنها جزء منها، كما أن أي بيان مخزن يمكن الوصول إليه مباشرة بصرف النظر عن موقع البيان داخل وحدة التخزين.

الثانية: تخزين البيانات خارج الحاسب، وهو ما يطلق عليه التخزين الخارجي ويتم التخزين الخارجي عادة على أسطوانات ممغنطة أو أقراص، ويمكن تقسيم التخزين الخارجي حسب إمكانيات الوصول إلى البيانات المخزنة .

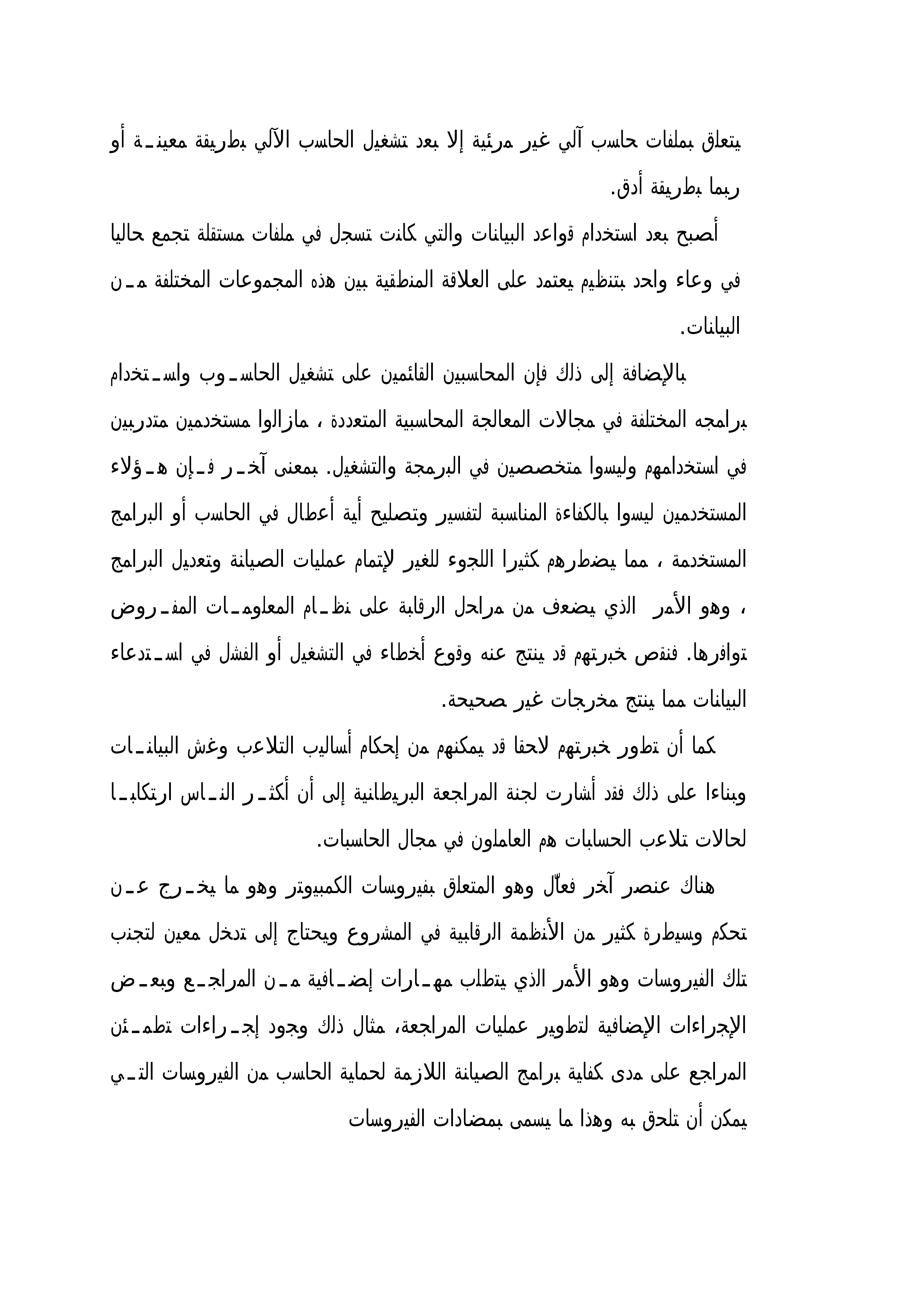
وأهم المشاكل لتكنولوجية التي تواجه نظم المعلومات التي قد تنتج عن الاستخدام المتكرر والمتطور لتكنولوجيا الحاسوب، أن ظهور العديد من المشاكل التي كان لها آثار عديدة على مهنة المحاسبة والمراجعة ، وهو الأمر الذي تطلب ضرورة حصر تلك المشاكل ومحاولة تبويبها وعرضها في إطار علمي متناسق منها [٤٠] **:**

١- مشكلة رقابة وأمن نظام المعلومات المحاسبي: تنبع المشاكل الأساسية هنا أنه مع استخدام الحاسوب فإن مراحل التجميع والتسجيل والحفظ للبيانات المحاسبية سوف تختلف فبدلا من استخدام السجلات والدفاتر المحاسبية المتعارف عليها، أصبح الأمر

---

٣٩ حسين ناجي :التدقيق على الأنظمة المحاسبية الحوسبة ، مجلة يصدرها المركز العالمي للدراسات و الاستشارات العلمية ، عمان ٢٠٠٠ ص٩

٤٠ المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، العدد (١) ، ، تصدرها كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة عام ٢٠٠٢،ص٢٨ .


يتعلق بملفات حاسب آلي غير مرئية إلا بعد تشغيل الحاسب الآلي بطريقة معينة أو ربما بطريقة أدق.

أصبح بعد استخدام قواعد البيانات والتي كانت تسجل في ملفات مستقلة تجمع حاليا في وعاء واحد بتنظيم يعتمد على العلاقة المنطقية بين هذه المجموعات المختلفة من البيانات.

بالإضافة إلى ذلك فإن المحاسبين القائمين على تشغيل الحاسوب واستخدام برامجه المختلفة في مجالات المعالجة المحاسبية المتعددة ، مازالوا مستخدمين متدربين في استخدامهم وليسوا متخصصين في البرمجة والتشغيل. بمعنى آخر فإن هؤلاء المستخدمين ليسوا بالكفاءة المناسبة لتفسير وتصليح أية أعطال في الحاسب أو البرامج المستخدمة ، مما يضطرهم كثيرا اللجوء للغير لإتمام عمليات الصيانة وتعديل البرامج ، وهو الأمر الذي يضعف من مراحل الرقابة على نظام المعلومات المفروض توافرها. فنقص خبرتهم قد ينتج عنه وقوع أخطاء في التشغيل أو الفشل في استدعاء البيانات مما ينتج مخرجات غير صحيحة.

كما أن تطور خبرتهم لاحقا قد يمكنهم من إحكام أساليب التلاعب وغش البيانات وبناءا على ذلك فقد أشارت لجنة المراجعة البريطانية إلى أن أكثر الناس ارتكابا لحالات تلاعب الحسابات هم العاملون في مجال الحاسبات.

هناك عنصر آخر فعّال وهو المتعلق بفيروسات الكمبيوتر وهو ما يخرج عن تحكم وسيطرة كثير من الأنظمة الرقابية في المشروع ويحتاج إلى تدخل معين لتجنب تلك الفيروسات وهو الأمر الذي يتطلب مهارات إضافية من المراجع وبعض الإجراءات الإضافية لتطوير عمليات المراجعة، مثال ذلك وجود إجراءات تطمئن المراجع على مدى كفاية برامج الصيانة اللازمة لحماية الحاسب من الفيروسات التي يمكن أن تلحق به وهذا ما يسمى بمضادات الفيروسات

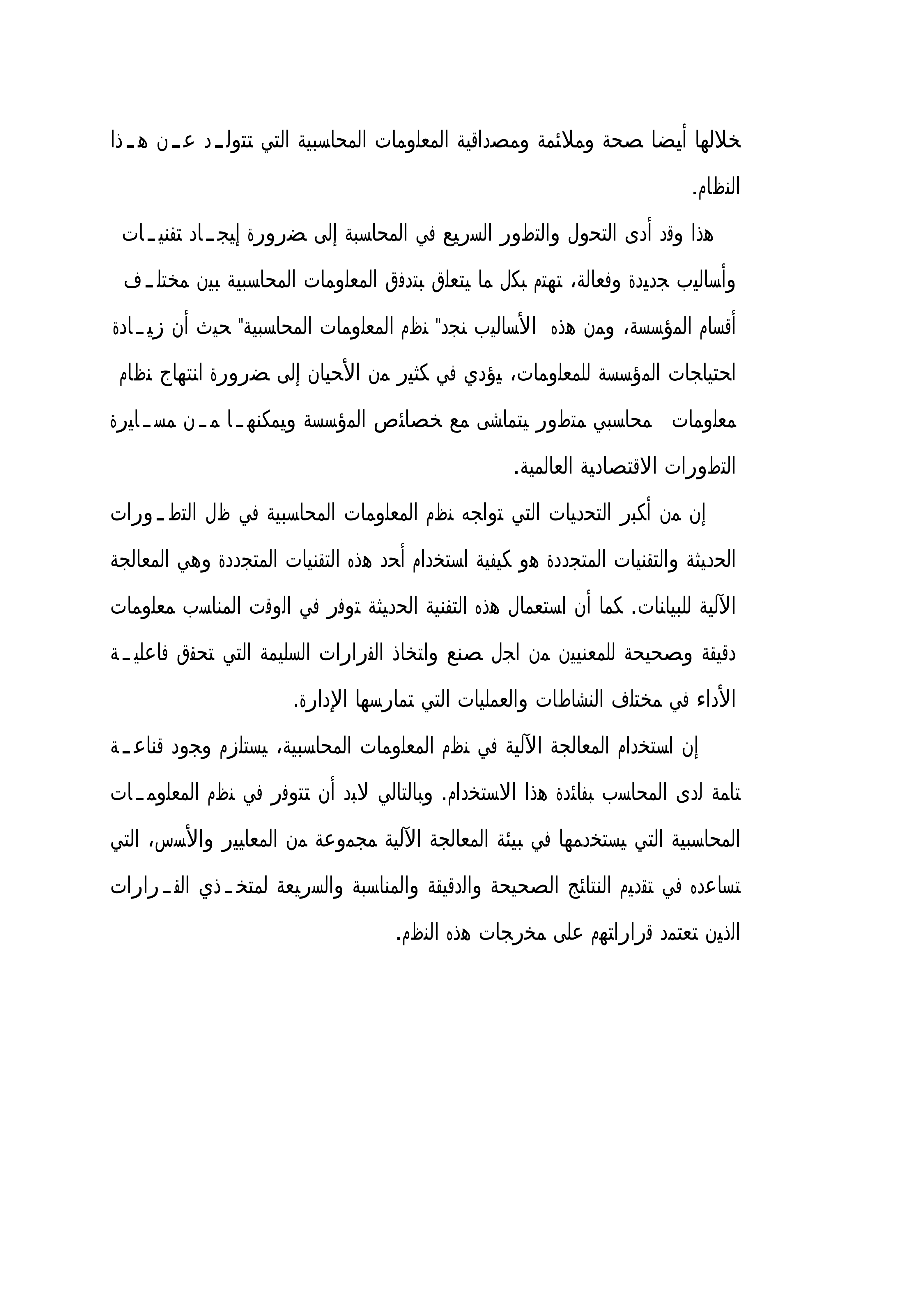
٢- مشاكل ناتجة عن استخدام الحاسوب على هيكل الرقابة الداخلية: إن أهداف هيكل الرقابة الداخلية لم تتأثر بالتطور الحادث في تكنولوجيات نظم المعلومات الإلكترونية، أما الذي تأثر فهي الإجراءات التي يجب على مراجع الحسابات أن يتبعها للتحقق مـن مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة والضبط الداخلي .

هذا ويتوقف نطاق وكمية الاختبارات التي يجب أن يقوم بها المراجع على مـدى فعالية ضوابط هيكل الرقابة الداخلية وذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بتحديـد الأهـداف التالية:

- تأكيد سلامة وصحة وكمال البيانات وبالتالي مدى إمكانية الاعتماد عليها.
- حماية أصول وملفات النظام الإلكتروني من السرقة والضياع وسوء الاستخدام
- تحديد مدى تعقد عمليات القائم على استخدام الحاسوب وتحديد أنسب الإجـراءات اللازمة للتحقق من كفاءة تلك العمليات.
- يجب أن يترتب على استخدام برامج المراجعة المدعمة بالحاسوب زيـادة كفـاءة وفعالية عملية المراجعة.

خاتمـة الفصل الأول:

تكييف الأدوات المحاسبية مع متطلبات التحول الذي يعرفها محيط المؤسسة أهـل المحاسبة لأن تصبح نظاما للمعلومات، يتميز عن باقي أنظمة المعلومات في المؤسسة بجملة من الخصائص أهمها، ارتباطه بمسار توحيد محاسبي يضبط من خلال المعايير المحاسبية التي يصدرها طبيعة وطريقة المعالجة المحاسبية لكل الأحداث، ويضمن من

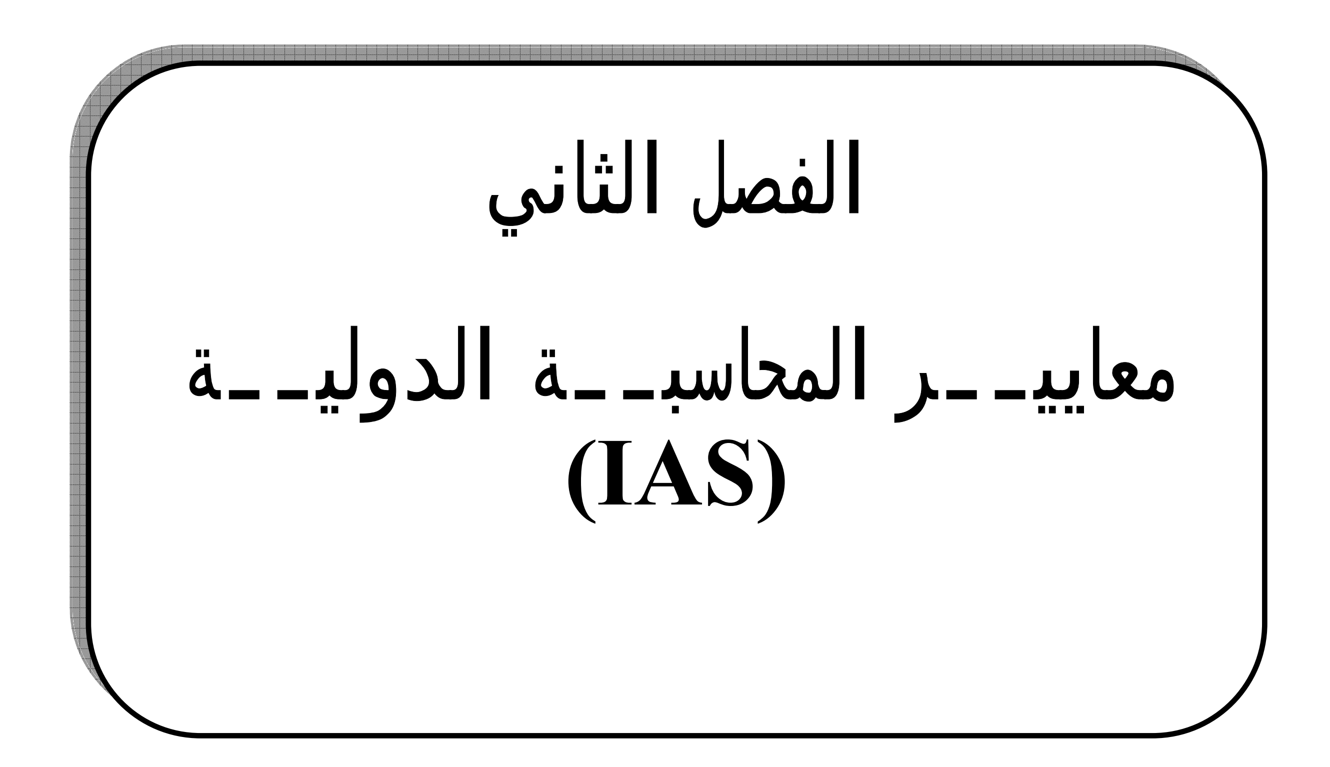


خلالها أيضا صحة وملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي تتولد عن هذا النظام.

هذا وقد أدى التحول والتطور السريع في المحاسبة إلى ضرورة إيجاد تقنيات وأساليب جديدة وفعالة، تهتم بكل ما يتعلق بتدفق المعلومات المحاسبية بين مختلف أقسام المؤسسة، ومن هذه الأساليب نجد" نظام المعلومات المحاسبية" حيث أن زيادة احتياجات المؤسسة للمعلومات، يؤدي في كثير من الأحيان إلى ضرورة انتهاج نظام معلومات محاسبي متطور يتماشى مع خصائص المؤسسة ويمكنها من مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية.

إن من أكبر التحديات التي تواجه نظام المعلومات المحاسبية في ظل التطورات الحديثة والتقنيات المتجددة هو كيفية استخدام أحد هذه التقنيات المتجددة وهي المعالجة الآلية للبيانات. كما أن استعمال هذه التقنية الحديثة توفر في الوقت المناسب معلومات دقيقة وصحيحة للمعنيين من اجل صنع واتخاذ القرارات السليمة التي تحقق فاعلية الأداء في مختلف النشاطات والعمليات التي تمارسها الإدارة.

إن استخدام المعالجة الآلية في نظام المعلومات المحاسبية، يستلزم وجود قناعة تامة لدى المحاسب بفائدة هذا الاستخدام. وبالتالي لابد أن تتوفر في نظام المعلومات المحاسبية التي يستخدمها في بيئة المعالجة الآلية مجموعة من المعايير والأسس، التي تساعده في تقديم النتائج الصحيحة والدقيقة والمناسبة والسريعة لمتخذي القرارات الذين تعتمد قراراتهم على مخرجات هذه النظم.



الفصل الثاني

معاييــر المحاسبــة الدوليــة

(IAS)

الفصل الثاني : معاييـــر المحاسبـــة الدوليـــة (IAS)

(International Accounting Standards)

مقدمـة الفصل الثاني

شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي، مست مختاف جوانب المحاسبة، وأحدثت تغيرات جذرية سواء من ناحية إطارها الفكري أو أسلوب ممارسة العمل المحاسبي والاستفادة من مخرجات أو الفهم السـليم لطبيعـة المحاسبة ودراستها أو إجراء بحوثها. كما أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال، إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها فـي اتخـاذ القـرارات الاقتصـادية المختلفة.

ولحماية حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة، فإن الأمر يتطلـب ضـرورة وجود معايير محاسبية تحدد الطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليـات والأحـداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة الهادفة لتحقيـق الـربح ونتـائج أعمالها، وتوصيل هذه المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها إلى المسـتفيدين منها.

ولكي تحقق معايير المحاسبة الغرض منها، فإنه يجب أن يتم إعدادها في ضوء إطار فكري واضح ومتكامل يربط بين الأهداف التي يراد تحقيقها والمفاهيم والمبادئ التي تعد على أساسها معايير المحاسبة بما يحقق هذه الأهداف، ويعتبر هذا الإطـار الفكري بمثابة نظام متكامل من الأهداف والمفاهيم تمكن من تحقيـق التنسـيق بـين المعايير، وهو يحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والتقارير المالية.

وسوف نتناول هذا الفصل في المباحث التالية:

- المبحث الأول: تطور معايير المحاسبة الدولية؛
- المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية وأهميتها؛
- المبحث الثالث: العولمة ومعايير المحاسبة الدولية؛
- المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية؛

المبحث الأول: تطـــور معاييـــر المحاسبـــة الدوليـــة[٤١]

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية "AICPA " American Institute of Certified Public Accountants ، الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام ١٩٣٩ كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية "FASB" Financial Accounting Standard Board في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام"١٩٧٣" كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، التي بدأ بها منذ عام "١٩٣٢".

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بداية القرن الماضي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام "١٩٠٤" في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام "١٩١٧"، وتلتها عدة مؤتمرات في الموضوع منها المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث في عام"١٩٢٩" بنيويورك، المؤتمر الرابع عام"١٩٣٣" بلندن، المؤتمر الخامس عام"١٩٣٨" ببرلين، المؤتمر السادس عام"١٩٥٢" بلندن، المؤتمر السابع عام"١٩٥٧" بأمستردام، المؤتمر الثامن عام "١٩٦٢" بنيويورك، المؤتمر التاسع عام "١٩٦٧" بباريس، المؤتمر الحادي عشر عام"١٩٧٧"، بألمانيا الاتحادية، المؤتمر الثاني عشر عام"١٩٨٢" بالمكسيك، المؤتمر

[٤١] حسد القاضي، ا اسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر، عمانن، ٢٠٠٠ ص ٣٣.

الثالث عشر عام"١٩٨٧" بطوكيو، المؤتمر الرابع عشر عام"١٩٩٢" وما ميّز هذا المؤتمر هي المشاركة العربية التي تمثلت بوفود من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين"IFAC".

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير ومن أهم هذه المنظمات نجد:

المطلب الأول: لجنـة المعاييـر الدوليـة للمحاسبـة " IASC "

(International Accounting Standards Committee) ، خرجت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة إلى حيز الوجود عام"١٩٧٣" يوم اتفقت الجمعيات والمعاهد في مختلف الدول (اليابان، المكسيك وهولندا، المملكة المتحدة ،ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية) على تأسيس هذه اللجنة بهدف وضع ونشر "معايير المحاسبة الدولية" لغايات تطوير المهنة وتعزيزها على المستوى العالمي.

في ديسمبر"١٩٩٩" وافق مجلس الجنة على اقتراح تغييرات هامة في هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية شاملة إنشاء مجلس أمناء من أهم مهامهم زيادة دخل اللجنة ووضع مواعيد المقابلات مع أعضاء بورصات الأوراق المالية[٤٢]

وقد لقيت اللجنة اعترافا دوليا واسعا، فبالإضافة إلى مؤسسيها التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في دول أخرى، كما أصدر اتحاد المحاسبين الدولي" IFAC" في عام"١٩٨٢" (ويضم في عضويته"١٤٣" هيئة مهنية من"١٠٣" دول من

---

[٤٢] ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص١٧١

مختلف أرجاء العالم) قرارا ينص على اعترافه بأن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي صاحبة الحق في إصدار هذه المعايير ((وقد أصدرت الجنة حتى عام"٢٠٠١" إحدى وأربعين (٤١) معيارا)). وهكذا لحقت مهنة المحاسبة بغيرها من المهن فأصبح لها معاييرها وقواعد سلوكها المتعارف عليها دوليا بحيث يمكن الرجوع إليها والاحتكام إلى نصوصها وضرورة التقيد بها.

وفي هذا السياق فإن لجنة الخبراء في معايير المحاسـبة الدوليـة والتقـارير نظمت ندوة في سنة "١٩٦٦" لمناقشة إزالة الحواجز والعقبات التي تواجـه تطبيـق معايير المحاسبة الدولية والمحلية كأحد عوامل تحرير التجارة الدوليـة فـي مجـال الخدمات وتحقيق التوافق الدولي في مهنة المحاسبة[٤٣]. كما يجب أن تتعامل المحاسبة المالية مع التحديات المترتبة على المتغيرات الاقتصادية العالمية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المحاسبة المالية في ظل الوضع التقليدي تهدف أساسا إلى خدمـة إدارة المؤسسة، أما في ظل بيئة التصنيع الحديثة فهي تعتمد على الفكر الاستراتيجي والسعي الدائم إلى توافق تدفق المعلومات من الداخل إلى الخارج.

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد و تجهيز القـوائم و البيانـات المالية أصبح مطلبا أساسيا و ضرورة لمختلف الأطراف متمثلة في مراجع الحسابات نفسه، و المجتمع المالي و إدارة المشروع و الحكومة..الخ .لقـد أصـبحت معـايير المحاسبة الدولية مرجعا لا غنى عنه ليسترشد به المهنيون في جميع أنحـاء العـالم عامة، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يتواجد في معظـم تلـك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها[٤٤].

---

[٤٣] - حسن سيد عويس، " إطار مقترح لمهنة المحاسبة و المراجعة في مصر في ضوء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة بجامعة الأزهر، ١٩٩٩ مصر، ص٣٢

[٤٤] BOOCKHOLDT J.L Accounting Information system, forth edition Richard D Irwin Inc USA 1996 p13

المطلب الثاني:أهـ ـداف لجنـة معاييـ ـر المحاسبـة الدوليـة

لقد كان الهدف من تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها وحتى إعادة هيكلتها في عام"٢٠٠١" محددا في الآتي[٤٥]:

- صياغة ونشر المعايير المحاسبية التي ينبغي مراعاتها لما فيه المصلحة العامة عند عرض البيانات المالية والسعي لجعلها مقبولة ومعمولا بها على نطاق عالمي.
- العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية لعرض البيانات المالية.
- مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي.
- طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة.
- تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة.
- العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير.

يوافق أعضاء اللجنة على دعم هذه الأهداف بالتعهد بنشر كافة معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها المجلس في بلدانهم من أجل :

- التأكد من أن البيانات المالية المنشورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن حقيقة هذه المطابقة.
- إقناع الحكومات والهيئات المعنية بصياغة المعايير بأن البيانات المالية المنشورة يجب أن تكون مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من جميع النواحي.

---

[٤٥] حسين القاضي، مرجع سابق، ص٣٦.

- التأكد من أن مراقبي الحسابات مقتنعون بأن البيانات المالية مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية بالتدقيق وكذا الإفصاح عن واقع هذه المطابقة.
- تشجيع قبول ومراعاة معايير المحاسبة الدولية على الصعيد الدولي.
- تطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية، ذات النوعية الجيدة والقابلة للفهم والتطبيق، لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية ومستخدمين آخرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

تأسيسا على ما سبق، فإن هذه المعايير تلعب دورا أساسـيا ومهمـا فـي الاقتصاد العالمي بحيث يتم استخدامها في المجالات التالية:

- تعتبر في كثير من البلدان كأساس للمتطلبات المحاسبية الوطنية.
- تعتبر كأساس لعرض القوائم المالية للشـركات الأجنبيـة أو المحليـة فـي البورصات والأسواق المالية الدولية أو الإقليمية والمحلية.
- يتم استخدامها من قبل هيئات عليا كالمفوضية الأوروبية والتي أعلنت سنة ١٩٩٥ على اعتمادها الكبير للمعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وهذا لإعطاء نماذج تعكس نجاحات أسواق رأس المال، كما يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية من طرف عدد كبير من الشركات.

المطلب الثالث: مجلـس معاييـر المحاسبـة الدوليـة " FASB "

يتكون من "١٤" عضوا، ويقوم هذا المجلس بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية ويختلف عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهي الهيئة السابقة له في عدة مجالات رئيسية منها:

- خلافا للجنة معايير المحاسبة الدولية، لا يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة من قبل مجموعة من الأعضاء ذوي خلفيات جغرافية ووظيفية متنوعة مستقلين عن مهنة المحاسبة.
- وخلافا لأعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن أعضاء مجلس إدارة معايير مجلس المحاسبة الدولية هم أفراد يتم تعيينهم على أساس المهارة الفنية والخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبة محلية محددة أو منظمات أخرى.
- ينعقد عادة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر خلافا لمجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال السنة.

المطلب الرابع: مفهـ ـوم المعيـ ـار المحاسبـ ـي

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الانجليزية وهي تعني نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته.

ويعرف المعيار حسب (ISO: international standards organisation)على أنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين[٤٦].

أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات

[٤٦] CHARON CLAUDE: pourquoi des normes d'audit, in R.F.C, N°326, Paris 2000. P5

إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[٤٧].

والمعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب[٤٨].

المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية وأهميتها

لقد بدأ الاهتمام مؤخرا بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية للعديد من الأسباب منها:

- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.
- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.
- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة.
- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.
- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات.
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

[٤٧] حسين القاضي، مرجع سابق ٢٠٠٠ ص ٣٤.

[٤٨] توفيق محمد شريف "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، مجلة الغدارة العامة عام ١٩٨٧ العدد ٥.

المطلب الأول: أهمية المعايير المحاسبية المحلية و الدولية

فعلى المستوى العالمي اتجه عدد كبير من دول العالم إلـى تنظـيم السياسـة المحاسبية له من خلال عدة إجراءات أهمها إصدار معايير المحاسبة والمراجعة، وقد شملت تلك المعايير تحديد الإطار الفكري للمحاسبة بحسب الظروف البيئية للدولـة، وقد ترتب على هذا التغيير ما يلي :

- تحول اهتمام الأجهزة والهيئات المحاسبية إلى الاهتمام بتحديد أهداف المحاسبة ومفاهيمها وحدودها والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، هذا إلى جانب صياغة المعايير أو الضوابط المنظمة لأهم المعالجات المحاسبية بما يتلاءم مع الظروف البيئية لكل دولة.

تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات المؤسسة إلى اعتبار المحاسبة نظام معلومات متكامل، وسيلة قياس وإيصال معلومات متعددة عن نشاطات المؤسسة. بحيث تفي إلى اكبر حد ممكن باحتياجات قطاعات عديدة من المستفيدين لمعلومات متنوعة يحتاجونها لأغراض الاستثمار والتمويل والتقييم.

يلاحظ بأن الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية تأتي من خلال :

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة.
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
- اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى :

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة.
- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة.
- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين.

المطلب الثاني: إجراءات إعداد معايير المحاسبة الدولية

عند إعداد معايير المحاسبة الدولية، تتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية إجراءات العمل المتفق عليها على النحو التالي[٤٩]:

١- اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسات التفصيلية من قبل لجنة رئيسية تكلف بإعداد مشروع مسودة لمعيار يتعلق بموضوع معين وذلك ليتم بعدها دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

٢- إحالة المسودة إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية بالمعايير وذلك بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة.

٣ - ترسل التعليقات والاقتراحات على المسودات من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية والمهتمة بالمعايير، حيث يتم فحصها ودراستها من قبل مجلس اللجنة ليتم تعديلها عند الحاجة.

في حالة الموافقة على المسودة بأغلبية (ثلاثة أرباع) الأصوات على الأقل فإن هذا المشروع يصدر كمعيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في المعيار.

المطلب الثالث: أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية

من أهداف إصدار المعايير لمحاسبية نجد

- إعداد و نشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد القوائم و البيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير و تطبيقها عالميا.

[٤٩] محمد عصام الدين زايد: المحاسبة الدولية دار المريخ للنشر مرجع سابق ص ٣٦٦- ٣٦٧ .

- العمل على التحسين و التنسيق بين الأنظمة و القواعد و الإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد و عرض القوائم المالية .

و يتم تحقيق الهدفين الرئيسين السابقين من خلال أعضاء اللجنة و الذين يعملون على إصدار و نشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها و أن يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق مايلي :

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت و عرضت بما يتفق مع معايير المحاسبية الدولية و الإفصاح عن ذلك.

- إقناع الحكومات و الشركات و الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالتزام بمعايير المحاسبة الدولية .

- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال و المنظمات التجارية و الصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام.

- إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد و تجهيز القوائم و البيانات المالية.

- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول و تطبيق معايير المحاسبية الدولية .

أما عن المشاكل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية، فبما أن المحاسبة الدولية تهدف إلى استعمال لغة محاسبية مشتركة وإزالة الفوارق والاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية، وهذا يتطلب حصر الاختلافات الموجودة في القواعد والمبادئ المحاسبية بين الدول، مما يطرح مشكلة اختلاف الأنظمة المحاسبية، كما يطرح مشكلة اختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ونوعية التقارير التي ترتبط بالشركات، ومستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، وطرق وأساليب إعدادها بالإضافة

إلى مشكلة اختلاف وتباين طرق المراجعة من دولة إلى أخرى وتباين المعايير من بلد لآخر[٥٠].

المطلب الرابع: أهمية معايير المحاسبة الدولية في دفع النمو الاقتصادي المحلي و الإقليمي

بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد و إصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي و بين معايير المحاسبة الدولية.

إن التطورات الأخيرة في التجارة العالمية من شأنها أن تؤدي إلى موجة جديدة من تخفيف القواعد و الإجراءات و إصلاح الاقتصاديات المحلية، كما أن الطلب على رؤوس الأموال التي يتوقع لها النمو من أسواق رأس المال الرئيسية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية و معايير المحاسبة الدولية.

وقد تتغير السياسات المحاسبية العالمية، حيث يعمل واضعو القواعد المحاسبية في جميع أنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق، وفي مقدمة الهيئات التي تعمل من اجل هذا الهدف اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية، التي تهدف إلى وضع معايير محاسبية تؤدي إلى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم .

و قد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع تلك المعايير، كما ساهمت عدة عوامل في الوصول إلى هذا التوافق، فالشركات الكبرى التي تعمل عبر الحدود بدأت في تطبيق معاييرها المحلية بأسلوب يتوافق مع معايير اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية.

وكذلك في ظل العولمة و عصر المعلومات و توجه المؤسسات لدمج أعمالها، و زيادة أسواق المال عمقا واتساعا، فتخطت المعاملات فيها المجالين المحلي و

---

[٥٠] Muriel, Nahmain, l’essentiel des norme T.A.S / IF AC ED : organisation, 2004 p27

الإقليمي إلى المجال الدولي، وأصبحت الشركات الدولية و متعددة الجنسيات تتحكم بالفواصل الإستراتيجية للاقتصاد العالمي .

وترتب على ما سبق أن ازدادت الأهمية النسبية للبيانات المالية كمصدر للمعلومات التي تخدم رجال الأعمال، والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات في مجال الاستثمار.

ولكي تفي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في المجالات المختلفة، لابد من أن تكون تلك البيانات معدة على أساس معايير محاسبية مقبولة. و يمثل قبول المستخدمين للمعايير المحاسبية المتبعة عند إعداد البيانات المالية إحدى الخصائص المستهدف توافرها في المعايير المحاسبية، ومما سبق نلاحظ حاجة تلك الآليات إلى معايير المحاسبية الدولية و ذلك كما يلي :

- إن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد كثف الجهود لإصدار معايير المحاسبية الدولية، من أجل معالجة المشكلات المحاسبية التي صاحبت قيام هذه الشركات. وأبرزها كيفية إعداد البيانات المالية الموحدة و ذلك لاختلاف معايير المحاسبة المتبعة بين البلد الذي يوجد فيه الفرع و بين البلد الذي توجد فيه الشركة الأم، مما أدى إلى التقليل من مصداقية تلك البيانات و قابليتها للمقارنة و هذا بدوره أثر على إمكانية المستخدم في اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة و خصوصا بعد زيادة الاستثمارات الأجنبية في الفترة الأخيرة .
- زيادة نشاط حجم التجارة العالمية من خلال تقوية العلاقات التجارية بين أصحاب رؤوس الأموال من دول مختلفة، بالنظر إلى ازدياد النشاط من خلال الشركات المتعددة الجنسيات .

المبحث الثالث: العولمة و معايير المحاسبة الدولية

لقد خلقت ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة توافقا بين الأسواق المالية في العالم على متطلبات الأزمة للإبلاغ المالي لأغراض المستثمرين، و هم الذين يشكلون المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال، وكي يتسنى لهؤلاء المستثمرين اتخاذ القرارات المناسبة حول استثماراتهم، كان من الضروري أن تعكس البيانات المالية الحقائق الاقتصادية عن وضع المالي للشركة و نتائج أعمالها. و في نفس الوقت تكون مناسبة لسياستها الداخلية للشركة في الإدارة و التخطيط والرقابة.

من خلال مناقشة مفهوم العولمة و تطورها و مدى قبولها أو رفضها من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، و مدى التطور السريع لها حيث أصبحت واقع حقيقي مما يشمل مزيد من التقارب الدولي في شتى المجالات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية. فمن المتوقع أن يزداد نشاط العناصر الرئيسية للعولمة منها زيادة حجم الشركات المتعددة الجنسيات.

كما أن أسواق المال على مستوى العالم ستصبح بمثابة سوق واحدة و حتى لو لم تكن كذلك، فمن المرجح أن الصفقات الأجنبية ستزيد في أسواق البورصة المختلفة عما هي عليه الآن مقارنة بوضعها في الوقت الراهن، لاسيما مع فتح الكثير من الحكومات المجال أمام الاستثمارات الأجنبية و تشجيعها لذلك من خلال التسهيلات الجبائية و غيرها.

فإن تشابك الأسواق المالية، والحجم الهائل للشـركات متعـددة الجنسـيات واستثمارات منتشرة في مختلف دول العالم، تتطلب حتما معايير محاسبية مقبولـة و معروفة على مستوى دولي. كل هذا يدعو إلى أهمية وجود معايير محاسبية مقبولـة من مختلف دول العالم.

وسوف نستعرض الآثار الايجابية والسلبية الناجمة عن عولمة معايير المحاسبة الدولية.

- الآثار الايجابية للعولمة على معايير المحاسبة الدولية: إذا كان هدف المحاسبة الرئيسي تقديم معلومات مفيدة لعملية صنع القرارات فان المعايير تسهل المقارنة بين البيانات المالية عند اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية بتوحيد أسس إعداد تلك المعلومات.

هناك عدة عوامل تبين مدى الحاجة للمعايير المحاسبية الدولية منها :

- تضييق الاختلاف و التنوع في المعالجة المحاسبية المتبعة في الشركات.
- المساهمة في تحقيق المقارنة بين البيانات المالية للشركات المحلية و الدولية و بالتالي زيادة الثقة في مصداقيتها .
- حماية الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الخارجية .
- خلق بيئة أعمال متحدة و تسهيل التجارة الدولية و الاستثمار الدولي .

- الآثار السلبية للعولمة على معايير المحاسبة الدولية: تتمثل الآثار السلبية للعولمة على معايير المحاسبة الدولية في[٥١]:

- زيادة الفروقات بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحلية نتيجة التغيرات العامة التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية من خلال التعديل أو التطوير استجابة للتطورات الاقتصادية.

- سيطرة آليات العولمة على إعداد البيانات المالية، بينما كان الوضع سابقا يتمثل في قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تمثل هيئة خاصة مستقلة بالعمل على توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، بواسطة منشآت الأعمال في

[٥١] Haller A et Walton P, différence nationales et hormonisation comptable, in comptabilité internationale, verbert edition paris 1997 p 32

مختلف دول العالم، وهدفها هو إقناع الحكومات والمؤسسات بتطبيق معايير المحاسبية الدولية وذلك بشكل طوعي وليس إجباري.

- إن بعض آليات العولمة أصبحت تسيطر على الاقتصاد العالمي منها منظمة التجارة الدولية والبنك العالمي والشركات متعددة الجنسيات وهيئات الأسواق المالية، وهذا من خلال دعمها لإستراتيجية العولمة. والمؤشرات تشير إلى تزايدها وزيادة هيمنتها على الاقتصاد الدولي، وبالتالي سوف تتأثر لجنة معايير المحاسبة الدولية فيتوقع رفض معايير وقبول بعضها، أو يتطلب تعديل ومراجعة بعضها أو إصدار معايير جديدة تتوافق مع الوضع الاقتصادي الجديد.

- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية، مقابل الأخبار بتأثير على النتيجة، وكذلك الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغيير.

المطلب الأول: التناسق المحاسبي الدولي

التناسق المحاسبي هو عملية انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية، وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة[٥٢].

فقد واجهت الشركات التي تبحث عن رأس المال خارج أسواقها المحلية، وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم عالميا العديد من المشاكل نتيجة للفروقات المحاسبية من حيث مقاييس المحاسبة للإفصاح والمراجعة، و تجاوبا مع ذلك زادت محاولات التناسق خلال التسعينيات. و الآن يعتبر التناسق المحاسبي الدولي أحد أهم القضايا التي تواجه هيئات الأوراق المالية والبورصات وأولائك الذين يعدون و يستخدمون القوائم المالية .

[٥٢] فديريك تشوي و آخرون، المحاسبة الدولية ، ترجمة محمد عصام الدين زايد دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية للسعودية ،٢٠٠٤ ص ٣٥٠

ويشمل التناسق المحاسبي الدولي على التوافق في[٥٣]:

- المعايير المحاسبية التي تتعامل مع القياس والإفصاح.
- الإفصاحات التي تقوم بها الشركات ذات التعامل التجاري مع الجماهير فيما يتعلق بالأوراق المالية أو بالتسجيل في بورصات الأوراق المالية.
- معايير المراجعة.

وقد اتسمت محاولات تحقيق التناسق المحاسبي الدولي بالمناقشات الحادة فيما يخص التنسيق بين المعايير المحاسبية أو تركها على حالها و هل تخضع كل الشركات كبيرة كانت أم صغيرة لنفس المعايير؟

ومن ضمن مزايا التناسق الدولي هو إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، كما سيؤدي إلى توفير الوقت و المال الذي ينفق حاليا لتوحيد المعلومات المالية .

وكذا رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان وأن تتماشى مع الظروف الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية .

و ينادي آخرون بأن هناك صعوبات لترجمة و فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لنظم غير محلية ،ويرون أن التناسق سيجعل من السهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لهذه المعلومات و بالتالي يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل .

---

[٥٣] فديريك تشوي و آخرون، مرجع سابق ٢٠٠٥ ص ٣٥٠.

المطلب الثاني: مفهـوم التناسق في معاييـر المحاسبـة على المستـوى الدولـي

من أجل الوصول إلى مفهوم مصطلح التناسق معايير المحاسبة لا بد من المقارنة بين مفهومين أساسيين هما ، تنوع المعايير المحاسبية من جهة و توحيد المعايير المحاسبية من جهة أخرى .

فمفهوم تنوع المعايير المحاسبية يتمثل في وجود فروق بين المعايير المحلية من جهة و معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى و ذلك بشأن أساليب العرض و الإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية، أما مفهوم توحيد المعايير المحاسبية فيمثل بإزالة جميع الاختلافات بين المعايير المحلية و المعايير الدولية[٥٤].

إن الهدف الأساسي لتناسق المعايير المحاسبية لن يتحقق بتوحيد المعايير المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي لأن ذلك هدف صعب المنال لأسباب مختلفة، و إنما يتحقق عن طريق توفير خاصية القابلية للمقارنة في البيانات المالية. و عليه فإن أي جهد لتحقيق التناسق بين هذه المعايير يجب أن ينصب على حصر وتحليل العوامل و المتغيرات التي قد تساهم في تقليص أوجه الخلاف الجوهرية بين معايير المحاسبة المحلية من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى .

وكذلك فإن أهميـة التناسق في تطبيـق معاييـر المحاسبـة الدوليـة، فـي عصر يتعاظم فيه الدور الاقتصادي لأسواق المال الدولية وكذلك الشـركات متعـددة الجنسيات المدرجة في هذه الأسواق ، تلقى مسألة التناسق في تطبيق معايير المحاسبة التي تعد بموجبها البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات اهتماما متزايدا ليس مـن قبل الهيئات المهنية المحاسبية فحسب ، بل أيضا من قبل الهيئـات المسـئولة عـن مصالح المتعاملين في أسواق المال الدولية ممن يعتمدون على تلك البيانات في اتخاذ

---

٥٤ Chio and DAVISH Intrnational Accouthing Standards Issucs netting attention « journal of accouting,1983 p37

قراراتهم. و ذلك على أساس توفير التناسق في تطبيق معايير المحاسبة على المستوى الدولي والذي سيحقق للبيانات المالية المنشورة سـمة المصـداقية ، وذلـك بتـوفير خاصتين هامتين هما :

- القبول العام على المستوى الدولي، و ذلك لكونها معدة بموجب معايير محاسبية مشتقة.
- القابلية للمقارنة على المستوى الدولي ذلك لكونها مرتبطة و إلى حد كبير بمجموعة مشتقة من قواعد القياس و الإفصاح.

ومع أن مجموعة المعايير المحاسبية التي أصدرتها اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة و التي بلغت حاليا "٤١" معيارا، تعتبر بحد ذاتها أساسية في توفير التناسق المرغوب فيه في الممارسات المحاسبية للمهنيين في الدول المنظمة لعضوية اللجنة، إلا أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها هذه المعايير و التي تنعكس سلبا على عنصر التناسق ، تتمثل في كثر ما تحويه بدائل يسمح بإتباعها في مجال تطبيق كل من القواعد القياس و الإفصاح. لقد تأثرت مهنة المحاسبة من ظواهر مختلفة، مثل نمو التجارة الدولية ، ظهور الشركات المتعددة الجنسية ، و الدمج بين الشركات و المؤسسات العملاقة، من ناحيتين [٥٥]:

- فمن ناحية ، تزايدت الأهمية بالنسبة للبيانات المحاسبية المنشورة بالنسبة للمتعاملين في أسواق المال الدولية مستثمرون كانوا أم مقرضين ، فأصبح عنصر المصداقية الواجب توفيره في هذه البيانات ضرورة لابد منها لترشيد قراراتهم .
- ومن ناحية ثانية توسعت قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية فلم تعد محصورة فقط في المستخدمين المحليين بل تجاوزتهم إلى المستخدمين الدوليين أيضا.

[٥٥] محمد مطر،أهمية الإتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية،مجلة ابحاث جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا ،العدد ٤،١٩٩٣ ص٣١١

وهكذا وجدت مهنة المحاسبة نفسها بين نقيضين ، فمن جانب يفترض فيها باعتبارها لغة الأعمال أن تطور معاييرها المتبعة في مجال القياس و الإفصاح في اتجاه يزيد من مستوى التناسق الموفر بين تطبيقاتها على المستوى العالمي ، وذلك بقصد تحسين مصداقية البيانات المالية المعدة بموجب هذه المعايير و زيادة قابليتها للمقارنة، و لكنها من جانب أخر تعاني من ظاهرة التنوع و الاختلاف السائد حاليا بين الممارسات المهنية في الدول المختلفة ، مما يقف حائلا دون قيامها بدورها المطلوب، كنظام للمعلومات يتخطى النطاق الإقليمي إلى النطاق الدولي .

إن أفضل ما يستخدم في سوق مالي دولي بلا شك معايير محاسبية مقبولة دوليا، لأن معايير كهذه ستوفر للمتعاملين في هذا السوق لغة مشتركة لوصف وقياس، وكذلك الإفصاح عن الصفقات التي تحدث في هذا السوق[٥٦].

ومن أهم المزايا المحققة عند توفير التناسق في معايير المحاسبة على المستوى الدولي ما يلي:

- إن وجود معايير متناسقة على المستوى الدولي، سيوفر للبيانات الماليـة المعـدة بموجبها بالإضافة لعنصر القبول العام، أهم عنصرين من عناصر الكفاءة و الفاعلية و هما عنصري المصداقية و القابلية للمقارنة، مما سيعمق الثقة التي يوليهـا لهـذه البيانات المتعاملون في أسواق المال الدولية مما يشجع على تدفق الاستثمارات فيمـا بين هذه الأسواق، و يحسّن بالتالي من كفاءتها وذلك ما يخفض تكلفة الصفقات المالية التي ينفذها المتعاملون فيها، مستثمرين كانوا أم مقرضين. ذلك لأن توفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات سيمكّن هؤلاء من تحليل و تقيـيم مخـاطر الاسـتثمار و مخاطر الائتمان و بكيفية تسهّل عليهم الموازنة بينهما[٥٧].

[٥٦] Wikes G.R challenge.facing the international accouting professionA.paper presented into the second conference AMMAN 1990.p.36

[٥٧] Prah j and peter g. environmental factors transction costs and external reporting international journal 07 accounting education and resgarch v° 22 n r 2 1987 p 24

يعتبر التناسق بين معايير المحاسبة الدولية وسيلة فعالة لتقليص الفجـوة بـين أساليب و ممارسات المحاسبة المطبقة في مهنة المحاسبة و يسهل مـن الإجـراءات المتبعة في إدراج الشركات الأجنبية في أسواق المال الدولية. إذ سيقلص إلى حد كبير من فروقات القياس المحاسبي التي تظهر في البيانات المالية لهذه الشركات.

كما لا تقتصر المزايا التي يحققها التناسق معـايير المحاسـبة فقـط علـى المتعاملين في أسهم الشركات الدولية المتعددة الجنسية ، بل تشمل أيضا هذه الشركات نفسها و ذلك من عدة زوايا منها[٥٨]:

١- يوفر عليها الجهد و التكلفة لإعداد مجموعتين من البيانات المالية أحداهما معدة وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي تعمل فيه و الأخرى معدة وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي تنتمي إليه، إذ في حالة توفر مثل هذا التناسق قد تكفي مجموعة واحـدة مـن البيانات المالية.

٢- إن تواجد هذا التناسق سيتيح للشركة الأم تصميم نظم متكاملة للمعلومات تخـدم أغراض المجموعة جميعها كوحدة واحدة، ذلك سيوفر للإدارة المركزية في الشـركة الأم معلومات مشتقة عن الفروع تلائم أغراض المتابعة و التخطـيط و تقيـيم الأداء. فنظام متكامل للمعلومات سيمكن الإدارة المركزية من تحديد تكلفة الأموال المسـتثمرة في كل فرع على حدى.

٣- إن توفير التناسق في معايير المحاسبة على مستوى دولي سيسهل إلى حد كبيـر من عمل مصلحة الضرائب في الدول التي تتواجد فيها.

٤- و لعل من أهم المزايا التي يحققها هذا التناسق خصوصا بالنسبة للدول النامية ، هي أنه سيشجع الجهات المختصة على تحسين مستوى و نوعية هذه المعايير التي

[٥٨]-KIRPATRIK, International harmonization Need help 07 big acconting firms world accounting repord (1981) P 2 – 3.

تحوز على القبول العالمي، هذا فضلا عن أنه سيحقق لهذه الجهات توفير الجهـد عند وضع هذه المعايير.

٥- إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، و تستبعد مثل هذه المقارنة سوء الفهـم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية و تزيل أحد أهـم معوقـات تـدفق الاستثمارات الدولية.

٦- أن التناسق سيؤدي إلى توفير الوقت و التكلفة التي تنفق حاليا لتوحيد المعلومات المالية المتغيرة عندما يتطلب من أكثر من مجموعة من التقارير أن تتمشى مع عـدة قوانين و ممارسات مختلفة.

المطلب الثالث: معوقات توفير التناسق في معايير المحاسبة على مستوى الدول

إذا كان توفير التناسق في معايير المحاسبة أمرا مرغوبا فيه علـى مسـتوى الدولي، فإن تحقيق هذا الهدف ليس أمر سهلا. فهناك عقبات كأداء تعترض تحقيقـه يتوجب مراعاتها من قبل جميع الجهات الساعية لتوفير مثل هذا التناسق[٥٩].

- الفروقات الثقافية والحضارية بين الأمم:حيث تتمثل هذه العقبة في الفروقات مـن حيث اللّغة و الدين و التشريعات و القوانين ... إلخ، و هي فروقات تنعكس آثارها على كثير من المفاهيم السائدة لدى شعوب العالم و كذلك على ترتيـب أولوياتهـا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

وقد توصلت المجموعة الدولية للدراسات المحاسـبية (AISC) المكونـة مـن ممثلين عن المجامع المهنية في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا و كندا في دراسة

---

[٥٩] فردريك، تشوي، مرجع سابق، ص ٣٥١.

ميدانية أجرتها عام"١٩٧٥"، عن أن الاختلاف في اللّغة بين شعوب العالم يشكل أهـم عقبة في طريق تحقيق التناسق في معايير المحاسبة على المستوى الدولي.

ذلك لأن اللغة في الدول الأقل تقدما تعجز في كثير من الأحيان عـن تـوفير المصطلحات و المرادفات التي تكفي لإستعاب جميع التطورات التكنولوجية الحديثة و غالبا ما تكون من صنع الدول المتقدمة.

وربما كان ذلك من أهم الأسباب التي دفعت الجمعيات المهنية في الولايـات المتحدة الأمريكية و كندا و بريطانيا إلى الاتفاق فيما بينها على اسـتخدام مرادفـات موحدة للمصطلحات المحاسبة الرئيسية. كان ذلك أيضا ما دعا اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) إلى الحرص على أن تحدد بدقة في مقدمة كل معيار يصدر عنها، المفاهيم المحاسبية الأساسية التي يبنى عليها المعيار و ذلك للحد بقدر الإمكـان مـن اختلاف تفسير هذه المفاهيم بين الدول الأعضاء .

- الاختلافات في الظروف الاقتصادية: يظهر أثـر الظـروف الاقتصـادية علـى المعايير و الأساليب المحاسبة بصورة أوضح في البلدان الأمريكية و كندا و بريطانيا مثلا يتواجد بورصات نشطة، تختلف قواعد الإفصاح عن المعلومات و كذلك صورة عرض هذه المعلومات عنها في البلدان أخرى متقدمة مثلا فرنسا و ألمانيـا حيـث يكون الدور الاقتصادي لأسواق المال فيها أقل أهمية مما هو عليه فـي المجموعـة السابقة.

بعد أن أثبتت اللجنة(IASC) جدارتها و كفاءتها تمكنت من استقطاب تأييد الكثير من المؤسسات والمنظمات ذات التأثير الهام في مجرى الأحداث على المستوى الدولي فقد تمكنت من فتح قنوات للاتصال مع ثلاث مجموعات مؤثرة على المهنـة المحاسبة في العالم و هي:

١- مجموعة المؤسسات المصرفية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الـدولي، هيئـة الأمم المتحدة و المجموعة الاقتصادية، الأوروبية و المنظمـة الدوليـة للتعـاون و التطوير الاقتصادي و غيرها.

فقد عزز البنك الدولي و صندوق النقد الدولي مركز اللجنة الدوليـة للمحاسـبة عندما جعلا من بين الشروط الأساسية لجميع اتفاقات القروض مثلا التـي يقـدمونها للدول شرط اعتماد معايير المحاسبة الدولية في إعداد البيانات الماليـة للمشـروعات التي تموّل بهذه القروض.

٢- مجموعة منظمي الأسواق المالية: إذ بنت اللجنة علاقات وطيدة مع معظم هيئات البورصة في العالم، لكن الخطوة الحاسمة في هذا المجال تحققت بالاتفاق الذي حصل بين اللجنة من جهة و الهيئة الدولية لأسواق المال (IOSCO) من جهة أخرى، و الذي بموجبه أصدرت تلك الهيئة قرارات تلزم أية شركة متعددة الجنسية تدرج اسمها فـي سوق مالي، أن تكون بياناتها المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية[٦٠].

ولعل من أبرز اجتهادات الهيئات واللّجان على تنسيق معايير المحاسبة دوليا، هو أن تعمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية جاهدة على تضييق نطاق الاختلافات في إعداد و عرض البيانات المالية للمؤسسات في مختلف أرجاء العالم ،عن طريق السعي إلى أحداث نوع من التوافق و التنسيق بين التشريعات و المعايير المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بإعداد و عرض البيانات أو القوائم المالية التي تعد بهدف توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

يعتقد مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبية الدولية بأن البيانات المالية التي يتم أعدادها لتحقيق هذا الهدف تلبي الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين ،و يرجع ذلك إلى أن أغلبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها :

---

[٦٠] Wyatt, a international Accounting Standards,A new perspectve Accounting, Horizons,1989,p100

١- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكيـة أو بيعها.

٢- تقييم أداء الإدارة و مدى وفائها بمسؤولياتها اتجاه المساهمين .

٣- تقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد مستحقات العاملين و تقديم مزايا إضـافية لهم.

٤- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المؤسسة .

٥- تجسيد السياسات الضريبية .

٦- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع و مقدار أرباح الأسهم .

تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد و عرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجين ورغم انه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد و آخر، إلا أن هناك اختلافات بينهما، ولقد أدى هذا الاختلاف إلى استخدام تعاريف متعددة لعناصر البيانات المالية كالموجودات و المطلوبات و حقوق الملكية و الدخل و المصروفات مما أدى إلى استخدام معايير مختلفة للاعتراف ببنود البيانات المالية و تفضيل أسس مختلفة للقياس .

وقد تتغير السياسات المحاسبية العالمية قريبا حيـث يعمـل واضـعو القواعـد المحاسبية في جميع أنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق و في مقدمة الهيئات التـي تعمل من أجل هذا الهدف نجد اللجنة الدولية لمعايير المحاسبية، التي تهدف إلى وضع معايير محاسبية تؤدي إلي توافق السياسات المحاسبية على المستوى العالم.

كما عبرّت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مـع تلك المعايير، بشرط أن تكون المعايير المحاسبية المستخدمة على مسـتوى عـالي، ويجب أن يصاحب ذلك بنية أساسية قادرة على فهمها و تطبيقها و على تحديد وحـل القضايا و الإشكاليات التي قد تنشأ عن التطبيق بشكل سريع .

تتضمن عناصر تلك البنية الأساسية عناصر بشـرية تتمتـع بالاسـتقلالية و القدرة على وضع معايير دقيقة للمحاسبة و المراجعة و شركات للمراجعة الداخليـة تتمتع بالكفاءة و الفعالية على المستوى العالمي و تتوافق مع معايير المهنة و القـدرة على مراجعة و دراسة و فحص القواعد و الإجراءات .

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية

يصعب في الوقت الحاضر تفهم أداء الشركات عندما تنشأ المعلومات الماليـة في مواقع جغرافية حيث العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد و معايير و تشريعات محاسبية مختلفة ، و بالتالي توجد قيم أو مقاييس مختلفة لـنفس الأحداث الاقتصادية . و من هنا جاءت الحاجة الماسـة لوجـود معـايير محاسـبية متجانسة و إبلاغ مالي بلغة واحدة[٦١].

إن ظهور الشركات متعددة الجنسيات ، و بروز أكبـر للأسـواق الماليـة الدولية، حيث نمت الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير خلال السنوات الماضية، و أصبح لها دور تأثير هام لجميع البلدان و الحكومات و حتى على الأفراد .

إن الافتقار في الوقت الحاضر لقواعد و معايير محاسبية متناسقة يقف عائقـا بالنسبة لعولمة أسواق المال ، و يحد من قدرة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنيـة على المعرفة بالنسبة للبدائل الاستثمارية المتاحة ، و قيام المستثمرين و مسـتخدمي البيانات المالية الآخرين بعملية مقارنة الفرص الاستثمارية وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس و تقييم أوضاعها و أدائها مقارنة مع الشركات المنافسة .

[٦١] دهمش نعيم – مؤتمر المحاسبة و تحديات العولمة- عمان ، الأردن عام ٢٠٠٢،ص ١٢.

من النتائج الرئيسية التي تدعم تطور و انتشار معايير محاسـبية دوليـة مـا يلي[٦٢]:

- إن تبني الدول النامية لمثل هذه المعايير الدولية يهدف إلى اكتساب تمثيل عالمي للإبلاغ المالي .

- تساعد معايير المحاسبة الدولية في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية ، و جعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة ، خاصة مع تسارع نمو أسواق المال العالمية .

- مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير محاسبية خاصة بها ، حيث يصعب على تلك الدول تطوير معاييرها المحاسبية الخاصة بها نظرا لمحدودية الإمكانات المادية و الفنية لديها.

- مفيدة للشركات متعددة النشاط لخدمة عملائها الأجانب من جهة ، و توحيد القوائم المالية من جهة أخرى.

- تساعد المستثمر العالمي و الذي يرغب في الاستثمار عالميا.

- من الصعب تبني دولة معينة معايير محاسبية لدولة أخرى بسبب السيادة الوطنية، و لكن تبني معايير محاسبية صادرة عن جهة محايدة (مجلس معايير محاسبية عالمي).

- إن وجود خصائص نوعية للبيانات المالية المبنية على أساس معايير محاسبية موجودة عالميا يعطيها ثقة أكبر و ملائمة و قابلية للمقارنة لهذه البيانات.

- إن تبني معايير محاسبية دولية يحقق للبيانات المنشورة المعدة و المدققة بموجب تلك المعايير، سمة الموثوقية، و ذلك بالإضافة إلى سمة القبول العام والقابلية للمقارنة.

---

[٦٢] حميدات، جمعة فلاح محمد، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الافصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٤، ص٩٢

المطلب الأول: معوقات تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية

بالرغم من وجود العوامل السابقة الذكر و التي تدعم تطور و انتشار معـايير المحاسبة الدولية ، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تبني معـايير المحاسبة الدولية و التي يمكن تلخيصها كما يلي :

- عوامل سياسية و اقتصادية تتعلق بكل دولة على حدة .
- صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير محاسبية أخرى .
- التضارب بين المعايير الدولية و التشريعات و القوانين الوطنية السائدة.
- صعوبة تطبيقها على المؤسسات الصغيرة.
- صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم.
- اختلاف اللّغة و الثقافة و التقاليد و مستوى التعليم و درجة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و نظام الضرائب و غيرها.
- تبني معايير محاسبية دولية اضافة إلى معايير الوطنية يخلق عبئا متزايدا بخصوص تطبيق المعايير .
- الحاجة لوجود جمعيات أو هيئات مهنية قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها.

وقد ظهرت آثار معوقات الالتزام الدولي بمعايير المحاسبة الدولية في شكل فروقات واضحة في تطبيقها حتى بين الدول الأعضاء في اللجنة التي أصدرت هذه المعايير و هي لجنة معايير المحاسبة الدولية . فبالإضافة إلى التفاوت الواضح في مقدار الالتزام بقواعد القياس و الإفصاح المشمولة في تلك المعايير و الناتج عن تعدد البدائل المسموح باستخدامها في تطبيق تلك القواعد ، توجد فروقات و اختلافات ملموسة أيضا في تطبيق القاعدة نفسها.

ولم يقف التفاوت بين الدول أعضاء اللجنة عند حد عدم الاتساق في تطبيـق معايير المحاسبة الدولية ، بل تجاوز ذلك ليصل إلى حـد الخـروج عـن القواعـد المنصوص عليها في المعايير الدولية للمحاسبة و التدقيق ، و أبرز دليل على ذلـك مسلسل الفضائح المحاسبية التي حدثت في الدول الأكثر تقدما في مهنة المحاسـبة و هي الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال الانهيارات المتتالية التي أصابت عـددا من الشركات العملاقة مثل : (WORLDCOM , ZEROX, ENRON) وغيرها من الشركات .

إضافة إلى ما كشفته هذه الانهيارات من المستوى المتدني الذي وصلت إليه سلوكيات المهنة ، (و هو أن أكبر المتورطين في تلك الفضائح شركة آرثر أندرسون و التي تحتل المركز الأول في العالم)، وكذلك نتيجة عدم الالتزام بالمعايير المهنية من جهة و بآداب و سلوكيات المهنة من جهة أخرى[٦٣].

المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي

تمثل ظاهرة تكوين التكتلات الاقتصادية على مستوى الدول أو على مسـتوى الشركات ، إحدى السمات التي اتسم بها الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين و مطلع القرن الحادي والعشرين. فإن دراسة التكتل الاقتصادي على مستوى الشركات عن طريق اتحاد أو توحيد شركتين أو مجموعة من الشركات في مختلف الدول وما يثيره من قضايا و مشاكل محاسبية يمثل أهم موضوعات الدراسة في مجال المحاسبة المالية المتقدمة[٦٤].

إن الدور الفعّال الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الـدولي، يفرض وجود نظام محاسبي موحد نظرا للمشاكل التي تواجهها عند اختلاف البيانات

[٦٣] مطر، محمد، المؤتمر العلمي المهني الرابع، عمان ،٢٠٠٢

[٦٤] شحاته أحمد بسيوني ، علي عبد الوهاب نصر ، المحاسبة المالية ، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠٤،ص٧

المحاسبية بين فروعها في الدول المختلفة، والمعايير المتبعة في الشركة الأم. وهـذا ما يجعل المقارنة صعبة بين نتائج هذه الفروع واتخاذ القرارات المناسبة عند اختيار الاستثمارات والحكم على فعالية تسييرها.

إن أشكال واستراتيجيات التوحيد المحاسبي اختلفت نتيجة التـأثير المـزدوج الناتج من جهة عن الاختلاف في طبيعة التوجهات الاقتصادية التي طبعت مختلـف الدول، ومن جهة أخرى طبيعة وقوة الأداء الاقتصادي التي تحكم في مجملها كثافـة وديناميكية الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول، والتي يرافقها عـادة حاجـة ملحـة للمعلومات المساعدة على عملية التوحيد ذاتها وكذلك الأهداف التي أوكلت لها[٦٥] .

يعد التوحيد المحاسبي وظيفة ملازمة لطبيعة التحـول الـذي يميـز النظـام الاقتصادي من حيث أنها تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظاميـة علـى المعلومـات المحاسبية التي يكون هذا النظام بحاجة ليها. وعليه فالتوحيد المحاسبي يعـد مطلبـا أساسيا لضمان مواءمة المحاسبة ومسايرة الممارسة المحاسبية للتغييرات والتحولات الاقتصادية العديدة والمتلاحقة، بهدف ضمان تمثيل حقيقي للواقع الاقتصادي خدمـة لوظيفة الإخبار التي تعنى بها المحاسبة، للإجابة على الطلبات من المعلومات المعبر عنها من مختلف الأطراف المستعملة باختلاف طبيعتهم وأهميتهم[٦٦].

ولدراسة التوحيد المحاسبي يجب التطرق أولا لمفهوم المعايير المحاسبية والتي يعود أصلها (معيار -Norme) إلى (Norma) باللاتينية والتـي تعنـي أداة قيـاس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمـة وتسـمح بالقيـاس الهندسـي (الكوس- Equerre) أما اصطلاحا فلقد ترادف استعمال هذه الكلمـة مـع مفهـوم القاعدة Règle النموذج أو المثال[٦٧] .

٦٥ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية ٢٠٠٤ ص٦٣.

٦٦ مداني بن بلغيث، مرجع سابق ص٦١.

٦٧ BERGERET J.1985: la personnalité normale et pathologique, DUNOD 2eme éd, P14

يعرف المعيار على أنه كل قاعدة تم إرساءها من طرف سلطة مؤهلة أو عن طريق الإجماع (Consensus)[٦٨].

استنادا للمخطط المحاسبي الفرنسي لسنة ١٩٨٢، يعرف المعيـار علـى أنـه معطى مرجعي ناتج عن اختيار جماعي، تم إثراءه بهدف تقديم حل لمشكل مكرر[٦٩].

ونظرا لدور وأهمية المعايير المحاسبية التي تم استحداثها أساسا لخدمة المنتج المحاسبي، المتمثل في المعلومات المحاسبية والمالية (شكلها، قياسـها، عرضـها)، والاهتمام المتزايد بها من طرف العديد من الدول خاصة تلك الأكثر تقدما وتطـورا في مجال الممارسة المحاسبية. عليه فإن توحيد المحاسبة يعني تطبيق لغـة موحـدة (مصطلحات، قواعد) بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمهتمين بالمحاسبة[٧٠].

لقد تعددت أشكال واستراتيجيات التوحيد المحاسبي نتيجة التـأثير المـزدوج الناتج من جهة عن الاختلاف في طبيعة التوجهات الاقتصادية التي طبعت مختلـف الدول، ومن جهة أخرى طبيعة وقوة الأداء الاقتصادي التي تحكم في مجملها كثافـة وديناميكية الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول، والتي يرافقها عـادة حاجـة ملحـة للمعلومات المساعدة على عملية اتخاذ القرار.

[٦٨] SYLVAN FERNAND 1982 : dictionnaire de la comptabilité et des disciplines connexes icca,repris par CHRISTOPHE BERNARD: brève histoire du rapport environnementaux, in R.C, N°324, Paris 7-8/2000,PP 61-67

[٦٩] COLASSE B.9/1987 : la notion de normalisation comptable, in R.F.C, N° 182 Paris, p42

[٧٠] MILOT J.P .10 /1997 : la normalization comptable ,in revue du conseil national de la comptabilité,Paris, p02

المطلب الثالث: أهداف التوحيد المحاسبي

من أهداف التوحيد المحاسبي تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية والتي عادة ما تسعى المؤسسات المعنية (مؤسسات متعددة الجنسيات) بلوغها، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوحيد وأهمها[٧١]:

- المؤسسات المعدة للقوائم المالية.
- الأطراف المستعملة لهذه القوائم.
- الهيئات الأخرى المهتمة.

ونظرا للمجهودات المبذولة على المستوى العالمي من أجل التوحيد المحاسبي تشرع الشركات متعددة الجنسيات من خلال معايير المحاسبة الدولية إلى[٧٢] :

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم.
- تقليل التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الموجودة فيه إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، تحديد طرق حساب الاهتلاكات والمؤونات وتوحيد الاجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

ويمكن تلخيص أهم فوائد التوحيـد المحاسبـ ـي في[٧٣]:

---

[٧١] مداني بن بلغيت، مرجع سابق ص ١٠٦.

[٧٢] شعيب شنوف، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الممارسة المحاسبية في الشـ ركات متعـ ددة الجنسـ يات والتوحيد المحاسبي العالمي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٨٣.

[٧٣] AITKEN, Mikhail and WISE, TREVORD, The Real objectif of international Accounting Standards Committee the international journal of accounting : Education and Research fall 1984.

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة وتؤدي تلك إلى تعزيزي قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها.

- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.

- انتفاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الموحدة تزيل هذا الأشكال وهذه الحاجة.

- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

- إزالة الغموض والتناقضات والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة.

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة، وتؤدي تلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها وإن كانت معدة في بلدان أخرى.

- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية، إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.

- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

- وبإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فإن ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساسها كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وجلب المستثمرين.

- يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقا لمتطلبات قانونية.

والشكل التالي يبين كيفية استحداث المعايير المحاسبية.

شكل رقم ٩: استحداث المعايير المحاسبية:

الانشغال بالتجديد التوحيد

هيئات التوحيد

مجال تجديد التوحيد

المحاسبة

تغيير التطبيقات المحاسبية الاحتياج للتجديد

المستعملين المحاسبيين

Source: BAC – CHARRY BERNADELLE,La Normalisation,Comptable française, une communication dans l'impasse, revue française de comptable (1997, n°289 P95).

المطلب الرابع: توحيد المعايير في مجال المحاسبة الدولية

إن تطبيق المحاسبة والمعايير المحاسبية بين دول العالم يعتبر مشكلة تواجـه المشروعات متعددة الجنسيات، وهناك جهود كثيرة تقـوم بهـا مختلـف الهيئـات المحاسبية لتحقيق التوحيد المحاسبي و المعايير الدوليـة فـي مجـال المحاسـبة و المراجعة. كما أن النمو السريع في الأنشطة الدولية أدى إلى وجـود الحاجـة إلـى المعايير الدولية المحاسبية المالية[٧٤].

وفي ما يلي استعراض للعواقب والضغوطات التي تواجه التوحيد المحاسبي:

[٧٤] ثناء القباني، المحاسبة الدولي، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠٢/٢٠٠٣،ص٤

١- العوائق: من العوائق المهمة التي تقف إزاء التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي نجد:

- العوائق الاقتصادية والتشريعية: يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات للأطراف المختلفة[٧٥] ، وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية.
- الحالة السياسية: إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلا لأخرى دولية[٧٦].
- زيادة الاندماج الدولي للأسواق والعمل ورأس المال والتكنولوجيا، إذ تتطلب تلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم .
- ازدياد التنافس الدولي: أدى ذلك إلى الحاجة القوية لتنسيق الجهود عن طريق منظمة التجارة العالمية بموجب وأسس تأتي في مقدمتها استخدام المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية.
- الحاجة المتزايدة إلى رأس المال: لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها، ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها وسنداتها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرون والمقرضون.

---

[٧٥] Baladouni vahe" the study of accounting history:« the international journal of Accounting Education and Research. V12 N°2 spring 1977.

[٧٦] Turner, Jhon N international Harmonisation A" professional GOAL" journal of accounting, january1983.

- ضغوط الشركات المتعددة الجنسيات باتجاه الحاجة إلى معايير متوافقة على مستوى العالم للإفصاح في مواقفها المالية، إذ أن فروع هذه الشركات منتشرة في أرجاء المعمورة وتعمل في بيئات متباينة، وتواجه صعوبات في إعداد تقاريرها المالية بموجب المعايير المحلية لتلك البلدان العاملة فيها لذا فان مصلحتها تقتضي أن تطبق دول العالم معايير موحدة لتسهيل أعمالها.

إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هـي الحاجـة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم المحاسبة طبقا لمعايير محليـة و هي مختلفة إلى حد بعيد عن بعضها البعض .

لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسـبة العالمية، أو بعبارة أخرى تقارب عالمي حول لغة محاسبة مشتركة في العالم المالي.

ومن أجل الوصول إلى توحيد محاسبي دولي تم إصدار معايير محاسبية دولية تهدف إلى التوافق في المعالجات المحاسبية وإعداد قوائم مالية موحدة.

٢- الضغوط باتجاه التوحيد: بجانب العوائق سالفة الذكر فهناك ضغوط عديدة باتجاه التوحيد منها:

- الزيادة الدولية في التجارة والمبادلات الاقتصادية: إذ تزيد على ١٥ تريليون دولار تقوم بها شركات دولية منتشرة في كل أنحاء العالم وتتطلب معايير وأسس للقياس وللإبلاغ المحاسبي، وجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC) ومن متطلبات الانضمام إليها مبدأ الشفافية لتوفير معلومات للمستثمرين وكذلك تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية[٧٧].

[٧٧] خرابشة:منظمة التجارة العالمية ومهنة تدقيق الحسابات_الآفاق والتحديات المؤتمر العلمي الحادي عشر حول التعليم المحاسبي في الوطن العربي وتحديات المستقبل سنة١٩٩٧.

إذ سيؤدي التزام الشركات بمجموعة عالمية من المعايير الدولية إلى تنسيق أكبر في المعلومات المالية المقدمة في تقارير الشركات السنوية[٧٨]

- الحاجة المتزايدة إلى رأس المال:لتنفيذ النشاط الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرون والمقرضون.

- ازدياد التنافس الدولي: أدى ذلك إلى الحاجة القوية لتنسيق الجهود عن طريق منظمة التجارة العالمية بموجب وأسس تأتي في مقدمتها استخدام المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية.

- ضغوط الشركات المتعددة الجنسيات باتجاه الحاجة إلى معايير متوافقة على مستوى العالم للإفصاح في مواقفها المالية إذ أن فروع هذه الشركات منتشرة في أرجاء العالم وتعمل في بيانات متباينة وتواجه صعوبات في إعداد تقاريرها المالية بموجب المعايير المحلية لتلك البلدان العاملة فيها لذا فان مصلحتها تقتضي أن تطبق دول العالم معايير موحدة تسهل أعمالها.

- زيادة الاندماج الدولي للأسواق والعمل ورؤوس الأموال والتكنولوجيا،إذ تتطلب تلك لغة محاسبية مشتركة مفهومة على مستوى العالم.

- اعتماد الاتحـاد الـدولي للبورصـات "IOSCO" (International Organisation Of Securities commissions) ، معايير المحاسبة الدولية وكان قد حدد عام ١٩٩٨ كموعد نهائي ليوصي الاتحاد قبولها على المستوى الـدولي واسـتخدامها كأسـاس لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود[٧٩] .

[٧٨] المحاسب القانوني العربي: اهتمام عربي بالمعايير المالية الدولية المجتمع العربي للمحاسبين القانونين،عمان ١٩٩٨ العدد١٠٤

[٧٩] مجلة المحاسب القانوني العربي ، مرجع سابق العدد ٦ ـ ١٩٩٨ ص١٦

المطلب الخامس: مزايا و عيوب استخدام المعايير المحاسبية:

نوقشت أفكار عديدة بمناسبة الحديث عن التوافق المحاسبي، الذي لا يأخذ في الحسبان الدور الخاص المناط بالمحاسبة في كل دولة والذي تحققت بفعله توازنـات اجتماعية تطلبت سنوات من العمل، بالرغم مما يقدمه التوافق من مزايا وما يحققـه من أهداف إلا أنه يواجه في الواقع حدودا هيكلية أهمها[٨٠].

- وضعية الشركات غير المسعرة في البورصة، والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها التوافق، في الوقت الذي قد تتحمل فيه أعباء مسار التوافق الطويل والمكلف.
- الضوابط التي تميز الأنظمة المحاسبية الوطنية، خاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق الأعباء الإضـافية التـي تتحملهـا المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية، مقابل الأخبار بتأثير علـى النتيجـة، وكذلك الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغيير. وفي ما يلي عرض لأهـم مزايـا وعيوب استخدام المعايير المحاسبية:

١- مزايا تبني المعايير المحاسبية الدولية:

إن التحدث عن مزايا تبني المعايير المحاسبية الدولية يتطلب على الأقل الإطلاع على تجارب عملية في حال تبني هذه المعايير ولكن هذا لا يمنعنا من عرض بعض المزايا التي تم الوقوف عليها من خلال التجارب الأوروبية في هذا المجال الدراسـة التي قامت بها مؤسسة (MAZARS) المختصة في التـدقيق والمحاسـبة فـي عـام "٢٠٠٣"، والمتمثلة أساسا في:

- فرصة لتطوير التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجـراءات الداخلية الخاصة بالتسيير المحاسبي والضريبي وكذلك إعـادة النظـر فـي الهيكـل التنظيمي الداخلي للمؤسسة.

[٨٠] Haller A et Walton P, différence nationales et hormonisation comptable, in comptabilité internationale, verbert edition paris 1997 p 32

- تطوير نظام المعلومات المالية في المؤسسة مـن خـلال التحسـين المسـتمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- إعادة الثقة بالنسبة للمستثمرين وهو ما يسـمح بتـدفق الاسـتمارات الأجنبيـة المباشرة.
- الشفافية والفعالية في حسابات المؤسسة وهو ما يسمح بالتحديد الـدقيق للصـحة المالية لها ومن تم اتخاذ القرارات الإستراتيجية اللازمة .
- إمكانية المقارنة بين القوائم المالية، خاصة بالنسبة للمؤسسـات المدرجـة فـي البورصة.
- تحسين تنافسية ونمو المؤسسات.
- تشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية ومن ثم التخفيض من التكاليف والحصول على رؤوس الأموال بالنسبة للمؤسسات.
- الابتعاد عن تقييم الأصول القائم أو الظاهر والتقرب مـن الحقيقـة الاقتصـادية الحالية.

٢- مساوئ استخدام معايير المحاسبية الدولية:

إن المعايير الدولية تحوي كثيرا من الثغرات ونواحي القصور التـي تجعلهـا عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية وهامة فـي الأقطـار الملتزمـة بتطبيقها.

أما أهم القصور الذي تعاني منه هذه المعايير فيتمثل في كثـرة الخيـارات أو البدائل التي تسمح بإتباعها، سواء في قواعد القياس أو في قواعد الإفصاح، مما يوفر فرصا واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين، و نشأ عن ذلك آثار سـلبية مادية تحد من قابلية البيانات المالية للمقارنة.

إن الحرص الكبير الذي يوليه مدققو الحسابات نحو الإثارة في تقاريرهم إلـى أن البيانات الدولية، يصبح أمرا بل مضمون أو معنى بسبب وجود هذا القدر الكبيـر من البدائل في تطبيق القواعد المحاسبية التي تحتويها تلك المعايير.

أما ما يخص المشاكل التي تواجه تطبيق معـايير المحاسـبة الدوليـة، فـإن المحاسبة الدولية تهدف إلى استعمال لغـة محاسـبية مشـتركة وإزالـة الفـوارق والاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية، وهـذا يتطلـب حصـر الاختلافـات الموجودة في القواعد والمبادئ المحاسبية بين الدول، وهذا يطرح مشـكلة اخـتلاف الأنظمة المحاسبية، كما يطرح مشكلة اختلاف نظم التكـاليف والمحاسـبة الإداريـة ودرجة تقدمها ونوعية التقارير التي ترتبط بالشـركات، ومسـتوى الإفصـاح عـن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، وطرق وأساليب أعدادها بالإضافة إلى مشكلة اختلاف وتباين طرق المراجعة من دولة إلى أخرى وتباين المعايير مـن بلد لآخر.

المطلب السادس: مفاهيم و أهداف معايير المحاسبة الدولية:

إن تحقيق الانسجام في إعداد القوائم المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية وهذا ما يعزز أهمية معايير المحاسبة الدولية و توضيح أهم مفاهيمها وأهدافها. و الجدول التالي رقم "٣" يبين أهم مفاهيم وأهداف معايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم ٢: أهم مفاهيم وأهداف معايير المحاسبة الدولية الـ (٤١)

رقم المعيار	تاريخ التطبيق	اسم المعيار	شرح المعيار
الأول (١)	١٩٧٥/١/١ عدل في ١٩٩٧/١/١	السياسات المحاسبية والإفصاح عنها عرض البيانات المالية	الهدف منه: بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والبيانات المالية للمشاريع الأخرى.
الثاني (٢)	١٩٧٦/١/١ عدل في ١٩٩٥/١/١	تسعير وبيان البضاعة في إطار نظام التكلفة التاريخية المخزون	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية للمخزون تحت نظام الكلفة التاريخية بحيث يوفر هذا المعيار إرشادات عملية لتحديد الكلفة والاعتراف اللاحق به لمصروف كما يوفر إرشادات عن صيغ التكلفة المستخدمة لتحميل تكاليف المخزون
الثالث (٣) حل محله المعيارين ٢٧، ٢٨	١٩٧٧/١/١	توحيد البيانات	ألغي هذا المعيار وثم احتوائه ضمن المعيارين (٢٧) و (٢٨)
الرابع (٤)	١٩٧٧/١/١	محاسبة الاستهلاك	الغي هذا المعيار وثم احتوائه ضمن المعايير (١٦) و(٢٢) و (٣٨)
الخامس (٥)	١٩٧٧/١/١	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم	الغي هذا المعيار وثم احتوائه ضمن المعيار رقم (١)
السادس (٦)	١٩٧٨/١/١	المعالجة المحاسبية لتغير	ألغي هذا المعيار وتم احتوائه ضمن المعيار

حل محله المعيار ١٥		الأسعار	رقم (١٥)
السابع (٧)	١٩٧٩/١/١ عدل في ١٩٩٤/١/١	بيان مصادر الدخل واستخداماته قوائم التدفق النقدي	الهدف منه: الإلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية للمشروع بواسطة قائمة التدفقات النقدية والذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
الثامن (٨)	١٩٧٩/١/١ عدل في ١٩٩٥/١/١	البنود عير العادية وبنود الفترات السابقة والتغيرات في السياسة المحاسبية صافي ربح الفترة والأخطاء التغيرات في السياسة المحاسبية	الهدف منه:وصف عمليات التصنيف والإفصاح والمعالجة المحاسبية لبنود محدودة في قائمة الدخل من اجل أن تقدم المشاريع بإعداد وعرض قائمة الدخل على أساس ثابت ويعزز ذلك القابلية للمقارنة مع البيانات المالية للمشاريع الأخرى
التاسع (٩)	١٩٨٠/١/١	محاسبة أنشطة البحث والتطوير	الهدف منه: تحديد الظروف التي يجب على المشروع فيها أن يعدل بياناته المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ المركز المالي ، إضافة إلى بيان الافصاحات التي على المشروع إدراجها حول التاريخ احترام البيانات المالية لإصدارها وحول الأحداث بعد تاريخ المركز المالي.

العاشر (١٠)	١٩٩٩/١/١ عدل في ٢٠٠٣/١/١	الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية	الهدف منه: أ- متى يجب أن يعدل المشروع بياناته المالية بالأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية. ب- الإفصاحات التي على المشروع إدراجها حول تاريخ إقرار البيانات المالية لإصدارها و حول الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية.
الحادي عشر (١١)	١٩٨٠/١/١ عدل في ١٩٩٥/١/١	محاسبة عقود المقولات عقود الإنشاء	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبة للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاءات حيث أن عقود الإنشاء عادة تقع تواريخ بدء أنشطتها وانتهائها في فترات محاسبية مختلفة لذاك الهدف الرئيسي في معالجتها محاسبيا هو تخصيص إيرادات وتكاليف العقود بين الفترات المحاسبية التي يتم إيجاز العمل بها.
الثاني عشر (١٢)	١٩٨١/١/١ عدل في ١٩٩٧/١/١	ضرائب الدخل	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل بحيث تتم المحاسبة عن المبيعات الجارية والمستقبلية للضريبة لـ : أ. الاستيراد المستقبلي للمبالغ المسجلة كأصول معترف بها في المركز المالي للمشروع. ب. العمليات والأحداث الأخرى للفترة الجارية المعترف بها في البيانات المالية للمشروع. كما يعالج الاعتراف بالأحوال الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة

الثالث عشر (١٣) حل محله المعيار (١)	١٩٨١/١/١	عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة	الغي وتم احتوائه ضمن المعيار رقم (١)
الرابع عشر (١٤)	١٩٨٣/١/١ عدل في ١٩٩٨/٧/١	- إعداد التقارير المالية للقطاعات المختلفة في المؤسسة - التقارير المالية للقطاعات	الهدف منه: وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع، ومعلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي ينتجها المشروع ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي: أ. فهم أفضل للأداء السابق للمشروع. ب. تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المشروع ككل مدعومة بشكل أفضل بالمعلومات.
الخامس عشر (١٥)	١٩٧٣/١/١	المعلومات المحاسبية للممتلكات والمؤسسات والمعدات	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات من حيث توقيت الاعتراف بالموجودات وتحديد نتائج أعمال المشروع والمركز المالي.
السادس عشر (١٦)	١٩٨٣/١/١ عدّل في ١٩٩٥/١/١ ثم عدّل في ١٩٩٨	- المعالجة المحاسبية للممتلكات والمؤسسات والمعدات - الممتلكات والمعدات والمصانع	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات من حيث توقيت الاعتراف بالموجودات وتحيد مبالغها المرحلة ومصاريف الامتلاك التي يجب الاعتراف بها ذات العلاقة بهذه الموجودات.
السباع عشر (١٧)	١٩٩٤/١/١ عدّل في	- محاسبة عقود الإيجار - عقود الإيجار	الهدف منه: بيان السياسات والافصاحات المحاسبية المناسبة للمستأجرين والمؤجرين

	١٩٩٩/١/١		لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي والتشغيلي.
الثامن عشر (١٨)	١٩٨٤/١/١ عدل في ١٩٩٥/١/١	- الإقرار بالإيرادات - الإيراد	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية للإيراد الناشئ عن أنواع محدد ة من العمليات والأحداث، حيث أن المسألة الأساسية في المحاسبة عن إيراد هو تحديد متى يتم الاعتراف به بحيث يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من المحتمل أن منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق للمشروع وقياسها بصورة موثقة.
التاسع عشر (١٩)	١٩٨٥/١/١ عدل في ١٩٩٠/١/١ عدل مرة أخرى في ٢٠٠١/١/١	- محاسبة معاشات التقاعد في البيانات المالية لرب العمل - تكاليف منافع التقاعد منافع المستخدمين(الموظفين)	الهدف منه: بيان المحاسبة والإفصاح الخاصة بمنافع الموظفين
العشرون (٢٠)	١٩٨٤/١/١	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	الهدف منه: المعالجة المحاسبية للإفصاح عن المنح الحكومية والمساعدات الحكومية.

الواحد والعشرون (٢١)	١٩٨٥/١/١ عدل في ١٩٩٥/١/١	- محاسبة آثار تغير أسعار صرف بالعملات الأجنبية - آثار التغيرات في الأسعار بسعر صرف العملات الأجنبية	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية لنشاطات المشروع بالعملات الأجنبية سواء للمعاملات بالعملة الأجنبية أو عمليات أجنبية بحيث يتم التعبير عن المعاملات بعملة المشروع معد التقرير آخذين بعين الاعتبار تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف.
الثاني والعشرون (٢٢)	١٩٨٥/١/١ عدل في ١٩٩٥/١/١ عدل مرة في ١٩٩٩/١/١	- محاسبة دمج المنشآت - اندماج الأعمال	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية عمليات اندماج المشروعات و يطبق هذا المعيار في حالة شراء أو دمج مشروع آخر.
الثالث والعشرون (٢٣)	١٩٨٦/١/١ عدل في ١٩٩٥/١/١	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	الهدف منه: بيان طريقة الإفصاح للأطراف ذات العلاقة مع المشروع
الخامس والعشرون (٢٥)	١٩٨٧/١/١	محاسبة الاستثمارات	ألغي هذا المعيار وتم احتوائه ضمن المعيارين (٣٩) و (٤٠)
السادس والعشرون (٢٦)	١٩٨٨/١/١	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	الهدف منه: وصف طريقة التعامل والإفصاح برامج منافع التقاعد

السابع والعشرون (٢٧)	١٩٩٠/١/١	القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة	الهدف منه: بيان طرق إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة لمجموعة من المشاريع تحت سيطرة المشروع الأم كما يجب أن يطبق هذا المعيار على الاستثمارات والمشاريع التابعة في البيانات المالية للمشروع الأم.
الثامن ولعشرون (٢٨)	١٩٩٠/١/١	القوائم المالية الموجدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الصديقة	الهدف منه: إجراءات معالجة الاستثمارات في المنشآت الزميلة والإفصاح عنها.
التاسع والعشرون (٢٩)	١٩٩٠/١/١	التقرير المالي الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	الهدف منه: بيان إجراءات إعداد البيانات المالية الموحدة للمشروع الذي يقدم تقريره بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع.
الثلاثون (٣٠)	١٩٩١/١/١	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	الهدف منه: طريقة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة
الحادي والثلاثون (٣١)	١٩٩٢/١/١	التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة	الهدف منه: بيان المعالجة المحاسبية عن الحصص في المشاريع المشتركة وعن التقرير عن أصول والتزامات ودخل ومصروفات المشاريع المشتركة في البيانات المالية للمشاركين والمستثمرين.
الثاني والثلاثون (٣٢)	١٩٩٦/١/١ عدل في	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	الهدف منه: زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية ضمن المركز المالي

	١٩٩٧		وخارج المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمشروع.
الثالث والثلاثون (٣٣)	١٩٩٨/١/١	حصة السهم من الأرباح	الهدف منه: وضع المبادئ من اجل تحديد وعرض حصة من الأرباح مما يحسن من إمكانية مقارنة الأداء بين المشاريع المختلفة ضمن نفس الفترة وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المشروع.
الرابع والثلاثون (٣٤)	١٩٩٩/١/١	التقارير المالية المرحلية	الهدف منه: بيان الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة ولفترة مرحلية.
الخامس والثلاثون (٣٥)	١٩٩٩/١/١	العمليات المتوقعة	الهدف منه: وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات الخاصة بالعمليات المتوقعة مما يزيد من قدرة مستخدمي البيانات المالية على إجراء التوقعات للتدفقات النقدية للمشروع وقدرته على تحقيق الأرباح ومركزه المالي وذلك بفضل المعلومات الخاصة بالعمليات المتوقعة عن العمليات المستمرة.

السادس والثلاثون (٣٦)	١٩٩٩/٧/١	انخفاض قيمة الموجودات	الهدف منه: بيان الإجراءات التي يطبقها المشروع لضمان تسجيل أصوله بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد ويتطلب المعيار أن يقوم المشروع بالاعتراف بخسارة الانخفاض، ويحدد المعيار أيضا إفصاحات معينة للأصول التي انخفضت قيمتها.
السابع والثلاثون (٣٧)	١٩٩٩/٧/١	المخصصات الالتزامات والموجودات المحتملة	الهدف منه: ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المناسبة على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة وأنه يتم الإفصاح عن معلومات كافية في إيضاحات البيانات المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيعها ومبلغها.
الثامن والثلاثون (٣٨)	١٩٩٩/٧/١	الموجودات غير الملموسة	الهدف منه: بيان المعاملة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم يتم تناولها بالتحديد في معيار محاسبي دولي آخر، حيث يحدد المعيار كيفية قياس المبلغ المرحل للموجودات غير الملموسة ويتطلب افصاحات معينة بشأن الموجودات غير الملموسة.
التاسع والثلاثون (٣٩)	١٩٩٨/١/١٢ عدل ٢٠٠١/١/١	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	الهدف منه: تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمشاريع الأعمال وقياسها والإفصاح عنها.

الأربعون (٤٠)	٢٠٠١/١/١	الاستثمارات العقارية	الهدف منه: وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارية العقارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة
الحادي والأربعون (٤١)	٢٠٠٣/١/١	الزراعة	الهدف منه: بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية والافصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.

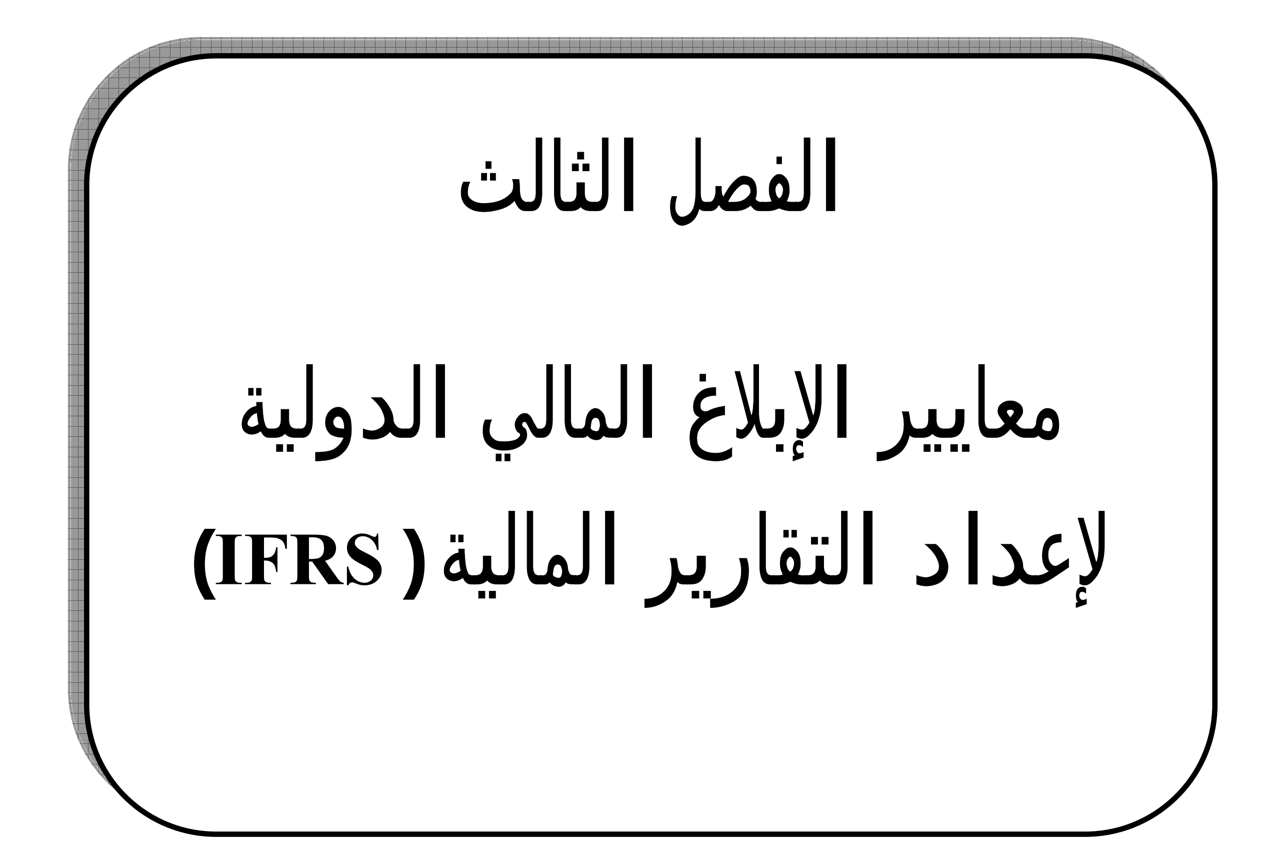
المصدر: ملخص من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المترجمة و الصادرة من طرف جمعية .المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(الأردن)٢٠٠٥

خاتمة الفصـل الثاني:

تم في هذا الفصل استعراض معايير المحاسبة الدولية، حيث أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال،وهذا الأمر يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية تحدد الطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليات و الأحداث.

اتجاه عدد كبير من دول العالم إلى تنظيم السياسة المحاسبية من خلال إصدار معايير المحاسبة ومعايير التدقيق، حيث تنبع أهمية هذه المعايير من تبني معظم دول العالم لها، ومحاولات وضع معايير على مستوى الدولي بدأت منذ عام ١٩٠٤، وتلاها العديد من المؤتمرات حيث أصفرت عن تشكيل عدة منظمات تهدف إلى وضع معايير دولية، ومن أبرز أهداف هذه اللجان صياغة ونشر المعايير المحاسبية التي ينبغي مراعاتها عند عرض التقارير المالية و السعي بجعلها مقبولة عالميا. حيث تم الوصول إلى تحديد مفهوم المعيار المحاسبي، ويقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات الأحداث و الظروف التي تأثر على المركز المالي، ومن هنا تتضح أهمية المعايير المحاسبية، وأثرها في دفع النمو الاقتصادي على مستوى الدولي ، الإقليمي و المحلي.

إن تأثير العولمة وتطورها ومدى قبولها أو رفضها قد أوجد تأثيرات ايجابية وسلبية على معايير المحاسبة الدولية وإضافة أعباء جديدة على المؤسسات نتيجة للتغير المستمر في المعايير الدولية.



الفصل الثالث

معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

الفصل الثالث: معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS) لإعداد التقارير المالية

(International Financial Reporting Standards)

المقدمة الفصل الثالث

صدرت معايير الإبلاغ المالي الدولية « IFRS » ابتداء من العام ٢٠٠١ لتحل بتسـميتها الجديـدة محـل معـايير المحاسـبة الدوليـة « IAS » (International Accounting standards) من قبل مجلس أمناء لجنـة معـايير المحاسـبة الدوليـة « IASC ».

وبذلك فإن التسمية القديمة "معايير المحاسبة الدولية « IAS » سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجيا لتحل محلها التسمية الجديدة (الإبلاغ المالي) مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبة الدولية نافذة المفعول وعددها ٣١ معيارا تحت التسمية القديمة، وهنا تجدر الإشارة بأن معايير الإبلاغ المالي تستند على نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية حيث لم تشمل تعديلات المجلس هذا الإطار وإنما تشمل ١٥ معيار محاسبي دولي وهي[٨١] :

(IAS1, IAS2, IAS8, IAS10, IAS16, IAS17, IAS21, IAS24, IAS27, IAS28, IAS31, IAS32, IAS33, IAS39, IAS40).

تناول الفكر المحاسبي في معطياته مدرستين أساسيتين هما: مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية ومدرسة محاسبة القيمة العادلة، بمداخليها المتعددة. لقد ميّز الفكر المحاسبي هاتين المدرستين عن بعضهما البعض، إذ ارتبطت مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية للعمل المحاسبي في ظل الاستقرار الاقتصادي. بينما ارتبطت مدرسة

[٨١] حسـ ، نظام، معايـ الابلاغ ا ا الدولية، لة ا دقق، العدد٢٤/٢٣، سبتمـ /٢٠٠٥،ص٢٣.

محاسبة القيمة العادلة بالإفصاح الإضافي في ظل حالة التضخم الاقتصادي. وفيما يلي شرحا موجزا لهاتين المدرستين من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدرسة التكلفة التاريخية.
- المبحث الثاني: مدرسة التكلفة العادلة.
- المبحث الثالث: معايير المحاسبة المعتمدة في الدول العربية.
- المبحث الرابع: طبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

المبحث الأول: مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية

تعد المدرسة أساس العمل المحاسبي في ظل ظروف الاستقرار الاقتصـادي الذي يتم استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة و المتوافقة مـع الإطـار الفكري للمحاسبة، و المبادئ المحاسبية المقبولة.

إن التكلفة التاريخية تمثل النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الـذي يقـوم على إثبات جميع الموارد و الحقوق و المصروفات و الالتزامات بالتكلفـة المحـددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة و المتعاملين معها ،وهي تمثل التكلفـة الفعليـة و الحقيقية و المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة ،و عادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبت و التحقق من بياناتها . إن القاعدة الأساسية في التطبيق العملي هي إثبات التكلفة الأصـلية لكافـة عناصـر المـوارد الاقتصادية و استخداماتها و مصادر تمويلها و جميع المصروفات و الإيرادات بغض النظر عن تقلبات القيمة الاقتصادية لوحدة النقد [٨٢].

الأمر الذي يوفر درجة عالية من الموضوعية، و إمكانيـة الاعتمـاد علـى البيانات المحاسبية، لاكتسابها درجة الموثوقية البعيدة عن التحيز الشخصي، و هـذا الأمر يعني أن القاعدة الأساسية في التطبيق العملي، هي إثبات التكلفة الأصلية، لكافة عناصر الموارد الاقتصادية و استخداماتها و مصادر تمويلها و جميع المصروفات و الإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية.

[٨٢] دهمش نعيم،و أبو زر، عفاف اسحق، اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ٢٠٠٤.

المطلب الأول: مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية

رغم الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن هناك من الأسباب التي تـدعم وجهة نظر المنادين و المؤيدين لعدالته و التي يتلخص أهمها فيما يلي[83] :

- أن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل .
- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا ،و ليس افتراضية .
- إن العمليات التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام ،هي أكثر موثوقيـة بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من سندات إثبات .
- إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليـه من فروض و مبادئ محاسبية مقبولة عموما، لاسيما فرض الموضوعية، الذي يتـيح إمكانية التحقق من صحة و دقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر .
_ تماشى مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية ،الذي يفترض أن الوحـدة المحاسبية ستستمر في نشاطها و عملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدود .
- صحيح أنه يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في ارتفـاع أسعار الأصول، إلا إن ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة و الحذر ،الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بتسجيلات المؤسسة وإظهارها في الميزانيـة وفقـا لتكلفتهـا التاريخية ،بحيث لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة (محتملة) في الأصـول والإيـرادات والالتزامات .
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات :في إتباع النسق ،بحيث تبقى الأصول و المطلوبات مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى ،بصـرف النظـر عـن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات .

[83] دهمش نعيم و أبو رز عفاف مرجع سابق٢٠٠٤ ص ٥.

- إن مبدأ التكلفة التاريخية ينسجم مع مبدأ تحقق الإيرادات: ،بحيث يتم الاعتـراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلا من خلال عملية تبادل فعلية حدثت من طرف خارجي .

- مبدأ التكلفة التاريخية يتوافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: بحيث تـتم مقارنة الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المحاسبية ،مع تكلفة الحصـول علـى هـذه الإيرادات و التي تتمثل بالمصروفات المستنفذة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية .

- يتناسب مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض وحدة القياس النقدي كأساس للتعبير عـن الكميات و المقادير الخاصة بعناصر القوائم المالية .

المطلب الثاني: عيوب مبدأ التكلفة التاريخية

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في وقتها و صحتها لحظة الاكتساب أو التملك، و إنما يظهر التشكيل في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو قليلا عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، وتعددت معها الطرق، المبادئ، السياسات، البدائل و النماذج المحاسبية المستحدثة. فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة و المتقلبة بشكل دائم ،وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد و التضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية،و لذلك وجهت إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثير من الانتقادات .

كما أن انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها للإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وأصبح النموذج المحاسبي يمدنا بصورة غير حقيقية عن المؤسسة ما

دامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور أسعارها في المستقبل، لهذا فإن التكاليف التاريخية توحي للمسيرين، للحكومات وللجمهور، بأن المؤسسات هي أكثر رخاء وازدهارا مما هي عليه في واقع الأمر، وتفضي بالتالي إلى قرارات غير سليمة عند تخصيص المداخيل وتطبيق السياسات الحكومية[٨٤].

المبحث الثاني: مدرسة محاسبة القيمة العادلة

وفي هذا الإطار ظهرت مدرسة جديدة ينادي أصحابها بمـا يسـمى بالقيمـة العادلة، وسوف نحاول التطرق لها وإظهار عيوب التقييم على أساس التكلفة التاريخية وربطها بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

أنشأت هذه المدرسة تصحيحا للخلل في مخرجـات تطبيـق محاسـبة التكلفـة التاريخية في ظل ظروف التضخم، وقد استندت هذه المدرسة في واقعها العملي على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم "٢٩" المسمى التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

في الاقتصاديات التضخمية إدراك المحاسبين و المستخدمين و البـاحثين فـي مجال النظرية المحاسبية أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية الـذي يقـوم علـى أساس مفاده ثبات القيمة الشرائية لوحدة النقد مع مرور الزمن في القياس المحاسـبي للأحداث الاقتصادية يؤدي إلى تقديم معلومات مضللة ليست ذات صلة بالواقع الفعلي و ذلك لاختلاف الكلفة التاريخية لمحل القياس عن القيمة الجارية أو قيمته الناتجة عن ارتفاع الأسعار ،الآمر الذي يؤدي إلى صعوبة الاعتماد على ما يمكـن أن تفسـره

---

[٨٤] Boussard D, impact économique des choix comptabilité essai de synthèse des débats et recherche, revue française de comptabilité n° 147 Paris 1984 p233.

القوائم المالية المعدة استنادا لذلك المبدأ و ذلك لاختلاف دلالات البيانات التي يمكـن استنتاجها من تلك القوائم مع واقعها .

المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلـى آفـاق وأطر جديدة، واحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومـدلولاتها إلـى اجـل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خـلال العقـود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدوليـة المتعلقـة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة[٨٥].

ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة إن الإبلاغ المـالي للأغـراض العامـة يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهـذه البيانـات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية.

وقد خلقت ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة توافقاً بين الأسواق المالية في العالم على المتطلبات اللازمة للإبلاغ المالي لأغراض المسـتثمرين ، وهـم الـذين يشكلون المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال ، وكي يتسنى لهؤلاء المستثمرين اتخـاذ القرارات المناسبة حول استثماراتهم ، فقد كان من الضروري إن تعكـس البيانـات المالية الحقائق الاقتصادية عن وضع الشركة المالي ونتائج أعمالها، وفي نفس الوقت أن تكون مناسبة للأغراض الداخلية للشركة لجهة الإدارة والتخطيط والرقابة .

وقد أثمر التغيير في النظرية المحاسبية عن اعتمـاد المعالجـات المحاسـبية الجديدة للأدوات المالية، ثم توسعت محاسبة القيمـة العادلـة لتشـمل الاسـتثمارات العقارية والموجودات الزراعية والتزامات عقود التأمين.

[٨٥] خوري، نعيم صابا، عية ا اسب القانونية ، ا ؤ ر العلمي ا هـ السابع، ١٣-١٤ سبتم ٢٠٠٦، عمان، الردن.

وقد ساهم في ذلك نشوء وتطور أسواق مالية تعكس القيم الماليـة لـلأدوات المالية مما ساعد الشركات على إدارة مخاطرها المالية بفعالية اكبر، ويسّر لها تحديد وتحقيق القيمة السوقية لها.

لقد أتاح توفر الأسواق المالية لواضعي المعايير المحاسبية الدوليـة إعـادة النظر في المفهوم التقليدي لتحقق الإيراد ، لان هذا المفهوم لم يكـن يحقـق فائـدة لمستخدمي البيانات المالية ، ولا يستند إلى الحقائق الاقتصادية ، فعلى سبيل المثـال فان بيع الأدوات المالية لا يعتبر حدثاً اقتصادياً يؤدي إلى تحقيق ربح أو خسارة عند البيع وفقاً للمفهوم التقليدي ، ذلك لان الربح أو الخسارة يتحقق عند وقـوع الحـدث الاقتصادي ، وليس عند بيع الأدوات المالية.

وفي الإطار نفسه ، فان اعتماد الكلفة التاريخية أساسا للقياس للأدوات المالية يشوه ما تعكسه البيانات المالية ، وذلك لأن إظهار الأدوات المالية بتكلفتها التاريخيـة بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلي من التكلفة التاريخية ، يعني أن هنالـك أرباحـا متحققة ولكن غير معترف فيها ، ولا تظهر في البيانات المالية ، وأن الأرباح سوف تتحقق عند بيعها وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها، هذا بجانـب أن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها ، مما يعني عدم التماثل في معالجة الـربح أو الخسارة.

إن هذا المفهوم التقليدي يمثل خروجاً عن القياس المحاسبي السليم ، ويشـوه البيانات المالية ، وتؤثر على مدى المنفعة منها وملائمتها للقـارئ ، وكـذلك علـى سلامة الشفافية فيها.

أفضت الدراسات والأبحاث التي قام بها ممثلون عن قطاعات مختلفـة علـى المستوى الدولي إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن القيمة العادلة تعتبر أفضل وسـيلة لقياس الأدوات المالية ، وان التغييرات في القيمة العادلة تمثل ربحاً أو خسارة .

وللقيمة العادلة أثر على الاقتصاد الوطني، حيث تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة ، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سـوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية ، في حين أن التكلفة التاريخية لا تعكـس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمـة العادلـة إلا عند تحقيقها.

المطلب الثاني: أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة[٨٦]:

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشـاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدوليـة ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمـل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها، وقابلة للصحة.

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكـي"FASB" المتعلق بالملاءمة و الموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة و صلة لكل من المستثمرين و المقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية. حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كمـا تسـهل بشكل أفضل تقييم أداءها الماضي و التوقعات المستقبلية .

- أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومـات المحاسبية، فان القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة و موثوقية و ذلك كمـا يتضح ذلك في الجدول رقم ٤ من المقارنة التالية [٨٧]:

[٨٦] نعيم دهمش، عفاف أبو زر، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع (القيمة العادلة و الإبلاغ المالي) في سنة ٢٠٠٦ المملكة الهاشمية الأردنية.

جدول رقم ٣: مقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الملائمة والموثوقية:

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة و ذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات و بالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول و كذلك تحمل الديون و تسديدها .	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة و ذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها ،بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات .
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم و هذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية .	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية .

المصدر: محمد عبد الفتاح، مرجع سابق ص ١٢٥.

[٨٧] محمد عبد الفتاح ،الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل و تأثيره على جودة المعلومات المحاسبية و موقف المراجع :دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس ٢٠٠٢ العدد الثاني ص ١٢٥.

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبية الـدولي "٣٢" إلا أن معلومـات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الآتي[٨٨]:

١- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات .

٢- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها و متى تم إصدارها أو شراؤها و من قام بذلك .

٣- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأمـوال عـن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها .

المطلب الثالث: مقومات القيمة العادلة

القيمة العادلة بما تم التطرق إليه من مفهوم وأهمية، تقوم على مجموعة مـن المقومات يمكن إدراجها فيما لي[٨٩]:

١- تمثل القيمة العادلة أحد قيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، و تمثـل القيمـة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، وتتعدد طـرق الحصـول علـى الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي:

- الحصول على الأصل نقدا و تكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه النقدية.

[٨٨] أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، المدقق الخارجي و تقديرات القيم العادلـة المؤتمر العلمـي المهنـي الدولي السابع، عمان ٢٠٠٦.

[٨٩] ا عارات، خالد ال، قياس القيمة العادلة وفقا للمعاي ا اسبية الدولية، ورقة عمل مقدمة إ عية ا اسب القانوني الأردني ،٢٠٠٤

- الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناءه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.
- إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.
- أن تكون عملية المبادلة تمت بناءا على إلزام المؤسسة، وتكون مصادر الإلزام متنوعة مثل (الحاجة الاضطرارية للمؤسسة، وجود وكيل وحيد للأصل. وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية.

٢- قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.

إن وجوب عملية تبادل حقيقية أي أن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طرق المبادلة.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة

تعتبر محاسبة القيمة العادلة مثيرة للجدل ، بسبب ما يكتنفها من تعقيدات ، ولذلك واجهت في الماضي ولا تزال تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها، ومن هذه الانتقادات:

- إن الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة.

-تتحقق الإيرادات وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة من التقلبات قصيرة الأمد في الأسعار ، وهي لذلك ليست أساسا لتحديد نتائج أعمال الشركة ، لان إيرادات الشركة تعتمد على الدخل من استمرارية أعمال الشركة ، إلى أمد غير منظور.

-ليس هنالك مبرراً موضوعياً لإظهار الاستثمارات التي لا أسعار سوقية يعتمد عليها بكلفتها التاريخية.

-إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق وقياس مختلطة منها ما يتعلق برغبـة الشركة في الاحتفاظ بالاستثمارات ، ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة ، وفي ظل مفاهيم مالية معقدة.

-إن محاسبة القيمة العادلة حركة راديكالية في المفاهيم المحاسـبية ولا تسـتند الـى مبررات محاسبية .

المبحث الرابع: معايير المحاسبة المعتمدة في الدول العربية

إن معايير المحاسبة الدولية يجب أن تكون محور ارتكاز محـاولات توفيـق الممارسات المحاسبية، سواء بين الدول العربية، أو بينها و بين غيرها من دول العالم ،و ذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي[٩٠]:

- اختلاف الكثير من الدول العربية فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية السائدة فيها
- جميع الدول العربية ليست من الدول المتقدمة في مجال المحاسبة ،و انه ليس مـن الحكمة غض النظر عما أنجزه العالم من تقدم في المجال المحاسبي.
- إن مجلس معايير المحاسبة الدولية يـدار بأسـلوب ديمقراطـي و ينـتهج نهجـا ديمقراطيا في إعداد و مناقشة و إصدار المعايير المحاسبية .
- تضم لجنة معايير المحاسبية الدولية مجموعة استشارية تضم ممثلين عن منظمات دولية لمعدي و مستخدمي المعلومات المحاسبية و الأسواق العالمية للأوراق الماليـة ،فضلا عن ممثلين من كافة هيئات التطوير المحاسبي و هيئـات و ضـع المعـايير المحاسبية .

[٩٠] شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي ،مقترح للتوفيق بين الممارسات المحاسبية العربية "المؤتمر الرابع لتوفيـق بيانـات منظمات الأعمال أداة التكامل العربي في مواجهة التحديات العولمة" ، ٢٠٠٤ ص ٣٨٧.

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية تشهد انتشار واسـعا فـي منـاطق عديدة من العالم .باعتبار أنها احد وسائل مواجهة تحديات العولمة و المنافسة العالمية الشرسة.

المطلب الأول: استراتجيات توافق معايير الدول العربية مع معـايير الدوليـة للمحاسبة:

تبنى معـايير الدوليـة المحاسـبية كـنمط بعـض الـدول العربيـة مثـل مصر،الأردن،العراق دول الخليج، لتنظيم سياستها المحاسـبية و كأسـاس موحـد للتقرير المالي[٩١]. فنجد مصر مثلا تصدر معايير المحاسبة كترجمة لبعض المعـايير الدولية للمحاسبة.

أما على مستوى التكامل العربي، فقد أنشأت هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف القيام بكل ما من شانه تنظـيم و تطـوير مهنة المحاسبة و المراجعة في دول مجلس التعاون و تحقيق التنسـيق و التوحيـد و التكامل المحاسبي و الدولي بينها ،وعلى الأخص مراجعة و تطوير و إعداد و اعتماد المعايير المهنية من معايير المحاسبة و المراجعة و قواعد سلوك و آداب المهنة .

من ناحية أخرى هناك حاليا اتجاه دولي واضـح لتبنـي المعـايير الدوليـة المحاسبية، كمجموعة واحدة من معايير التقرير المالي المقبولة عموما على المستوى الدولي ليستخدم بصفة إلزامية خلال الفترات القادمة بواسطة آلاف المؤسسات على المستوى العالمي ،وذلك باعتبارها مصدرا أساسيا لضوابط التقرير المالي. ذلـك أن معظم الشركات العامة القائمة و المتعاملة مع الاتحاد الأوروبي أصبحت الآن مطالبة باستخدام المعايير الدولية للمحاسبة بدءا من عام ٢٠٠٥ للتقرير المالي عن نشاطاتها

[٩١] D.J.Gannon and Alex Ashwal Financial Reporting Global Journal Of Accountancy – online issues sep 2004.

و طبقا للوائح الاتحاد الأوروبي يسمح بتأجيل تبني تطبيق المعايير الدولية للمحاسـبة حتى عام ٢٠٠٧ و لكن بشروط معينة وحالات محدودة،كما اتجهت كثيـر مـن دول العالم .

وقد أدى هذا الاتجاه المتنامي الاهتمام بالمعايير الدولية للمحاسبة إلا انه أصبح لا يقتصر الاتجاه لتبنيها على المؤسسات العامة المقيدة بأسواق المال فحسب،بل اتجاه العديد من حكومات الدول و أجهزة تنظيم سياساتها المحاسبية في العديـد مـن دول العالم إلى تبني المعايير الدولية لسد حاجة التنظـيم المحلـي و الـدولي لسياسـتها المحاسبية المتعلقة بمختلف جوانب التقريـر المـالي[٩٢] و ظروفهـا المختلفـة فـي إستراتيجية بناء معاييرها المحلية و تقييم مدى حاجاتها لتوفيق معاييرها مع المعـايير الدولية مع اقتراح استراتيجيات توفيق المعايير العربية لتتوافق مع الاتجـاه العـالمي لعولمة المعايير الدولية المحاسبية .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن العديد من الدول و الهيئات التـي طـورت معاييرها المحاسبية وفقا لاستراتيجيات بعيدة عن المعايير الدولية أصبحت تعاني من مشاكل خاصة عند تعاملها مع المؤسسات الدولية فتجد نفسها أمام عدة إختيارات فـي مواجهة هذه المشاكل. فهل تتبع المعايير الوطنية التي كلفتها الكثير؟ أم تضطر إلـى تبني المعايير الدولية مباشرة ،أم اختيار إستراتيجية مناسبة لتتوافق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية للمحاسبة ؟

من ناحية أخرى على المستوى العربي ينتظر أن تسرى في الفتـرة القادمـة معايير المحاسبة الخليجية التي أصدرتها هيئة المحاسبة و المراجعة لـدول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية"GCCAAO" وهي معايير طورت أصـلا فـي ضـوء الظروف الإقليمية الخليجية للدول الأعضاء بالمجلس ،آخذة بعين الاعتبـار وجـود

[٩٢] D.J.Gannon and , op cit , p 46.

المعايير الدولية المحاسبية و بخلفية المعايير الأمريكية ،بهدف القيام بكل ما من شانه تنظيم و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في دول مجلس التعاون و تحقيق التنسيق و التوحيد و التكامل المحاسبي و الدولي بينها و على الأخص مراجعة و تطـوير و إعداد و اعتماد المعايير المهنية من معايير المحاسبة و المراجعة و قواعد سـلوك و آداب المهنة.

المطلب الثاني: إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية

سوف نستعرض تجربة بعض الدول العربية، ففـي مصـر مـثلا صـدرت المعايير كترجمة لمعايير المحاسبة الدولية أو بما يتفق معها، مع إدخـال تعـديلات طفيفة عليها تتناسب مع الظروف المصرية .

أما فيما يخص معايير المحاسبة الدولية في المملكة العربية السـعودية، فلـم تصدر المعايير كترجمة للمعايير الدولية كما هو الحال في النظام المصري، بل بنيت في ضوء الظروف المحلية و خلفية المعايير الأمريكية، كما أصدرت المملكة إضافة إلى ذلك ثلاث معايير محلية للزكاة و التقارير المالية الأولية و المصاريف التسويقية و الإدارية.

إلا أن معايير المملكة العربية السعودية تحتاج إلى إستراتيجية مناسبة للتوافق مع المعايير الدولية في حالة رغبة مؤسساتها في التعامل دوليا.

أما عن تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هناك مجلس تعاون يتكـون من (٠٦) دول وهي(المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، دولة قطر ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، سلطنة عمان).

حيث يهدف مجلس تعاون دول الخليج إلى تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء،في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها و تعميق و توثيق الروابط و الصلة و أوجه التعاون بين شعوبها في مختلف المجالات، و قد أنشئت هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقرار المجلس إلا على لمجلس التعاون و بدأت الهيئة عملها في سنة ٢٠٠١.

من أهداف مجلس التعاون لدول الخليج هو القيام بكل ما من شانه تنظيم و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في دول مجلس التعاون و تحقيق التنسيق و التكامل بينها، كما يقوم[٩٣]:

- بمراجعة و تطوير و إعداد و اعتماد المعايير المهنية و على الأخص معايير المحاسبة و المراجعة و قواعد سلوك و آداب المهنة .

- بتطوير و توحيد وسائل تنظيم المهنة بما في ذلك اقتراح تعديل و تطوير و توحيد الأنظمة و القوانين المنظمة لها و إجراءات ترخيص مزاولتها .

- الارتقاء بمستوى الأداء المهني و إعداد و تنفيذ برنامج التعليم المستمر المتعلق بالمهنة .

- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لأداء المحاسبين القانونين و متابعة و تقويم الأداء المهني .

إن تقييم المعايير الصادرة من قبل هيئة مجلس تعاون دول الخليج جاء على الشكل التالي :

- إن معايير الهيئة و نشاطاتها تعكس تجربة رائدة في بناء و تكامل معايير المحاسبة العربية .

[٩٣] http://www.gccaao.org

- لم تستند معايير الهيئة على ترجمة المعايير الدولية للمحاسبة بل علـى الظـروف الإقليمية و بخلفية المعايير الأمريكية .

- عدد المعايير المعتمدة أقل من نصف عدد المعايير الدولية (١٣ معيار فقط).

المطلب الثالث: معايير المحاسبة الخليجية

لقد أنشأت هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعـاون لـدول الخلـيج العربية بهدف القيام بكل ما من شانه تنظيم و تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة فـي دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق و التوحيد و التكامل المحاسبي بينهمـا.وعلـى الأخص مراجعة و تطوير وإعداد و اعتماد المعايير المهنية من معايير المحاسـبة و المراجعة و قواعد و سلوك و آداب المهنة (بعيدا عن مجرد ترجمة المعايير الدولية و لكن بناء على الظروف الإقليمية أو الوطنية) .

وقد أصدرت هذه الهيئة حتى الآن "١٣" معيارا كما هو موضح في الجـدول رقم ٦.

جدول رقم ٤ : معايير المحاسبة الخليجية

معيار ١	معيار العرض و الإفصاح	يقابل المعيار الدولي رقم ٠١.
معيار ٢	معيار الأصول الثابتة	يقابل المعيار الدولي رقم ١٦.
معيار ٣	معيارالاصول غير الملموسة	يقابل المعيار الدولي رقم ٣٨.
معيار ٤	معيار المخزون	يقابل المعيار الدولي رقم ٠٢.
معيار ٥	معيار الاستثمار في الأوراق	يقابل المعيار الدولي رقم ٤٠.
معيار ٦	معيار الإيرادات	يقابل المعيار الدولي رقم ١٨.
معيار ٧	معيار عقود الإيجار	يقابل المعيار الدولي رقم ١٧.
معيار ٨	معيار العملات الأجنبية	يقابل المعيار الدولي رقم ٢١.
معيار ٩	معيار القوائم المالية المرحلية	يقابل المعيار الدولي رقم ٣٤.

معيار ١٠	معيار تكاليف البحث و التطوير	يقابل المعيار الدولي رقم ٠٩ سابقا.
معيار ١١	معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة	يقابل المعيار الدولي رقم ٢٤.
معيار ١٢	معيار توحيد القوائم المالية	يقابل المعيار الدولي رقم ٢٧ سابقا.
معيار ١٣	معيار التقارير القطاعية	يقابل المعيار الدولي رقم ١٤.

Source: www.europa.eu.int/abc/governmants/index en.htm.

على أن تسرى هذه المعايير - بعد المراجعة- على دول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (المملكة العربية السعودية ، دول الكويت ، دول قطر ، دول الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، سلطنة عمان).

المبحث الخامس: طبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

يرتبط تطور الإفصاح[٩٤] شكل وثيق مع تطورات نظم المحاسبة، و تتأثر ممارسات و معايير الإفصاح بالنظم القانونية و حصاد التمويل و الروابط السياسية الاقتصادية، و مستوى التنمية الاقتصادية و مستوى التعليم، والمستوى الثقافي. و تتأثر ممارسات الإفصاح في دول العالم بالتنظيمات الحكومية، و التي تهدف إلى المحافظة على المصداقية لأسواق رأس المال الوطنية.

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية و هي : قائمة المركز المالي وقائمة الدخل و قائمة الأرباح المدورة، ثم قائمة التدفق النقدي التي حلت محلها قائمة التغييرات في المركز المالي، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية و لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية و التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم.

[٩٤] تشيوي، ودرك وآخرون، مرجع سابق، ١٨٩

و نظرا لكون القوائم المالية تعد بموجب مجموعة من الافتراضات و الأعراف و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فانه يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود و المحددات على كل من نوع و كمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم،و من هذه الافتراضات اعتماد مفهوم القيمة السوقية، معيار لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية، و كذلك التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات و تقييم الأصول و الذي يعرض القوائم المالية في فترات التضخم إلى الشك و التساؤل.

المطلب الأول: خصائص الإفصاح

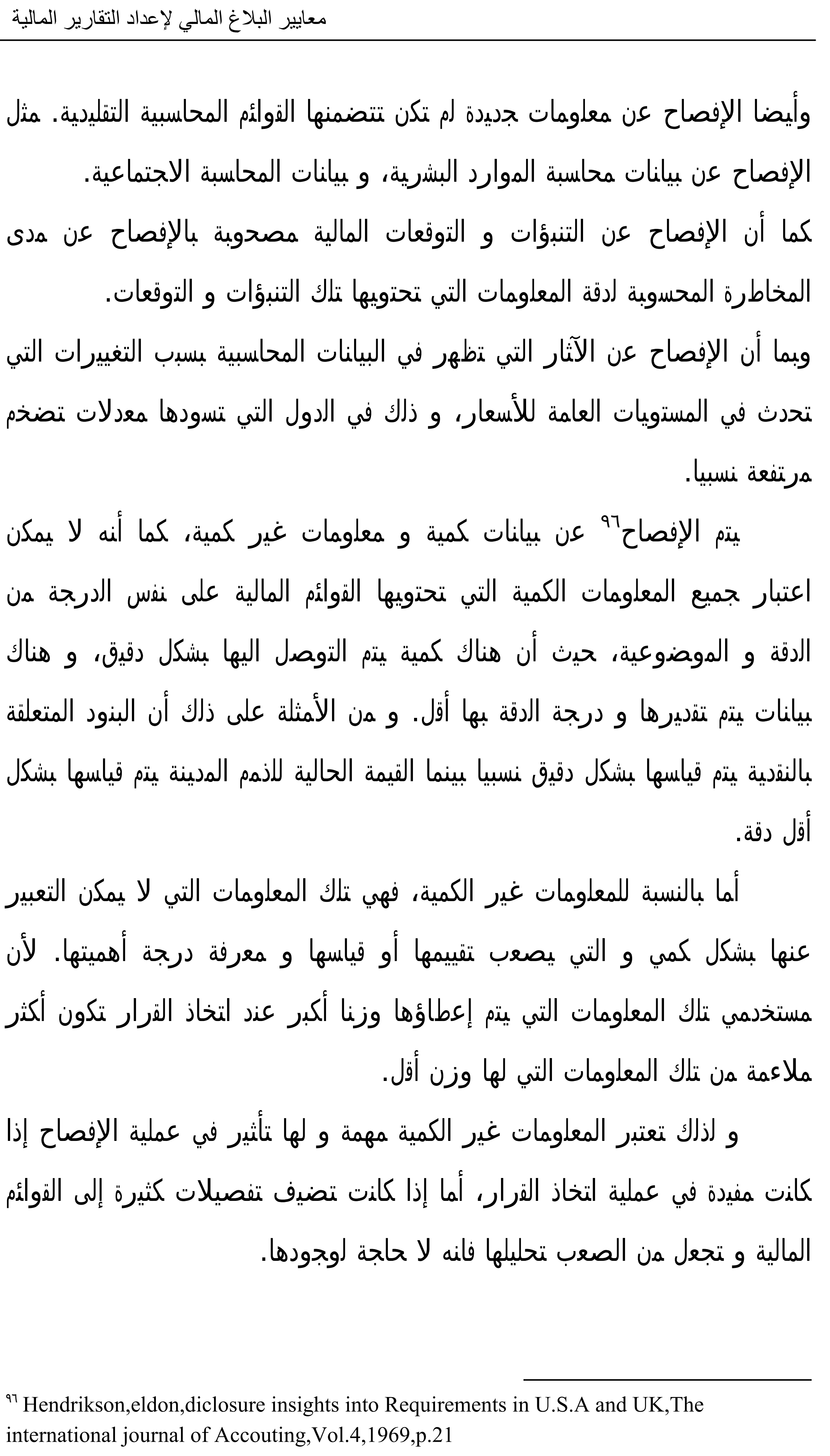
لقد أدى ترجيح كفة خاصية الملاءمة على حساب الخصائص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية المنشورة من زوايا متعددة[٩٥]

و الدعوة إلى استخدام أنماط جديدة من المقاييس المحاسبية مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات.وحيث يرى العديد من الباحثين أن كثيرا من الأرقام التي تظهر في القوائم المالية كمخصصات الديون المشكوك فيها مثلا، و مصاريف الاهتلاك و غيرها، إنما يتم تقديرها في ظل حالة عدم التأكد، مما يجعل من قيمتها التي تظهرها القوائم المالية محل تساؤل.

١- وكذلك فإن إنتشار استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية، كالإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل طويل الأجل جنبا إلى جنب مع تكلفته التاريخية، و ذلك في حالة وجود فرق جوهري بينهما.

---

[٩٥] مطر، مد، مرجع سابق ص٣٧٧



وأيضا الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المحاسبية التقليدية. مثل الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية، و بيانات المحاسبة الاجتماعية.

كما أن الإفصاح عن التنبؤات و التوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات و التوقعات.

وبما أن الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغييرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار، و ذلك في الدول التي تسودها معدلات تضخم مرتفعة نسبيا.

يتم الإفصاح[96] عن بيانات كمية و معلومات غير كمية، كما أنه لا يمكن اعتبار جميع المعلومات الكمية التي تحتويها القوائم المالية على نفس الدرجة من الدقة و الموضوعية، حيث أن هناك كمية يتم التوصل اليها بشكل دقيق، و هناك بيانات يتم تقديرها و درجة الدقة بها أقل. و من الأمثلة على ذلك أن البنود المتعلقة بالنقدية يتم قياسها بشكل دقيق نسبيا بينما القيمة الحالية للذمم المدينة يتم قياسها بشكل أقل دقة.

أما بالنسبة للمعلومات غير الكمية، فهي تلك المعلومات التي لا يمكن التعبير عنها بشكل كمي و التي يصعب تقييمها أو قياسها و معرفة درجة أهميتها. لأن مستخدمي تلك المعلومات التي يتم إعطاؤها وزنا أكبر عند اتخاذ القرار تكون أكثر ملاءمة من تلك المعلومات التي لها وزن أقل.

و لذلك تعتبر المعلومات غير الكمية مهمة و لها تأثير في عملية الإفصاح إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرار، أما إذا كانت تضيف تفصيلات كثيرة إلى القوائم المالية و تجعل من الصعب تحليلها فانه لا حاجة لوجودها.

[96] Hendrikson,eldon,diclosure insights into Requirements in U.S.A and UK,The international journal of Accouting,Vol.4,1969,p.21

و في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن هناك صعوبات لازالت قائمة عند الإفصاح عن بعض المعلومات غير الكمية (النوعية) و تأتي هذه الصعوبات أساسا من صعوبات في القياس لتلك البنود مثل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و محاسبة البيئة.

المطلب الثاني: أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

من المتطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. و يتطلب أيضا ترتيب و تنظيم المعلومات بصورة منطقية ترتكز على القضايا الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر و سهولة.

و يشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي، و هناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح. وأن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات و أهميتها النسبية.

و يمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعا للإفصاح على النحو التالي[٩٧] :

- في منظومة القوائم المالية (صلب القوائم المالية) :

يجب أن تظهر المعلومات الهامة و الملائمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك. فالأصول و الالتزامات و نتائج الأعمال و حقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات و التغييرات الأخرى بموثوقية و بدرجة عادلة من الدقة، حيث أن لطريقة عرض المعلومات دورا في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية. فعلى سبيل المثال، فان تصنيف المصاريف الى ثابتة و متغيرة في قائمة الدخل قد

[٩٧] Hendrikson,eldon,disclosure,op cit,871_888

يساعد قارئ البيانات المالية على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعا للتغير في حجم المبيعات.

- استخدام المصطلحات و العرض المفصل:

تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية و درجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة و عمومة البنود في تلك القوائم، على زيادة فهم القارئ، و إزالة الغموض فيها.

و نظرا لمحدودية إدراك العنصر البشري و نطاق عنايته، لذلك على البيانات المحاسبية أن تكون ملخصة لتصبح ذات معنى و مفيدة. و يعتمد خيار كمية المعلومات الواجب عرضها و البنود التي ستعرض بشكل مفصل على أهداف الإبلاغ المالي و الأهمية النسبية للبند.

و بصفة عامة، إذا كانت عملية التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة و أكثر فائدة لاتخاذ القرارات فيجب عندها إعطاؤها أولوية.

استخدام الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية، المعلومات المعترضة أو بين الأقواس[٩٨]:

في حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك البنود دون الحاجة إلى الإطالة، فان تفسير أو تعريف إضافي بتلك البنود يمكن أن يتم بوضعها كملاحظة بين أقواس، بحيث تتبع عنوان تلك البنود في تلك القوائم.

و في كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو أخرى. أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو

٩٨ عبد ا ، خالد أمين ، الافصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة المحاسب القانون العربي العدد٩٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص٣٨_٤٤.

إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش و يمكن هذا عن طريق إيضاح بين قوسين.

المطلب الثالث: الإفصاح عن الملاحظات و الهوامش[٩٩] (الإيضاحات) :

شهدت التقارير المالية الحالية في العصر الحديث اتجاها كبيرا نحو استعمال الملاحظات و الهوامش، حتى أطلق على هذه الحقبة حقبة أو عصر الهوامش،و يعتبر استعمال الملاحظات في الهوامش تحسنا في عملية الإبلاغ المالي، كونها عززت من الاتجاه نحو الإفصاح الكامل للأحداث المالية و عرض البيانات المالية الملاءمة.

إلا أن الاستخدام المفرط للهوامش أو الإيضاحات قد يعوق تطور القوائم المالية نفسها، لأن ذلك سيؤدي إلى إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية و يتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية.

و تهدف الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية و التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها الى الإفصاح عن المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كاف في صلب القوائم المالية، دون الحد من وضوح تلك القوائم. و يجب أن لا تتعارض تلك الإيضاحات أو تكون تكرارا للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

و تتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا، حيث يتم استخدامها في النواحي التالية :

١- عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية.

٢- الإفصاح عن أهلية أو القيود على البنود الواردة في القوائم المالية، مثل وجود رهون لبعض الأصول الثابتة و أية قيود على الأرباح.

---

[٩٩] عبد ا ، خالد أمين، مرجع سابق، ص ٤٥

٣- الإفصاح و بمقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية.

٤- لعرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

وحيث أن هناك نواحي قصور أو عيوب لتلك الإيضاحات، تتمثل فما يلي [١٠٠]:

- قد تبدو صعبة القراءة والفهم دون دراسة متمعنة، لذلك قد يتم إهمالها من قبل القارئ البيانات المالية.
- تعتبر النصوص الوصفية أكثر صعوبة عند استخدامها لاتخاذ القرارات مقارنة بعرض البيانات المالية في القوائم.
- نظرا للتعقيد المستمر في أعمال المنشآت، هناك خطورة للإفراط في استعمال الإيضاحات على حساب تطوير مبادئ و طرق جديدة لعرض الأحداث و تجسيد العلاقات بين البنود المالية في صلب القوائم المالية.

و يمكن تصنيف أنواع الإيضاحات الأكثر شيوعا على النحو التالي :

١. إيضاح الطرق المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و أية تغييرات تطرأ عليها.
٢. إيضاح لحقوق الدائنين في أصول معينة، و ترتيب هذه الحقوق حسب أولويتها.
٣. الإفصاح عن الالتزامات المحتملة و الموجودات المحتملة.
٤. الإفصاح عن المحددات و القيود على توزيعات الأرباح على المساهمين.
٥. وصف العمليات المؤثرة على رأس المال و حقوق المساهمين بالشركة.
٦. وصف للعقود المرغوب تنفيذها و التي أبرمتها الشركة مع الغير.
٧. عرض بيانات حول طبيعة العمليات بين الأطراف ذات العلاقة

---

[١٠٠] يدات، عة فلاح مرجع سابق، ص٩١

المطلب الرابع: الإفصاح عن الجداول و الملاحق الإضافية

في إطار عرض التقارير المالية المستند إلى معايير الإبلاغ المالي، فإن الجداول الإضافية يتم إبرازها بشكل مستقل عن الإيضاحات،حيث تعتبر المعلومات الواردة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية، و تساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها.

أما الملاحق أو القوائم الإضافية، فان لها وظيفة مختلفة عن الجداول حيث تتضمن هذه القوائم معلومات إضافية أو معلومات يتم تنظيمها بأشكال مختلفة أكثر من كونها معلومات أكثر تفصيلا ومن الأمثلة عليها قوائم الإفصاح عن أثر التغييرات في المستوى العام للأسعار أو التغييرات في المستوى الخاص للأسعار على الأوضاع و العمليات المالية للمؤسسة

كما أن تقرير مدقق الحسابات لا يعتبر المكان المخصص للإفصاح عن المعلومات المالية الهامة المتعلقة بالمؤسسة لكنه يستخدم كوسيلة للإفصاح عن المعلومات التالية:

- الأثر المادي لاستخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولا عاما.
- الأثر المادي للتحول من طريقة محاسبية مقبولة قبولا عاما إلى طريقة مقبولة أخرى.
- الاختلاف في الرأي بين المدقق و العميل (إدارة المؤسسة)حول قبول واحدة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

إضافة إلى عرض معلومات هامة حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية،و المخالفات و الأخطاء و حالات الغش المرتكبة من قبل إدارة المؤسسة في البيانات المالية.

حيث يتم الإفصاح عن النوعين الأول و الثاني من المعلومات في التقارير المالية نفسها، أما النوع الثالث من المعلومات المتعلق بالإفصاح عن الاختلاف بالرأي بين المدقق و العميل، فيجب أن يتم الإفصاح عن أية خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما من قبل إدارة الشركة، في تقرير مدقق الحسابات و أثر ذلك الخروج على البيانات المالية، انسجاما مع المتطلبات الأخلاقية للمدقق.

بالاضافة إلى وسائل أخرى، مثل خطاب رئيس مجلس الإدارة و مناقشات الإدارة.

وحسب رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) فان هذه الوسيلة تعتبر من الوسائل الهامة، حيث أن الإدارة هي أكثر من يعلم عن المؤسسة و شؤونها و من أية جهة أخرى. مما يزيد من فائدة القوائم المالية من خلال بيان عمليات المؤسسة و الأحداث و الظواهر المؤثرة عليها و توضيح أثرها المالي.

و تتضمن مناقشات و تحليلات الإدارة معلومات تتعلق بالأحداث غير المالية و التغييرات التي تحدث خلال السنة المالية و التي تؤثر على عمليات المؤسسة، و كذلك التوقعات المستقبلية للإدارة حول الصناعة التي تنتمي لها المؤسسة و الاقتصاد و دور المؤسسة في تلك التوقعات إضافة إلى خطط التطور المستقبلية.

المطلب الخامس: معايير الإبلاغ المالي الدولية

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ألا وهي المعايير التي أعلن عنها مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي كانت تعرف مسبقا بمعايير المحاسبة الدولية، و التي صدرت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهي الهيئة السابقة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، تظهر كمعايير محاسبة على الصعيد العالمي و يمكن أن توصف، وفقا للبعض، بأنها " لغة المحاسبة الدولية المشتركة ".

بعد أن استعرضنا معايير المحاسبة في الدول العربية فيما سبق، سنقوم في هذا المطلب باستعراض معايير الإبلاغ المالي من حيث التسمية وتاريخ بداية العمل به، وكذلك تقديم تفصيل موجز للهدف من المعيار في الجدول رقم (٦) .

جدول رقم ٥: أهداف معايير الإبلاغ المالي:

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الإصدار	التعريف
الأول (١)	التبني الأول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية	جوان /٢٠٠٣ وساري من ٢٠٠٤/١/١	هو أن تقوم المؤسسة بالإعلان صراحة و بشكل واضح من أن القوائم المالية الخاصة بها سوف تعد وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية بحيث تقوم بتوفيق أوضاعها طبقا لذاك وفق ما نص عليه المعيار من إجراءات. ولا يشمل المعيار الشركات التي طبقت ولازالت تطبق معايير المحاسبة الدولية.
الثاني (٢)	السداد على أساس سعر السهم	فيفري/٢٠٠٤ وساري من ٢٠٠٥/١/١	يبين المعيار المعالجة المحاسبية للعمليات التي تستلم بموجبها الشركة سلع و خدمات مقابل أسهم الشركة أو مقابل التزام يحدد مبلغه على أساس القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
الثالث (٣)	اندماج الأعمال	أفريل /٢٠٠٤ وساري من ٢٠٠٤/٤/١	سيحل هذا المعيار مكان المعيار المحاسبي الدولي رقم(٢٢)و الخاص بالاندماج.

الرابع (٤)	عقود التأمين	أفريل /٢٠٠٤ وساري من ٢٠٠٥/٥/١	أول معيار يتناول نشاط شركات التأمين من حيث الإفصاح عن البيانات المالية و الاعتراف و القياس..الخ.
الخامس (٥)	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	مارس/٢٠٠٤ وساري من ٢٠٠٥/١/١	حل هذا المعيار مكان المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٥) و يعالج هذا المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات الثابتة التي تتوقف عن الخدمة و يتم الاحتفاظ بها بقصد البيع.
السادس (٦)	استكشاف و تقييم الموارد المعدنية	٢٠٠٤/١٢	الهدف من هذا المعيار هو تحديد التقارير المالية لاستكشاف و تقييم الموارد المعدنية.
السابع (٧)	الأدوات المالية- الافصاحات	٢٠٠٦/١٢	الهدف منه: تقديم إفصاحات عن البيانات المالية والذي سيؤدي إلى تقييم أهمية الأدوات المالية.
الثامن (٨)	تقديم التقارير حول القطاعات	٢٠٠٦/١٢	الهدف منه: تقديم تقرير عن الأداء المالي للقطاعات التشغيلية.

المصدر: ملخص عن كتاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،ميرزا، عبـاس علـي، وآخرون،ص٣١٤ـ ٣٨٠.

خاتمة الفصل الثالث:

بعد تعاظم الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسـية، و تزايـد حـالات الاندماج في أسواق المال الدولية، تواجه مهنة المحاسبة تحديا كبيرا يتمثـل بالعمـل

على توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة، و على قدر معقول مـن الإفصـاح تلبـي احتياجات المتعاملين في هذه الأسواق.

وبالمقابل تقف مهنة المحاسبة في الوقت الراهن عاجزة عـن مواجهـة هـذا التحدي و ذلك لعدة أسباب أهمها[١٠١] .

١ – أنها في كثير من دول العالم و على الأخص النامية منها مازالت بـلا معـايير مهنية تحكمها، مما يترك الممارسات المحاسبية في تلك الدول بلا ضوابط.

٢ – و في الدول التي تتواجد فيها معايير محلية تحكم المهنة المحاسبية فإن الفروقات و الاختلافات المادية القائمة فيها بين تلك المعايير تنعكس على القوائم المالية المعـدة بموجب تلك المعايير و تخفض بالتالي من مصداقيتها و كذلك من قابليتها للمقارنة.

٣ – كما أن الدول التي اكتسبت جمعياتها المهنية عضوية اللجنة الدولية (IASC)، لا يتواجد في كثير منها تشريعات رسمية تلزم المهنيين فيها بتطبيق المعايير الدولية مما يترك المجال واسعا لظهور فروقات جوهرية في ممارستها المهنة الفعلية من جهته و متطلبات تلك المعايير من جهة أخرى.

وبناءا على ما تقدم فإن تحقيق التوافق المطلوب فـي تطبيـق الممارسـات المحاسبية على المستوى الدولي، يتطلب إيجاد آلية دولية لتحقيق هذا التوافق على أن تكون هذه الآلية مقبولة قبولا عاما من المهنيين في مختلف أنحاء العالم.

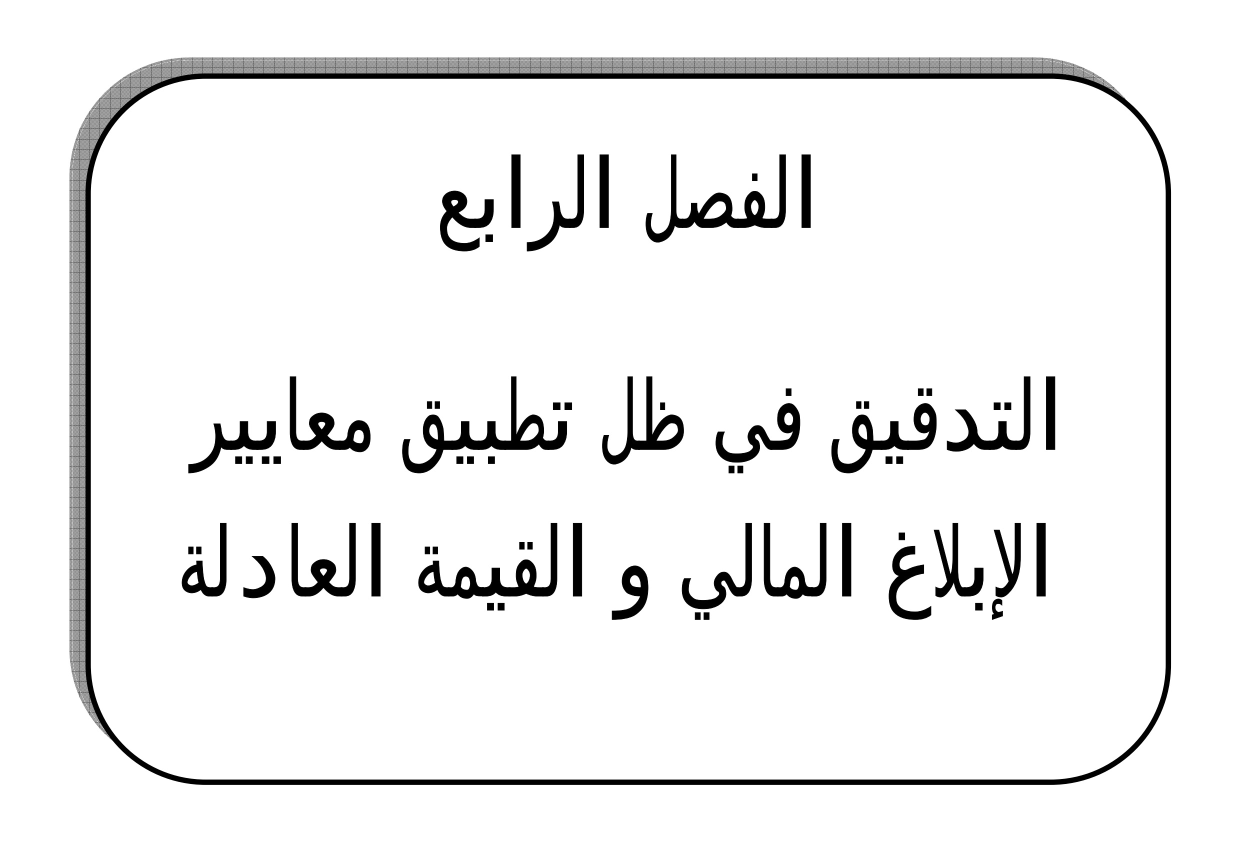
إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية تشهد انتشار واسعا في مناطق عديدة من العالم، باعتبار أنها احد وسائل مواجهة تحديات العولمـة و المنافسـة العالميـة الشرسة وتعتبر التجربة الأوروبية احد أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العصـر الحديث .

[١٠١] محمد مطر، أهمية الإتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية مجلة أبحاث، جامعة اليرموك ١٩٩٣ ص ٣٤١

ولعل أهم ما يمكن استنباطه من تحليل تلك التجربة هو أن نجاحها و فاعليتها اعتمدت أساسا على توفيق بيئات الأعمال في الدول الأوروبية لتسهيل حرية انتقـال رؤوس الأموال و العمالة بين دول السوق الأوروبية المشـتركة، و تبنـي المعـايير الدولية للمحاسبة كأساس موحد للتقرير المالي يستجيب لمتطلبات مختلف المؤسسـات وبالأخص المؤسسات متعددة الجنسيات.

يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم و الأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم[١٠٢].

[١٠٢] يدات، عة فلاح مد، مرجع سابق،ص٨٥



الفصل الرابع

التدقيق في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي و القيمة العادلة

الفصل الرابع: التدقيق في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي و القيمة العادلة

مقدمة الفصل الرابع:

شهدت بداية الألفية الثالثة جدلا واسعا حول دور ومسؤولية مدققي الحسابات في الهزات التي تتعرض لها الشركات أو المؤسسات من عامة أو خاصة، وتصاعد هذا الجدل كثيرا بعد انهيار انرون" وما تلاه من اختفاء شركة آرثر اندرسن. والملاحظ أن أصابع الاتهام تصوّب إلى مدقق الحسابات. لاشك أن مدقق الحسابات يتحمل مسؤولية كبرى لا يحسد عليها ولكن الصحيح أيضا أن التقرير المالي للشركة ودرجة الإفصاح فيه يتحمل مسؤوليتها جهات عدة .

لقد أصبح هناك تغيرا في المؤسسات الاقتصادية و حجم أعمالها نتيجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول ، و نتيجة التطورات التكنولوجية وما رافقها من منافسة على صعيد الدول نفسها و على الصعيد الدولي ، مما استدعى من هذه المؤسسات إن تقدم تقارير مالية سنوية تحتوي باختصار على نشاط المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة المالية ، حتى يتسنى للأطراف التي ترغب في الاطلاع على هذه التقارير ، الاستفادة منها. ولكي تتحقق هذه الاستفادة ، لابد وان يقوم شخص مختص بالتحقق من محتوى هذه التقارير (القوائم المالية) ومدى ملائمتها و تمثيلها للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. لذلك يتم تدقيق هذه القوائم من قبل مدقق الحسابات و الذي بدوره يجب أن يبدي رأيه باستقلال و حيادية في عدالة تلك القوائم . هناك معايير خاصة بآداب وسلوك مهنة التدقيق يجب على المدقق الالتزام بها ، وخاصة عند القيام بالإجراءات العملية.وسيتم في هذا الفصل إستعراض المباحث التالية:

١- المبحث الأول: التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات.

٢- المبحث الثاني: أهداف التدقيق.

٣- المبحث الثالث: التدقيق الدولي في ظل العولمة.

٤- المبحث الرابع: التدقيق الإستراتيجي و الإدارة الرشيدة.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات:

يرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى و التدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود و تطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة[١٠٣]

إن المتتبع لتاريخ تطور مهنة تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة وذلك لحاجة ملاك المؤسسة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، وتتضح أبرز ملامح هذا التطور في التعريف الحديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية AAA بأنه[١٠٤]:

[١٠٣] المطارنة،غسان فلاح ، تدقيق الحسابات المعاصرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ٢٠٠٦ ص١٣

[١٠٤] Commit tee on basic auditing conepts ,A statement of basic auditing concepts American Accounting Association 1973.p2

.

عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقييمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق. كما نشر مجلس معايير التدقيق المنبثق عن المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA) ، مسودة بحث تتضمن مقترحات لتطوير معايير أداء التدقيق واتصالات المدققين ، وقد أشار إلى أن مستخدمي المعلومات المهتمون بالمعلومات المالية التي روجت يرغبون في أن يكون إيصالها لهم أكثر وضوحا ، ونتيجة لتطوير النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوع الأشكال القانونية للمؤسسات، فإن هدف التدقيق أضحى أعم وأوسع مما استدعى معه التطوير في إجراءاتها ووسائل إيصال نتائجها إلى المستفيدين، بينما هدف التدقيق في مراحل تطوره الأولية كان وقائي بحث وينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب.

وخلال النصف الأول من القرن الحالي تحول هدف التدقيق إلى تقرير مـا إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن نتائج العمليات في الفترة التـي أعدت عنها وعن المركز المالي في نهاية الفترة.

وتأسيسا على ما تقدم فقد ركز الأكاديميون المهتمون في العديد من الدول علـى تطوير معايير التدقيق وإجراءاتها لتحقيق التوازن بـين مسـئولية مـدقق الحسـابات القانونية، واحتياجات مستخدمي التقارير المالية وتم الوصول إلى هذا التـوازن مـن خلال ما يعرف بالتقرير النمطي[١٠٥].

وجود لجنة تدقيق لها من الصلاحيات ما يكفل لها و في مناخ ديمقراطي حـق ممارسة دورها الرقابي على أعمال مدقق الشركة الداخلي و الخارجي ثم بعد ذلك و

Holmes a.w et overmyer , w.s auditing standard procedures richard.d Irwin inc,1975.p904[١٠٥]

هو الأهم الحق في متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحويه تلك التقارير من مقترحات و توصيات.

وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية و بقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة ليس لإدارتها و مساهميها فحسب ، بـل أيضـا لجميـع الأطـراف الأخرى ذات العلاقة بمن يستخدمون البيانات المالية المستوردة للشـركة فـي اتخـاذ القرارات و ذلك مثل : المستثمرين و المقرضين و العملاء و الموظفين و الجهـات الحكومية ذات المصلحة .

- لا يمكن لمهنة تدقيق الحسابات أن تتطور و تزدهر إلا في ظل أجواء الاسـتقلال والحياد ، فالاستقلال ضروري لمدقق الحسابات ليكون تقريره موضع ثقة و اعتماد واهتمام من الفئات المستخدمة للبيانات المالية من قبله.

و من الضروري أن تتوفر لمدقق الحسابات المقومات التي تتضمن له استقلالية وعدم و وقوعه تحت أية ضغوط مادية أو معنوية من إدارة الشركة تجبـره علـى أن يبدي رأيا مغايرا لما يعتقد به كليا أو جزئيا ، أو أن يتهاون في أداء واجباته المهنيـة طوعا أو كرها ، الأمر الذي جعل التنظيمات المهنية ذات العلاقة بمهنة التدقيق تسارع بوضع معايير تعزز زيادة الثقة في القوائم المالية و تعزز استقلالية المدقق.

ومن ضمن هذه الجهات نجد :

- هيئة تنظيم الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC)
- جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)
- معهد المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA)
- لجنة المحاسبين القانونيين في انجلترا (TCAEW)

وسوف يتم استعراض دور بعض اللجان المهتمة في هذا المجال.

المطلب الأول: لجنة ممارسة المراجعة الدولية "IAPC"[١٠٦]:

(International auditor public corporation)

لقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة و الخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس "IFAC "، على أن تسعى لتحقيق القبـول الطـوعي لتلـك المعايير أو البيانات و تعزيزها.

و يتم تعيين أعضاء لجنة ممارسة المراجعة الدولية مـن قبـل منظمـات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد، و قد تضم اللجان الفرعية التي تشـكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة فـي اللجنـة، و ذلـك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، يتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط.

وتتضمن لجنة ممارسة المراجعة الدولية ابتداءا من عـام"١٩٩٤" أعضـاء من(١٣ دولة) و هي استراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيـا، فرنسـا، المكسـيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبدأ إجراءات العمل في لجنة ممارسة المراجعة الدولية باختيار مواضيع من أجل الدراسة التفصيلية، بعد أن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقـوم اللجنة بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية، بدراسة المعلومـات الأساسـية التي تكون على شكل بيانات و توصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات

١٠٦القاضي،حسين ، مرجع سابق ص٤٢

الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، ومن ثم تعد مسوّدة العرض كنتيجـة لهذه الدراسة، كي تقوم لجنة ممارسة المراجعة الدولية بدراستها و مناقشتها.

وتقوم اللجنة بتوزيع المسوّدات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات والتعليقات من المنظمات الأعضاء ومن الوكالات الدولية التي يحددها الاتحاد، كما تترك لهم الوقت الكافي لإبداء آرائهم و تعليقاتهم، و من ثم تعدل اللجنة مسوّدة العرض بالشكل المناسب بعد أن تتلقى تلك التعليقات، و تقوم بدراستها و التصويت بحسب قواعد الأغلبية و عند إصدار المعيار أو البيان يحدد سريانه.

المطلب الثاني: ماهية تدقيق الحسابات

على الرغم من العلاقة الوطيدة بين المحاسبة والتدقيق فإن طبيعة كل منهما لها ما يميزها عن الأخرى، فالمحاسبة تتميز بطبيعة إنشائية تقوم على تجميع وتصنيف وتلخيص البيانات بطريقة مفهومة حتى يمكن إيصالها إلى الأطراف المعنية، أما التدقيق فيتصف بطبيعة اقتصادية تحليلية حيث أنها تختص بفحص وقياس ما أعدته المحاسبة ومن ثم فإن الإلمام بالأفكار الأساسية للمراجعة لا يتم التوصل إليه عن طريق دراسة نظرية المحاسبة وأفكارها، بل يتطلب ذلك دراسة لطبيعة التدقيق ذاتها[١٠٧].

يعرف التدقيق بأنه علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، وللبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف إبداء رأي فني

[١٠٧] الصحن،عبد الفتاح و آخرون ، أسس المراجعة ، الدار الجامعية للنشر ٢٠٠٤،ص٥

محايد في مدى تغير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي في نهاية فترة محددة[١٠٨].

ويعرف التدقيق بمعناه المهني يعني عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا انتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمؤسسة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.

وبالرجوع إلى التعريف الذي ورد في قائمة المفاهيم الأساسية للتدقيق الصـادر عن جمعية المحاسبة الأمريكية(AAA) السابق ذكره في (ص ١٣٤) يمكن تحديد ماهية تدقيق الحسابات في النقاط التالية[١٠٩] :

- تدقيق الحسابات عملية منتظمة ويعني ذلك أن الفحص الذي يقوم بـه المـدقق يعتمد على التخطيط المسبق والمتمثل في برنامج التدقيق المعد من قبل البـدء فـي عملية التدقيق.

- تمثل أدلة الإثبات الأداة الأساسية الدالة على الأحـداث الاقتصـادية لتقييمهـا بصورة موضوعية.

- يمثل الحكم الشخصي للمدقق دورا أساسيا في إجراء التطابق بين العناصر محل الفحص والمعايير الموضوعة وتحديد ماهية الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية.

- يعد تقرير المدقق جوهر عملية التدقيق لأنه الرسالة الاتصالية أو الوسيط بـين المدقق ومستخدمي المعلومات من حيث ترشيد أحكامهم وقراراتهم.

---

[١٠٨] الر ي، عبد الكر علي ، الأصول العلمية و العملية لتدقيق ا سابات ، شركة الشرق الأوسط للطباعة ١٩٨٣،ص٣

[١٠٩] جمعة، أحمد حلمي،المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ٢٠٠٠ ص٧.

المقصود بعملية التدقيق في هذا المجال هو التدقيق الخارجي أي الذي يقوم به مكتب تدقيق من خارج المؤسسة ويتحدد دور المدقق هنا في الدراسة الانتقادية للعناصر المقدمة إليه لغرض زيادة مقدرتها على مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالتالي إضافة مزيد من الثقة إلى المعلومات التي تنبع من نظام الاتصال.

من خلال هذا الطرح يمكن تعريف تدقيق الحسابات بأنه:

عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية.

المطلب الثالث: مسؤولية المدقق بالمؤسسة

تتمثل المسؤولية الأساسية للمدقق في ان يبين للأطراف الخارجية ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت بشكل موضوعي و صادق وعادل أم لا. وذلك يتم بتضمين تقرير التدقيق رأي المدقق عن صدق وعدالة عرض القوائم المالية. يبدي المدقق رأيه من خلال إصدار تقارير التدقيق، و الذي يتكون من فقرتين رئيسيتين:

- الأولى و تسمى فقرة النطاق، وتصف ما قام به المدقق في مرحلة فحص القوائم المالية.
- أما الفقرة الثانية فتسمى فقرة الرأي، وتبين ما انتهى إليه المدقق من نتائج لعمله الموضح في الفقرة الأولى[١١٠].

[١١٠] وليم توماس ، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩، ص٣٤.

لقد أثار مفهوم استقلالية مدقّق الحسابات وحياده عن الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها،الكثير من الجدل والنقاش بين المهتمين بهذه المهنة، نظراً لصعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم نتيجة لارتباطه بالحالة الذهنية والخلقية للمدقق، وكذلك العلاقات المالية التي تربط المدقق بالشركة محل التدقيق، بالإضافة إلى ما يطلع عليه من أمور تتصف بالسرية، ونتيجة لذلك تعددت وتنوعت التعاريف التي حاولت الإحاطة بمفهوم استقلالية مدقق الحسابات[١١١] .

على المدقّق أن يحضر الجمعية العامة وأن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله, وبوجه خاص في ميزانية الشركة, ويتلو تقريره على الجمعية العامة، ويجب أن يكون التقرير معدا وفقا لمعايير التدقيق الدولية أو المعايير المعتمدة من الجهة الحكومية المختصة. إلا أن لابد عليه أن يفصح على ما إذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع، وتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية أو المعايير المعتمدة من الجهة الحكومية المختصة.

وكذلك إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة، و البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة، ما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لازالت قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.

أما إذا كان للشركة أكثر من مدقق ولم يتفقوا على تقرير واحد وجب أن يعد كل منهم تقريرا مستقلا. ويتلى تقرير المدقق في الجمعية العامة ولكل مساهم حق مناقشة التقرير وطلب الإيضاحات بشأن ما فيه. والسؤال الذي يطرح هنا، هل أن التزام

---

١١١ كراز، إياد، أثر البنية التنظيمية للشركات الخاضعة للمراجعة على استقلال المراجع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ٢٠٠٢.

المدقق بالمعايير الدولية للتدقيق وإعداد البيانات المالية على أساس معايير المحاسـبة الدولية، يحقق ذلك درجة إفصاح كافية لحماية حقوق كل من المساهمين، العـاملين و المقرضين.

المطلب الرابع: تدقيق القوائم المالية:

إن الهدف الأساسي من تدقيق القوائم المالية هو إبداء الرأي حول عدالة ومصداقية القوائم المالية لوضعه المالي السائد، وطبقا للمبادئ والمعايير المتعارف عليها حيث تقتصر مسؤولية المدقق على قيامه بواجباته القانونية تجاه المؤسسة وذلك بالحصول على كافة الإثباتات والأدلة والقرائن التي تساعد في الوصول إلى قناعة حول مدى عدالة وصحة البيانات المنشورة متبعا معايير التدقيق المتعارف عليها.

إن رغبة المدقق في الوصول إلى الهدف الأساسي، يحتم عليه القيام بجميع مراحل التدقيق بكل كفاءة وفعالية، والمتمثلة في:

- التخطيط لعملية التدقيق؛
- الإشراف على المساعدين؛
- بتنفيذ العمل الميداني؛
- إصدار الرأي المهني حول القوائم المالية (وصولا إلى النتائج الضرورية).

لقد وضع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعايير المتعارف عليها وقد أوجب منها على المدققين في المعيار الأول من المعايير الميدانية التخطيط الكافي لعملية التدقيق والإشراف على المساعدين[١١٢].

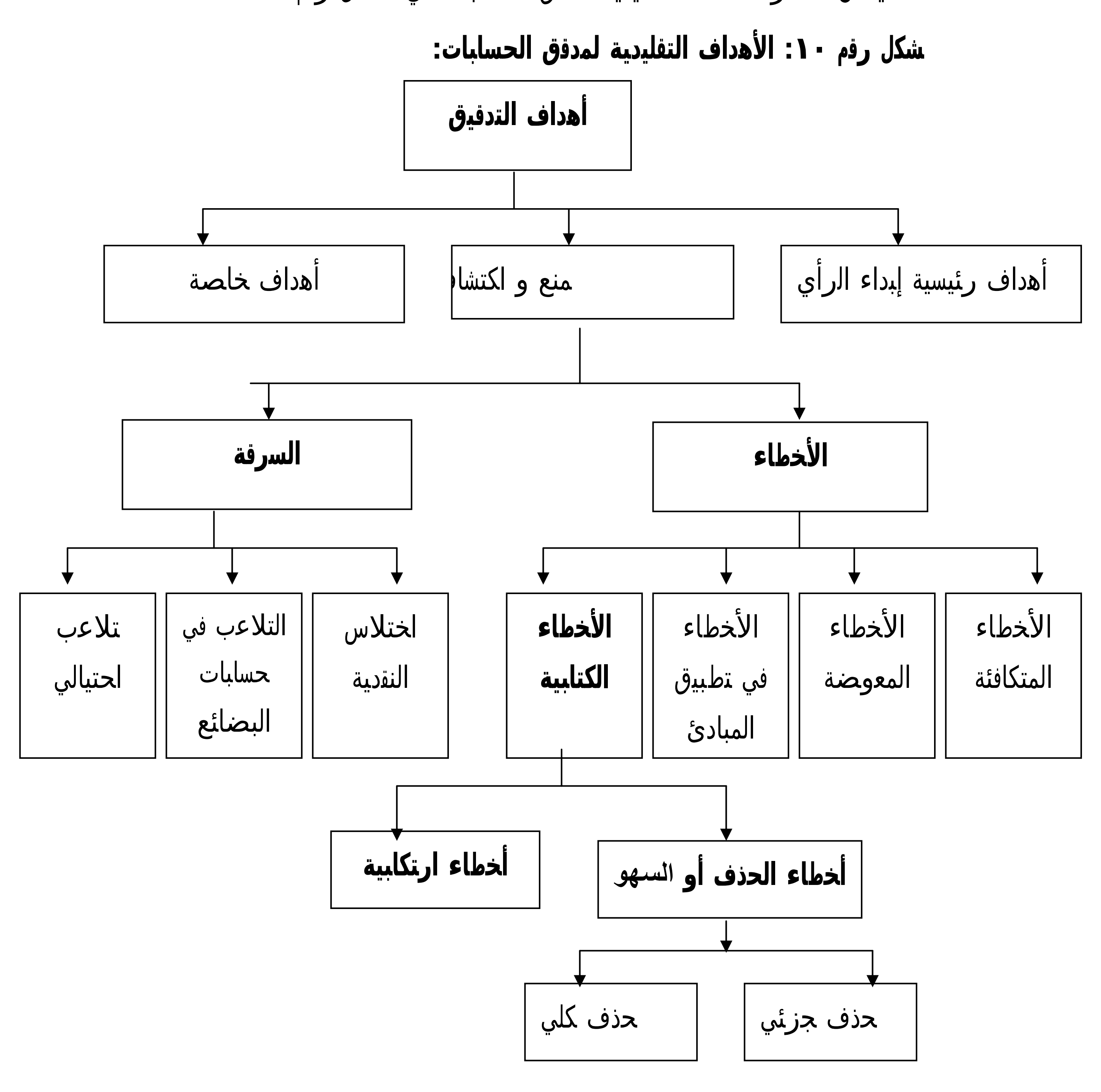
المبحث الثاني: أهداف التدقيق

[١١٢] مصطفى علي خضير – المراجعة – المفاهيم والمعايير والإجراءات، ج٢ جامعة الملك سعود، السعودية ١٩٩٦ ص٣٩.

إن التطور في أهداف التدقيق صاحب التطور في الشركات نفسها وفي أعمالها كان السبب في تطور أهداف التدقيق أو القرار الصادر عن القضاء الإنجليزي عام ١٨٩٧ عندما قرر أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدف رئيسي لمدقق الحسابات وأن المدقق لا يفترض الشك في كل ما يقدم إليه من معلومات.

يمكن حصر الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات في الشكل رقم " ١٠ ":

شكل رقم ١٠: الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات:



المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة،دار المسيرة للنشر والتوزيع ٢٠٠٦ ص ١٨

لقد بيّن الإتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار رقم" ٢٠٠ " على أن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المراجع من ابداء رأيه فيما اذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية ، وفقا لإطار تقارير مالية محددة[١١٣].

بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال و الانفتاح الاقتصادي الدولي و أثر العولمة على اقتصاديات الدول فقد تغيرت النظرة إلى التدقيق مما تطلب من المدقق تقديم خدمات اهم من اكتشاف الأخطاء و الغش و غيرها من الأهداف التقليدية ليقوم بعملية التدقيق من أجل تحقيق الأهداف العصرية التي تتلاءم و بيئة الأعمال الحالية حيث أصبحت أهداف التدقيق اليوم على النحو التالي[١١٤]**:**

- مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و التعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة .

- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة .

- العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية و القضاء على التبذير و الإسراف في جميع نشاطات المؤسسة .

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع .

[١١٣]http://www.laasb.org. IFA, Handbook, Austing, ISA, N° 200, objective and Generale principles Governing and Audit of Financial statement, IAASB, New york,USA, 2005
متاح للمطالعة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٧

[١١٤] المطارنة ، غسان فلاح،مرجع سابق،ص١٩.

المطلب الأول: فروض التدقيق

يمكن أن تعرف الفروض بأنها متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحات و القواعد و الأفكار[١١٥] ، ولكن لم تحظى فروض التدقيق بنفس الأهمية التي أعطيت لفروض المحاسبة مما جعل هذه الفروض تجريبية قابلة للتطوير و التغيير.

يمكن تلخيص الفروض التي تستند عليها عملية التدقيق في الآتي[١١٦] :

١- فرض استقلال المدقق:

الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو ابداء الرأي في القوائم المالية ، وانها تمثل بصورة صادقة و عادلة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة و تقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم . و بما أن عمل المدقق هو القيام بعملية التدقيق بحيادية واستقلالية و ابداء الرأي دون تحيز يعني ذلك عدم وجود تعارض بين عمل المدقق و الإدارة (القائمين بتجهيز المعلومات المالية)، ولكن لا يعني أن يكون عدم وجود التعارض دائم أو حتمي لأنه ربما يكون هناك تعارض بين مصلحة كل طرف كأن تخفي الإدارة بعض المعلومات ذات الأهمية للمدقق. في النهاية يجب أن يكون المدقق طرفا محايدا بالنسبة لأصحاب المؤسسة و الإدارة.

٢- فرض إمكانية فحص المعلومات المالية والقوائم:

يعني أنه يجب أن يكون هناك إمكانية لفحص البيانات و المعلومات المالية المعدة من قبل الإدارة ، لأنه في حال عدم إمكانية فحصها فإنه لا يكون هناك ضرورة

[١١٥] الإتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة" ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠٣، ص١٦.

[١١٦] المطارنة ، غسان فلاح،مرجع سابق،ص٢٠

لوجود التدقيق . و حتى يتمكن المدقق من فحص القوائم المالية فإنه يجب أن يتـوافر في هذه القوائم مجموعة من المعايير مثل: الملائمة، البعد عن التحيز، القياس الكمي، القابلية للفحص...الخ.

٣- فرض وجود نظام رقابة داخلي سليم :

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس و المفاهيم و الذي يـؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث خطأ ، مما يجعل مدقق الحسابات يقوم بعمله اسـتنادا إلى وجود نظام الرقابة السليم، ولا يعني ذلك عدم حدوث الخطـأ. فـإذا تـوفر فـي المؤسسة نظام رقابة سليم وفعال فإن مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليـه بدرجة أكبر من قبل الإدارة و الملاك ، و يشمل نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة:

- الرقابة المحاسبية.
- الرقابة الإدارية.
- الضبط الداخلي.

٤- فرض ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغيير في الظروف:

هو أن يفترض المدقق ثبات الإدارة في مبادئها إذا ما ثبـت مـن خـلال خبراته السابقة في المؤسسة أن الإدارة رشيدة في تصرفاتها . أما إذا تبين للمـدقق أن الإدارة تميل إلى عملية التلاعب فإنه من المفترض أن يكون حريص فـي الفتـرات المستقبلية.

المطلب الثاني: معايير التدقيق (المراجعة) المتعارف عليها GAAS

تمثل معايير التدقيق المتعارف عليها الخطوط الإرشادية التي يـتم اسـتخدامها لأداء عملية مراجعة القوائم المالية والتي تتكون من ثلاث خطوات أو مراحل متتاليـة كل منها يتطلب مجموعة مختلفة من معايير التدقيق وهي:

- معايير عامة.
- معايير العمل الميداني.
- معايير إعداد التقارير.

▪ المعايير العامة: لقد تم إصدار المعايير العامة للتدقيق من قبل المجمع المحاسبيين القانونيين الأمريكيين"AICPA" في عام ١٩٥٤ وقد ساهمت المعايير في تحقيق المزايا التالية لمهنة تدقيق الحسابات:

- تدعم الثقة في التدقيق كمهنة معترف بها
- تساعد هذه المعايير في جعل مهنة التدقيق ذات كيان مستقل وبدونها تصبح مزاولة المهنة وظيفة غير مفيدة.

في غياب المعايير تصبح مهنة التدقيق في غير مكانها الملائم مما قـد يجعـل الحكومات تقوم بسن تشريعات وقوانين تحول مهنة التدقيق من مهنـة خاصـة إلـى وظيفة حكومية.

حتى يقدم المدقق رأيه حول القوائم المالية بشكل محايد ومستقل لابد من معايير تحكم عملية التدقيق وتأخذ أهداف التدقيق بعين الاعتبار وقد تم إصدار هذه المعـايير كما ذكرنا سابقا من قبل مجمع المحاسبيين الأمريكيين والتي تم تقسيمها إلـى ثلاثـة أقسام رئيسية على النحو التالي[١١٧]:

[١١٧] الهواري،حمد نصر، وآخرون ، المراجعة تأهيل علمي ممارسة عملية،مكتبة دعم الكتاب الجامعي، جامعة عين شمس ٢٠٠٠ ص٢٤

- أن يقوم بعملية التدقيق شخص أو أشخاص لديهم خبرة كافية وتدريب مهني ملائم.

- يجب أن يتوفر في المدقق الاستقلال الذهني خلال عملية التدقيق.

- يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية اللازمة للقيام بعملية الفحص وكذلك عند إعداد التقرير.

- معايير العمل الميداني: يجب أن يقسم التخطيط للعمل الذي سوف يقوم به المدقق وأن يقوم بالإشراف على مساعديه بطريقة ملائمة، يجب أن يقوم بدارسة كافية لنظام الرقابة الداخلية للاعتماد عليها عند القيام بالاختبارات يحب أن يحصل على أدلة وقرائن إثبات كافية ومقنعة، عـن طريـق الفحـص والملاحظـة والاستفسار وإرسال المصادقات.

- معايير إعداد التقارير:

- يجب أن يبين التقرير ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسـبية المتعـارف عليها.

- يجب أن يبين التقرير الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية واستمراريتها.

- يجب أن يبين التقرير مدى كفاية المعلومات (الإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال) أو يعتبر الإفصاح كافيا ما لم يذكر عكس ذلك.

- يجب أن يتضمن تقرير المدقق رأي حول القوائم المالية بشكل محايد ومستقل، وفي حالة عدم إبداء الرأي يجب ذكر الأسباب.

المطلب الثالث: مزايا و حدود مهنة التدقيق[118]:

هناك العديد من المزايا لتدقيق الحسابات و التي من الممكن أن تكون ذات فائدة للمؤسسة محل التدقيق، منها :

- يؤدي التدقيق إلى الالتزام من قبل مسجل الدفاتر و المحاسبين في المؤسسة و الحرص و الالتزام في أداء عملهم.
- يقوم التدقيق باكتشاف الأخطاء و التلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المؤسسة.
- يمكن للمؤسسة أن تحصل على القروض و السلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة.
- يمكن تحديد ضريبة الدخل على المؤسسة بسهولة و بوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها.
- التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المؤسسة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبة الدولية و القوانين و التشريعات المعمول بها

أما عن الحدود التي يجدها المدقق عند القيام بعمله، فكما هو معروف هذا الأخير يبدأ مهنته عندما ينتهي عمل المحاسب، وجهله للمعلومات الكافية عما تحتويه هذه السجلات ، وما هي الطريقة التي تم إعداد السجلات بها ، يصعّب نوعا ما من مهمته. كما أن ما تحتويه الدفاتر و السجلات من معلومات ربما لا تكون كافية لمعرفة

[118] المطارنة، غسان فلاح. ، تدقيق الحسابات المعاصرة ، الناحية النظرية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ٢٠٠٦ ص ٢٢

الحقيقة من قبل المدقّق، لذلك يلجأ أحيانا إلى البحث عن معلومات إضافية يعتمد عليها في إعداد التقارير، مما يعني أن القوائم التي تم تدقيقها ربما لا تعكس الصورة الحقيقية لوضع المؤسسة[119].

المطلب الرابع: تحديد دور المدقق في الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وفقا لمعايير التدقيق الدولية:

تعيش المنظمات في الوقت الراهن عصر التغييرات والمشاريع مما جعلها غير قادرة على أخذ المبادرات الايجابية في التعامل مع التغيرات و تأثيراتها المتزايدة، لذا لم يقتصر اهتمامها على المعلومات التاريخية أو الحالية بل ظهرت الحاجة إلى دراسة و فهم توقعات المستقبل من قبل الإدارة لأجل التكهن و التفكير في عواقب قراراتها و أفعالها مستقبلا ، و تنامت الحاجة إلى دور المدقق في تحقق من موضوعية الافتراضات التي اعتمدتها الإدارة في إعدادها لمعلوماتها المستقبلية و كفاية الإفصاح عنها.

وكذلك فإن دور المدقق في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يكمن في مهنة التدقيق تواجه تغيرات هائلة ورغم أن الدول المتقدمة و خاصة أمريكا هي المصدر والمحرك الرئيسي لهذه التغيرات إلا أن معظم الدول تجد نفسها في وضع يحتم عليها ضرورة التلائم مع هذه التغيرات . فيؤكد على ضرورة قيام المدقّق بفحص المعلومات المالية المستقبلية، ويبرر ذلك في أن فحص المدقّق للقوائم المالية قد يقنع قراءها بصدقها في حدود الإيضاحات التي يقدمها في تقريره.

[119] مصطفى علي خضير، مرجع سابق ، ص ٤٢

و نلاحظ في معيار التدقيق الدولي رقم" ٨١٠ " (تـدقيق المعلومـات الماليـة المستقبلية) أنه وضع مجموعة من القواعد و الإرشادات حول مهام المـدقّق لتحقيـق المعلومات المالية المستقبلية، فقبل قبول مهمة تدقيق كل المعلومات عليه دراسة عـدة أمور منها الغرض الذي ستستخدم من أجله هذه المعلومات، إذا كان التوزيع لها شاملا أو محدودا، و طبيعة الافتراضات التي استندت إليها الإدارة ، و العناصر التي سوف تتضمنها المعلومات ، و الفترة التي تغطيها.

وعن قبوله لمهمة التدقيق، لا بد من التخطيط الجيد لهذه المعلومات من خلال إعداد إستراتيجية شاملة تبين النطاق المتوقع لهـذه العمليـة ، و مسـتوى المخـاطر المرتبطة بهذه المعلومات ، ومدى دقة المعلومات المالية المستقبلية المعـدة لفتـرات سابقة ، و عند تنفيذ إجراءات التدقيق يؤكد المعيار الدولي أنه يجب أن يأخـذ بعـين الاعتبار مدى توفر المصادر الأولية، الكافية و المناسبة عن الافتراضات موثوقا بهـا من خلال إتباع الإجراءات التحليلية. أما بالنسبة للإفصاح عن هذه المعلومـات علـى المدقّق أن يتأكد أن غرض هذه المعلومات ليس مضللا ، وأن السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل واضح ودقيق.

المبحث الثالث: التدقيق الدولي في ظل العولمة

لا شك أن هناك نتائج عديدة سوف تترتب عن ظاهرة الاقتصاد و التجارة و لعـل أبرزها زوال الموانع و الحواجز التي تفصل بين أسواق الدول الناميـة و الأسـواق الدولية ، بمعنى أن كل من سوق السلع و سوق الخدمات وكذلك سـوق رأس المـال يجد لها امتداد في الأسواق الدولية المناظرة و نتيجة لذلك فإن أسهم الشركات المدرجة في سوق الدول المتقدمة لن تجد عائقا يمنع من تداولها في أسواق المال الموجودة في الدول الأخرى.

إن مهنة المدقق لن تكون عن الآثار التي تترتب عن عولمة الاقتصاد و أسواق المال و انضمام الدول إلى منضمة التجارة العالمية (OMC) حيث يفرض ذلك مثـل أي صناعة أو مهنة أخرى على المحاسبين أو المـراجعين المهنيـين التحسـب مـن انعكاسات ذلك على أعمالهم و البحث عن السبل الكفيلة بتحسين الخدمات المهنية التي يقدمونها و جودتها يكون في مقدورهم الصمود أمام المنافسة الحرة و لن يأتي ذلك إلا عن طريق اعتماد معايير على درجة عالية من الجودة ، مع الالتزام بنظـام عـالمي مقبول دوليا للتأهيل المهني .

إن تبني معايير دولية مقننة يلتزم بها المهنيون ، سواء في إعداد تلك القـوائم المالية أو في مراجعتها (تدقيقها) ، يتوفر إلى حد كبير الشروط المطلوبة.

و يمكن حصر أهم المزايا التي توفرها هذه المعايير بما يلي[١٢٠]:

يتحقق للقوائم المالية المنشورة والمراجعة بموجب تلك المعايير مجموعـة مـن العناصر الإيجابية، أهمها المصداقية و قابليتها للمقارنة و القبول العام . .الخ و هذا ما سيعمق الثقة التي يوليها المتعاملون لهذه البيانات، ممـا يشـجع مـن عمليـة تـدفق الاستثمارات. مما يؤدي إلى التزام المحاسبين و المراجعين في دول . المنظمة بمعايير المحاسبة و المراجعة الدولية بين تلك الدول، مما يجعل المعلومات التي تعرض فـي القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن نتائج الأعمال و الأوضاع المالية للشركات.

١٢٠ أمين السيد أحمد لطفي "المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال ، دار الجامعية،ص٣٤

المطلب الأول: مفاهيم التدقيق الأساسية

قامت جمعية المحاسبين الأمريكية بإصدار بيان لمفاهيم التـدقيق الأساسـية وحدد البيان أربع حالات للطلب على خدمات التدقيق وفقا لمايلي:

- وجود تناقض في المصالح بين معدي المعلومات المالية (الإدارة) ومسـتخدمي المعلومات المالية (الملاك، المستثمرين، الدائنين وغيرهم) وهذا التناقض قد يؤدي إلى صراع بين الطرفين، إدارة المؤسسة قد تقوم بإجراء بعض التغيرات المحاسبية التـي من شأنها زيادة صافي الربح لتحقيق منفعتها المتمثلة فـي زيـادة حوافزهـا ودعـم مراكزها الوظيفية.

- يمكن أن تكون للمعلومات المالية انعكاسات اقتصادية كبيرة وبالتالي فهي تمثـل أهمية كبيرة لمتخذي القرارات.

- هناك حاجة إلى المتخصصين لإعداد المعلومات المالية والتأكد من سـلامتها لا يتاح لمستخدمي المعلومات القدرة على التقييم المباشر لجودة المعلومات بصفة مستمرة إما لنقص الخبرة أو عدم وجود السلطة لديهم للتأكد مباشرة من جودة معلومات القوائم المالية التي يستخدمونها.

وسوف نقدم قراءة سريعة لكل من تدقيق القيمة العادلة و تدقيق القوائم المالية

تدقيق القيمة العادلة: ما الذي يجب على المدققين فهمه بالنسبة للقيمة العادلة؟

يبني المدقّق مثل هذا الفهم على أساس معرفته بالأمور التالية :

- كيف تقوم الشركة التي تقوم بالإبداع بتقدير أو تقييم القيمة العادلة.

- معرفة متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما بالنسبة للقيمة العادلة . و هذه الأمور تتطلب معرفة مايلي :

- خبرة و كفاءة الأشخاص في عملهم القياسي.
- الافتراضات الهامة و البيانات التي تستخدمها الإدارة لتكوين التقدير.
- المدى الذي تستخدم فيه الإدارة الأخصائي لتكوين تقديرات القيمة العالية.

إن على المدقق تفهم متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لأي تقدير معين للقيمة العادلة، و يمكن أن يكون هذا الأمر تحديا للموقف، لأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لم تعد طرف أو عمليات لقياس القيمة العادلة. و بدلا من ذلك ، فإن هذه المبادئ أكدت أن القيمة العادلة يجب أن تبنى على أساس أسعار السوق ، و إذا كانت أسعار السوق غير موجودة فإن الأساليب التي تستخدمها الإدارة في قياس تقييمات القيمة العادلة،يجب أن تتضمن تلك الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها الأشخاص في السوق .

وتتلخص مسئولية المدقق عن قياس القيمة العادلة من خلال ما أشارت إليه معايير المراجعة الدولية في أكثر من معيار،إلى ضرورة مراجعة مراقب الحسابات للتقديرات المعدة بواسطة الإدارة،ومن هذه التقديرات قياس و تحديد القيمة العادلة،وكذلك تحديد ما إذا كانت هذه المقاييس تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما[١٢١].

ففي المعيار"١٠١٢" والخاص بمراجعة الأدوات المالية المشتقة أشار إلى انه قد تتباين طريقة تحديد القيمة العادلة اعتماد على نوع الأصل أو الالتزام وأحال المعيار إلى المعيار الدولي (٥٤٠) والخاصة بمراجعة التقديرات لكي يكون مرشداً في قياس القيمة العادلة.

[١٢١] طارق عبد العال حماد موسوعة معايير المراجعة الجزء الأول الدار الجامعية للنشر للإسكندرية ٢٠٠٤ ص ٢٩

وباستقراء المعيار الدولي(٥٤٠) نجد انه ألزم مراجع الحسابات أن يحصـل على أدلة إثبات كافية وملائمة فيما يتعلق بالتقـديرات المحاسـبية وذلـك لان هـذه التقديرات غالباً ما تتم في ظل ظروف عدم التأكد بالنسبة للأحداث التي وقعت أو من المحتمل حدوثها والتي تتضمن إصدار حكم شخصي للمراجع.

بل إن المعيار أشار إلى انه في حالة عدم التأكد المتعلق ببند مـن البنـود،أو بسبب النقص في المعلومات الموضوعية،فانه يصعب عمل تقديرات معقولة وفى هذه الحالة يضع المراجع في اعتباره إذا كان الأمر يحتاج إلى تعديل تقريره أم لا.

كما أوجب المعيار الدولي (٧٠٠) والخاص بتقرير مراقب الحسابات،أن يصف تقرير المراجع عملية المراجعة متضمناً تقييم التقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة والمستخدمة في إعداد القوائم المالية.

إن تقديرات القيمة العادلة تختلف عن التقديرات المحاسبية الأخـرى وذلـك بسبب أن أسعار السوق تكون غير متوافرة ، وعلى الإدارة تقـدير القيمـة العادلـة باستخدام أسلوب ملائم و افتراضات تعكس لأفراد في السوق بعض تلك المقـاييس و أهميتها بالنسبة للقوائم المالية ، تتطلب إشارة تدقيق يكون محددا لمثل هذه المقاييس.

المطلب الثاني: الاعتبارات الواجب مراعاتها في عمليات التدقيق للقيمة العادلة:

مسؤولية مدقق الحسابات عن قياس القيمة العادلة والإجراءات الواجب إتباعها ومداخل قياس القيمة العادلة

إن الهدف الأساسي لتدقيق البيانات المالية هو تمكين مدقق الحسابات من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافه النواحي الجوهرية وفقا لإطـار تقارير ماليه محدده (المعايير المعتمدة)، وكما هو معلوم خرجت المعـايير الدوليـة

للتقارير المالية من خلال مجموعه من المعايير من المفهوم التقليدي لقياس عناصر البيانات المالية من مفهوم الكلفة التاريخية إلى مفهوم القيمة العادلة حيث أصبحت البيانات المالية أكثر ملائمة .

لذا فان المطلب الأساسي لمدقق الحسابات هو الحصول على دليل كافي أن قياس القيمة العادلة و إفصاحها متفقة مع المعايير المعتمدة، أي أن مسؤولية المدقق تنحصر في الحصول على أدلة تدقيق مناسبة و كافية تؤكد انسجام قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

ومع الانتشار الواسع لعمل الخبراء من قبل المؤسسة خاصة للامتثال لمتطلبات قياس القيمة العادلة وبشكل أساسي لكل من المشتقات المالية والأصول غير الملموسة، ونظرا لتعقيد الأدوات المالية المستخدمة وشيوع استخدامها وارتفاع المخاطر المالية المتعلقة بهذه الأدوات، خاصة أن بعض الإدارات لا تفهم مخاطر استخدام الأدوات المالية بشكل كامل من جهة، وعدم وجود خبرة لدى المدققين في تقنيات وطرق قياس القيمة العادلة من جهة أخرى، فإن مخاطر التدقيق المتعلقة بقياس القيمة العادلة في ازدياد وخلقت تحديات جديدة أمام المدقق.

إن المطلب الأساسي لمدقق الحسابات هو الحصول على دليل كافي (تأكيد معقول) أن قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها متفقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

(المعايير المعتمدة)، حيث تنحصر مسؤولية المدقّق في الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافيه تؤكد انسجام قياسات و إفصاحات القيمة العادلة. حيث أن المدقّق غير مسؤول عن التنبؤ بظروف أو معاملات أو أحداث مستقبلية، حيث تقع على عاتق الإدارة مسؤولية تضمين قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في البيانات المالية.

وكجزء من إنجاز مسؤولياتها عليها تأسيس عمليه إبلاغ مـالي ومحاسـبي لتحديـد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة واختيار الطرق المناسـبة للتقيـيم، وتحديـد أيـة إفتراضات مهمة تم إستخدامها ودعمها بشكل ملائم، وتحضير نماذج التقييم وضـمان إنسجام عرض قياسات القيمة العادلة والإفصاح عنها.

وهنا ينبع التحدي أمام المدّقق في فهم متطلبات تقدير القيمة العادلـة وفـق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (المعايير المعتمدة)، خاصة أنها لم تحدد طرق أو إجراءات لقياس عناصر البيانات المالية بالقيمة العادلة، بل أكتفت بالإشارة أن الإدارة بإمكانها أخذ الأسعار السوقية الدارجة كأساس للقيمة العادلة، وفي حال عدم توفر هذه الأسعار فإن التقنيات التي تستخدمها الإدارة كمؤشرات الأسعار يجب أن تكون متفقة مع التقنية التي يمكن استخدامها من قبل الأفراد في السوق، وفي حال عدم توفر هذه المؤشرات فللإدارة استخدام تقنيات خاصة بها بشرط أن تكون منطقية في القيـاس و ملائمة.

المطلب الثالث: الإطار النظري لأهمية استقلالية مدقق الحسابات

تعززت أهمية استقلالية مدقق الحسـابات نتيجـة التغيـرات الاجتماعيـة والاقتصادية السريعة و مواكبة التطورات المستمرة و زيـادة حجـم الاسـتثمارات واحتياج مستخدمي البيانات المالية إلى بيانات تتميز بدرجة عاليـة مـن الثقـة فـي محتوياتها لمصدر للمعلومات لتقييم بدائل الاستثمار المتاحة لهم و اتخـاذ القـرارات المناسبة بخصوصها.

و قد أثار مفهوم استقلالية مدقق الحسابات عن الشركة التـي يقـوم بتـدقيق حساباتها الكثير من الجدل و النقاشات بين المهتمين بهذه المهنة ، نظـرا لصـعوبة وضع تعريف بأداء واجباته المهنية و ذلك لمعاير التـدقيق التـي وضـعها مجمـع

المحاسبين القانونيين الأمريكي عام ١٩٩٧ و يجب على المـدقق أن يحـافظ علـى موضوعيته و يبتعد عن النزاعات التي من شأنها أن تبعده عن مسؤولياته.

و قد أمكن تحديد ثلاثة أبعاد لاستقلال المدقق هي[١٢٢] :

الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق ، الاستقلال في مجال الفحص،و الاستقلال في مجال إعداد التقارير.

المطلب الرابع: معايير التدقيق الدولية وعلاقاتها بمعايير المحاسبة الدولية

هناك علاقة متينة بين المحاسب و المدّقق حيـث يهـدف كلاهمـا لتقـديم المساعدة لمستخدمي المعلومات المالية " التقارير و القوائم المالية " لاتخاذ القـرارات المناسبة.

فالمحاسبة تتميز بطبيعة إنشائية ناتجها النهائي يتمثل في القوائم المالية لبيان المركز المالي و نتائج الأعمال لمؤسسة ما.

أما التدقيق فإنه يتصف بطبيعة انتقادية تحليلية تتمثل في فحص و قياس ما أعدته المحاسبة لزيادة الثقة في القوائم المالية، ومدى تعبيرها في تمثيل الواقع لنتائج الأعمال و المركز المالي للمؤسسة محل التدقيق.

وقد برزت أهمية العلاقة بين معايير المحاسبة و التدقيق الدوليـة بظهـور الشركات الدولية متعددة الجنسيات، و تزايد دورها في العلاقات الدولية، الذي أوجـد مشكلة مزدوجة أمام مهنة المحاسبة و التدقيق، مما تزايدت أهمية المعلومات الماليـة التي نمت مراجعاتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، و من الناحية الأخرى زادت المشاكل المحاسبية المرتبطة بإعداد هذه القوائم.

[١٢٢] محمد ز علي عبد الوهاب ، المراجع الخارجية ، الدار الجامعية الإسكندرية عام ٢٠٠٢

مما دعى بالمنظمات المهنية المحاسبية في ضوء الفكـر المحاسـبي إلـى الاستجابة لمواجهة بعض هذه المشاكل بإصدار معايير المحاسبة الدوليـة،ثم بعـدها إصدار معايير التدقيق الدولية، و هي مجموعة المعايير الصادرة من الاتحاد الـدولي للمحاسبيين الذي يضم في عضويته معظم المنظمات المهنية المحاسبية في العالم .

كما هناك ترابط بين معايير المحاسبة الدولية و معايير التدقيق الدولية حيث يرى أحد المختصين أن هذا الترابط يتبلور في محاور متعددة منها[١٢٣]:

- ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم "٢٣" المتعلق بالاستمرار، بمعيـار المحاسـبة الدولي رقم "١" الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسـبية حيـث يـنص علـى الاستمرار هي إحدى الفروض الأساسية التي تبنى عليها البيانات المالية. و تعـرف الاستمرارية في هذا المعيار بأن ينظر إلى المؤسسة عادة على أنها مسـتمرة فـي نشاطها مستقلا ومن تم يفترض عدم توفر نية التصفية.

و يعكس معيار المراجعة الدولية المتعلق باستمرارية الإجراءات التي يجـب علـى المراجع اتخاذها إذ لم تكن متأكدا من صحة فرص الاستمرارية التي أسست عليهـا القوائم المالية.

- إذا ما تأكد المراجع بعد تنفيذه للإجراءات الإضافية و حصوله على المعلومات بما فيها الظروف و العوامل التي تؤكد عدم قدرة المؤسسة علـى الاسـتمرار فـي عملها في المستقبل، يجب عليها في هذه الحالة الاستنتاج بأن افتراض مبدأ الاستمرار الذي على أساسه تم إعداد البيانات ليس صحيحا . و إذا كانـت نتيجـة الافتـراض خاطئ الذي على أساسه أعدت البيانات المالية ترتب عليه آثار مادية بشكل كبيـر و

---

[١٢٣] الصبان ، محمد سمير،معايير المراجع و تقرير المراجع الخارجي ، الندوة الأولى لسبل تطوير المحاسبة، الرياض جامعة الملك سعود ١٩٨١. ص ٧٢.

شامل بحيث تجعل تلك البيانات مظللة فإنه يتوجب على المدقق أن يبدي رأيا سلبيا أو رأيا متحفظا .

وحيث أن العلاقة بين المدققين و عملية إعداد التقارير المالية يمكن توضيحها بما يلي:

إن علم تدقيق الحسابات و الرقابة عليها ، وجد ليخدم الكثير من المؤسسـات المالية،و المؤسسات التي تعتمد بشكل أو بآخر على القوائم المالية المدققة في اتخـاذ قراراتهم و رسم سياساتهم.

لذلك و في وقتنا الحاضر فإن العالم يشهد تطورا ملموسا على مستوى التجارة و الصناعة ، و كبر حجم المؤسسات و الشركات، لذلك لا بد من وجود أداة فعالـة خارجية،تعطي رأيا محايدا عن مدى دلالة القوائم المالية للمؤسسات لتخدم الكثير من الطوائف المستفيدة من القوائم المالية المدققة،في رسـم سياسـتها ووضـع أهـدافها المستقبلية كالمساهمين و الدائنين و المقرضين ..... إلخ

إن عناصر القوائم المالية قد تم تبويبها ووصفها بشكل سـليم و الإفصـاح عنها طبقا لمبادئ المحاسبة.

المطلب الخامس: علاقة مهنة المحاسبة والتدقيق بالحاسوب

بالرغم من كون التدقيق بمعناه التقليدي والشائع هي الخدمة الرئيسـية التـي يقدمها المحاسب القانوني للمجتمع ورجال الأعمال وللمالكين ولكل الجهـات التـي تحتاج إلى خدماته،إلا أن توسع الأعمال والمشاريع وتنوعها قـد أوجـدت خـدمات أخرى، يمكن القول أن هناك ثلاث خدمات رئيسية يقوم المحاسب القانوني بتقـديمها وهي[١٢٤] :

١٢٤ المعايير الدولية للمراجعة – صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ترجمة د.حازم هاشم الألوسي وآخرون – منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عمان ١٩٩٩ ص ٥١.

- التدقيق : ويتضمن فحصا لأدلة الإثبات على أساس الاختبار لتمكين المدقق من إبداء رأيه فيما كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة، وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية في تاريخ معين.

- الخدمات ذات العلاقة : وتتضمن ثلاث خدمات فرعية هي الفحص والإجـراءات المتفق عليها وإعداد الحسابات.

- الخدمات الاستشارية : إضافة للمراجعة والخدمات ذات العلاقة تقوم مكاتب المحاسبين القانونين بتقديم خدمات مهنية أخرى، والتي من أهمها الخدمات الضـريبية، وخـدمات الاستشارات الإدارية والمالية والتشغيلية.

فبالنسبة للمدقّق فقد أوجب الحاسوب عليه إتباع نوعين من الإجراءات، الأولى هي الإجراءات التي يجب إتباعها عندما ينفذ التدقيق والمراجعة في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب، والثانية هي إجراءات طرق المراجعة بمساعدة الحاسوب. أما عند التكليف بمهمة إعداد الحسابات فيجب التعرف على عناصر ومكونات النظام المحاسبي الآلي، كالأجهزة ومجموعة البرامج الرئيسية والمساعدة والإجراءات والعنصر الإنساني مثلا. أما عند تقديم الخدمات الاستشارية فيجب الإلمام بالجوانب ذات الصلة باستخدام الحاسوب.

وكذلك يقوم المدقّق بتدقيق الأنظمة الآلية بواسطة بـرامج مراجعـة الحاسـوب المصممة لتنفيذ عملية التدقيق، وقد تكون هذه البرامج عامة أي يمكن استخدامها في أيـة عملية تدقيق أو خاصة، أي تكون معدة خصيصا لعملية تدقيق معينة وتقوم هذه البـرامج بعدة مهام تنفيذا لعملية التدقيق، منها ما يلي[١٢٥] :

[١٢٥] أدريس عبد السلام أشتيوي – المراجعة معايير وإجراءات – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان – مصر،١٩٩١ ص ٣٧٠.

- اختبار عينات إحصائية من المعاملات المختلفة، واختبار مدى صحتها ابتداء من القيود الأولية حتى الترصيد والتبويب النهائي.
- اختبار مدى الثبات في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية.
- اختبار العمليات الحسابية المختلفة.
- عمل جدول أعمال الديون للمدنيين وتقدير مخصص الديون المشوك في تحصيلها.
- عمل المقارنات واستخراج النسب المحاسبية للبنود المختلفة.

ومما لاشك فيه أن تشغيل البيانات إلكترونيا في بيئة التدقيق وهي نظام المحاسبة المالية التي تعتمد على استخدام الحاسوب ، قد أثرت تأثيرا بالغا على عملية التدقيق وعلى المدقق نفسه. وأول فرض تقوم عليه عملية التدقيق هو قابلية البيانات المالية للتحقق منها ، تستلزم القيام بجمع الأدلة حتى تعطينا الثقة في الرأي عن هذه القوائم المالية[١٢٦].

كما أثر استخدام الحاسوب على الكفاءة المهنية للمدقق نفسه، الذي واجه في بداية الأمر صعوبات التدقيق في مؤسسة تستعمل الحاسوب في تشغيل البيانات المحاسبية، ولم تعد أدلة الإثبات واضحة ومادية بين مصدر الإثبات المستندي للعمليات المالية ، ومخرجات تشغيل البيانات مع التزايد المزدوج في تكنولوجيا الهندسة الإلكترونية والبرمجيات أكثر تعقيدا لمواجهة نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بتشغيل البيانات، كما أن الإمكانيات المتزايدة في ظل استخدام الحاسوب قد غيرت من الطريقة التي يفكر بها المدقق وكذا الأساليب التي يعتمد عليها في مهمته .

وتكمن أهمية استخدام الحاسوب في التدقيق في أنه يعالج كميات هائلة من العمليات ويدرس الملفات فوريا ويصل إلى قاعدة البيانات المتكاملة بسرعة، ويتصل

[٢١] فؤاد الليثي ،نموذج للمراجعة الديناميكية للبيانات المحاسبية في نظم التشغيل الإلكتروني لمباشرة و الفورية ، مجلة الإدارة العامة ،الرياض، العدد:٥١ /١٩٨٦ ص١٤٥.

تلقائيا مع أجهزة الحاسوب الأخرى عبر شبكات الاتصال، وتهيئ الفرصة لاتخاذ القرارات، وتوفر المعلومات المناسبة التي تدعم هذه القرارات، بالإضافة إلى أنه يمتاز بالسرعة في إنجاز العمل والدقة في الوصول إلى النتائج[١٢٧].

إن استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية لعملاء التدقيق أو كأداة في عملية التدقيق لم يؤثر بالسلب أو الإيجاب على مفهوم استقلالية مدقق الحسابات، حيث ينبغي أن يتمتع المدقق بالاستقلال الذهني والمالي عند أدائه لكافة مهام التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات شأنه في ذلك شأن تدقيقه لنظام التشغيل اليدوي للبيانات[١٢٨] .

إن المعيار الثالث (٠٣) من معايير العمل الميداني ينص[١٢٩] :

على أنه يجب التوصل إلى عناصر إثبـات جـديرة بالثقـة وذلـك بالمعاينـة والملاحظة والتحريات والإثباتات، التي من شأنها أن تكون أساسـا معقـولا لإبـداء الرأي العائد للبيانات المالية التي يدقق فيها، ويتطلب هذا ضرورة حصـول مـدقق الحسابات على أدلة إثبات كافية لتأييد رأيه بخصوص القوائم المالية المراد تدقيقها، وقد يتم تنفيذ ذلك عن طريق عملية التدقيق اليدوي أو باستخدام الحاسـوب فـي تـدقيق الحسابات، مما انعكس إيجابيا عن سرعة ودقة إنجاز عملية التدقيق رغم مـا سـببه انتشار استعمال الحاسوب من مشكلات منها توفير الأمان والحد من الأخطاء والغش.

٢٢ أحمد صالح شقير استخدام الحاسب الآلي في مراجعة الحسابات ، مجلة المدقق ،الأردن العدد:٢١ ١٩٩٣ ص٨ .

١٢٨ محمد، سمير، ١٩٩٩م، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

١٢٩ خالد أمين عبد ا ، معايير العمل الميداني ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية) ، عمان ص٣٨ ،١٩٨٦

المبحث الرابع: التدقيق الإستراتيجي و الادارة الرشيدة

تتعدى عملية المتابعة للأعمال الإستراتيجية من أجل النجاح والتوصل للأداء المرغوب، عملية الرقابة العادية بل يتطلب ذلك عملية أشمل وأوسع وأدق تعتمد على معطيات وقائمين عليها بشكل جيد، و هذه العملية هي التدقيق الاستراتيجي وهو كخلاصة تشمل جميع عمليات الرقابة والتقويم الاستراتيجي.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الاستراتيجي

لا يعتبر التدقيق الاستراتيجي تدقيقا عاما للمؤسسة إذا أردنا بذلك إبراز مفهوم التدقيق الدوري لمجموعة الوظائف والأهداف. و هو ليس أيضا تدقيقا ماليا ، وكذلك بصفة عامة هو ليس تدقيقا وظيفيا(تدقيق العمليات).

وبناءا على ذلك يمكن تقسيم مراحل التدقيق الإستراتيجي إلى خمس مراحل أساسية وهي كما [١٣٠]يلي:

١. وضع المعيار
٢. تصميم قاعدة البيانات والحفاظ عليها
٣. لجنة التدقيق
٤. العلاقات مع الرئيس التنفيذي الأعلى
٥. اليقظة نحو الواجب

ويمكن تلخيص مضمون هذه المراحل الخمس إلى ثلاثة مراحل فقط:

١- مرحلة التشخيص، يتم من خلال هذه المرحلة:

- الإطلاع على مختلف الوثائق والمنشآت الرئيسية لعملية الإدارة الإستراتيجية من خطط وبرامج وترتيبات المنظمة.

[١٣٠] DONALE SON, GORDON, A new tool for boards, the strategic Audit, HARVARD Business review, July 1995, P 103 – 107.

- ليتم بعد ذلك الإطلاع على الأداء التشغيلي ومقارنة بالمؤشرات المتعلقة بمجال العمل، وتحديد السياسات والانحرافات، التعرف على الأدوار الرسمية والمستويات والعلاقات بين الوظائف ووحدات التشغيل.

- تحديد المضامين الإستراتيجية في التنفيذ المتمثلة في الهيكل التنظيمي ونماذج السلوك الإداري والثقافة التنظيمية السائدة وتحديد الأنشطة الداخلية والروابط الإستراتيجية.

- تحديد التصورات الداخلية والخارجية كاستطلاع وجهات النظر ودرجة الإدراك عن طريق المقابلات والاستبيانات، كالزبائن الحاليين والزبائن المحتملين.

- تحديد أوجه الإستراتيجية التي تعمل بشكل جيد وصياغة الفرضيات بخصوص المشاكل وفرص التطوير اعتمادا على النتائج أعلاه مع تحديد كيفية إتباعها وبأي ترتيب.

٢- مرحلة التحليل المركز: تتمثل في عملية تحليل قضايا معينة، واختيار الفرضيات الخاصة بمشاكلها وفرص تطويرها، وبذلك "تحديد العلاقات الداخلية بين مكونات أو عناصر النظام الإستراتيجي ومن ثم صياغة الاستنتاجات فيما يتعين بنقاط الضعف في صياغة الإستراتيجية والخلل في التنفيذ"[1].

٣- مرحلة التوصيات: يتم في هذه المرحلة إعطاء الحلول الممكنة الختامية والإمكانات اللازمة لها مع المخاطر والتهديدات التي تحيط بها، ومن ثم التوصيات بإدماج منهاج معين في العمل قابل للتحقيق وللمناقشة والقياس لتحسين الأداء الإستراتيجي.

استعرضنا من خلال هذا المبحث عملية التدقيق الإستراتيجي الذي يعتبر من أساسيات الإدارة الإستراتيجية الرشيدة.

---

[1] زكريا مطلك الدوري ، الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم وعمليات وحالات دراسة، اليازوري، ٢٠٠٥، ص ٣٣١.

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الاستراتيجي في الإدارة الرشيدة

ويهتم التدقيق الإستراتيجي بالجوانب المختلفة للإدارة الإستراتيجية، ويضعها في إطار عمل اتخاذ القرار الذي يتكون من ثمان خطوات مترابطة[١٣١]:

١. تقويم نتائج أداء المنظمة الحالي وفق مؤشر العائد على الاستثمار، الأرباح والمهمة والأهداف الإستراتيجية.

٢. فحص أداء المدراء الإستراتيجيين وتقويمه في المنظمة.

٣. مسح البيئة الخارجية التي تحدد الفرص والمخاطر والتهديدات الخارجية.

٤. مسح بيئة المنظمة الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف.

٥. تحليل العوامل الإستراتيجية لتحديد مناطق المشكلات ولمراجعة وتعديل مهمة المنظمة والأهداف حسب الضرورة .

٦. إيجاد وتقويم واختيار أفضل إستراتيجية بديلة في ضوء عملية التحليل.

٧. تنفيذ الإستراتيجيات المختارة من خلال البرامج والميزانيات والإجراءات.

٨. تقويم الإستراتيجيات المنفذة من خلال نظام مراجعة النتائج ورقابة النشاطات للتأكد من عدم تجاوز الحد الأدنى من الانحراف عن ما هو مخطط.

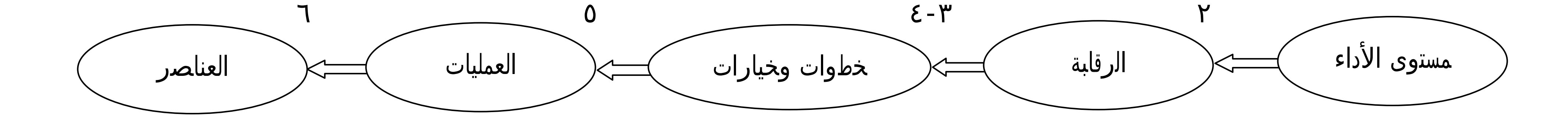
و الشكل رقم ١١ يبين عملية اتخاذ القرار في التدقيق الاستراتيجي.

[١٣١] زكريا مطلك الدوري، مرجع سابق ص ٣٢٨.

الشكل رقم ١١: عملية اتخاذ القرار في التدقيق الاستراتيجي



تدقيق



هل النتائج المتحصل عليها مطابقة للأهداف أو للأداءات المميزة للمجال؟

هل تتوفر إمكانيات متابعة تحقيق الإستراتجية؟

هل تم اتخاذ خيارات جيدة؟ وما مدى ملائمة الخطوات الاستراتيجية المتبعة؟

هل تم التحكم في العمليات الأساسية؟

هل الوسائل المستعملة مكيفة مع الإستراتيجية المتبعة؟

البيـئة

Source : Michel Weill, l'audit Stratégique, ED AFNOR, Paris,1999,P42

المطلب الثالث: المفهوم الحديث للإدارة الرشيدة وعلاقتها بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية

إن أحد أهم الوظائف الأساسية للإدارة الرشيدة لعمليات الاقتصاد الحرج و المسؤوليات الأخلاقية و الاجتماعية ، حيث تتنافس معظم دول العالم فيما بينها في تطبيق أساليب الإدارة الرشيدة في النواحي المالية والإدارية في مؤسساتها و إمكانية تطبيقها في المؤسسة الاستثمارية ، و تختلف هذه الدول فيما بينها في كيفية إعداد معايير أو أنماط من شانها التوصل إلى إدارة تتصف بالرشد.

وعلى غرار مجلس المحاسبة الدولي و الجان المنبثقة عنه في وضع معايير المحاسبة و التدقيق الدولية ، فان هذا الدور الذي تطلع به الإدارة الحديثة، وظهور منظمة الاقتصادي والتنمية و كذلك بنك التنمية الأسيوي و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي*، قد أكدوا جميعا على أهمية تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة، وهذا يتفق مع لجنة إعداد معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التي تضعها لتكون مرشدا لمستخدميها في دول العالم المختلفة.

ولكي تبقى المبادئ المختلفة للإدارة الرشيدة في تطبيق المعايير الدولية من محاسبة وتدقيق وإدارية في ظل المنافسة الشديدة و العالم المتغير، يجب على المؤسسات المساهمة تكييف وتجديد ممارساتها للإدارة الرشيدة من أجل إدراك و تفهم الفرص الجديدة. وكذلك بالمقابل فان الحكومات لديها مسؤولية هامة في تشكيل إطار قانوني فاعل، و الذي يزود بمرونة كافية من أجل السماح للأسواق القيام بوظيفتها بفاعلية، و الاستجابة لتوقعات المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

* للمزيد من الطالعة حول هذا الموضوع يرجى زيارة موقع معهد المدقق الداخلي الأمريكي:www.iia.org
متاح للمطالعة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٢

المطلب الرابع: التدقيق وجودة المؤسسة

ترتبط جودة المؤسسة بالصورة التي تتوفر للأطراف ذات المصلحة بها. وهـي بذلك نتيجة اتصال قد يكون إداري، أو غير إداري، موجهة لهذا الجمهـور(يقصـد بـه الأطراف ذات المصلحة). وعليه فإن الحديث عن تدقيق جودة المؤسسة لا يعنـي تـدقيقا لتقنيات الاتصال، لأنه في حقيقة الأمر يتعدى حدود تدقيق الجودة العامة .

والجودة هدف تسعى المؤسسة لتحقيقه من اجل[١٣٢] زيادة الأربـاح، و تحسـين الأداء، وكذلك إضافة قيمة للمؤسسة. ويقوم المدقق في بداية الأمر بوضع حالة عن الجودة المادية للمنتج، ثم يوضح فيما بعد هذه الجودة ضمن الإطار التسويقي للمنتج العام.وعليـه التأكد من وجود إضافة ملاءمة والتي هي جودة المؤسسة.

يهدف تدقيق جودة المؤسسة أيضا إلى تقييم مستوى إدخال البعد الاستراتيجي الذي يختلف نوعا ما عن مفهوم الجودة الشاملة التقليدية. في الكثير من المؤسسات،خاصة الصناعية منها يبتعد المسئولون عن اتخاذ المكونات لميزة الجودة فـي المؤسسـة بعـين الإعتبار، و بالتالي يفتقرون لإمكانيات البحث عن الميزة التنافسية,

و يعتمد المدقق في ذلك على المصادر التالية:

- المصادر غير الرسمية (ملاحظات المدقق)
  - استقبال الزائرين؛
  - استقبال الزبائن والموردين؛
  - سلوك الموظفين؛
  - نشاطات لجنة المؤسسة.
- المصادر الرسمية الداخلية:
  - الهيكل التنظيمي؛

---

١٣٢ Michel Weill, l'Audit Stratégique,Afnor,1999,p42

- الخطة الإستراتيجية؛
- الميزانية الإجتماعية؛
- ملفات خدمة المستهلكين.

- المصادر الرسمية الخارجية:
  - الجريدة الرسمية؛
  - الأوراق المهنية.

خاتمة الفصل الرابع :

بعد تعاظم الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، و تزايـد حـالات الإدماج في أسواق المال الدولية، تواجه مهنة المحاسبة و التدقيق تحديا كبيرا يتمثل بالعمل على توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة والتدقيق، طبعا بتوفر معايير دولية تحكمها.

و تعتبر مهنة التدقيق ومبررات اللجوء إليه والمفاهيم المختلفة المرتبطة بالمهنة من الأمور الجدلية ، فكثيراً ما تثار أسئلة مهمة يطرحها مستخدمو البيانات المالية المدققة حول مدى تـأثير مهنة الـتدقيق وقدرتها في تحقـيق رغـبات وحاجات مستخدمي البيانات المالية المختلفة .

لقد كان للتصورات المختلفة و المتغيرة في نفس الوقت و التي تتعلق بأهداف التدقيق وطبيعة و مخرجات عملية التدقيق ومسؤوليات المدققين الأثر الكبير على مهنة التدقيق ومدى قبول عملية التدقيق و الاعتماد على تقرير التدقيق من قبل جهات كثيرة معنية،كما بينت دراسات سابقة حول مهنة التدقيق و المشاكل التي تواجه مدققي الحسابات في مختاف الدول، ونوعية البيانات المالية المقدمة للجهات الحكومية أن القوانين التي تنظم مهنة التدقيق تعاني من الغموض أو عدم التطبيق ، وأن المدققين يعانون من عدم وجود الوعي الكامل بأخلاقيات المهنة وماهية استقلال المدقق ، لذاك من التوصيات التي خرجوا بها ضرورة وضع مدققي الحسابات أمام مسؤولياتهم ومساءلة من يقوم من المدققين بالتصديق على كشوف دخل غـير متطابقة مع القانون ، وضرورة تعديل القوانين، ونشـر الوعي عند العملاء بأهداف تـدقيق القوائم المالية .

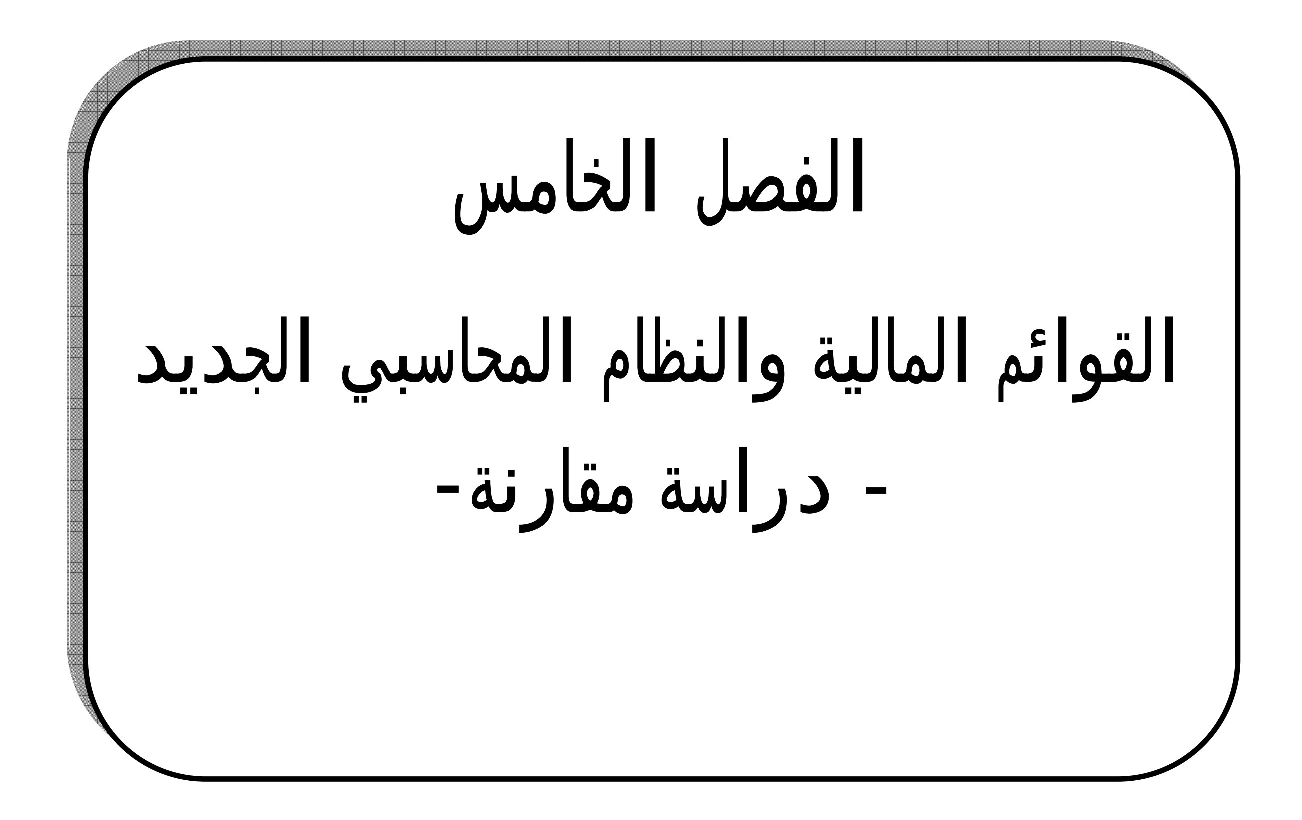
في السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بمهنة التدقيق وخاصة على المستوى الدولي، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المعدّلة والتي تضمنت في كثير من موادها تنظيم مهنة التدقيق،وأهداف التدقيق ومسؤوليات التدقيق من أجل العمل على زيادة جودة

وعدالة البيانات المالية المقدمة للأطراف المختلفة وعلى رأسها المستثمرون ومصلحة الضرائب وكل المستفيدين والمعنيين بالبيانات المالية المقدمة .

وعقب الأحداث و الفضائح المالية التي تعرضت لها أسواق المال في أمريكا و بريطانيا، و الأزمة الأسيوية عام ١٩٩٨، أصبح من الضروري التوجه إلى إدارة رشيدة تتصف بالمهارة ، وتراعي مصالح المساهمين و المقرضين و الدائنين ، وتحقيق أكبر عائد على الاستثمار بأقل تكلفة ممكن. آخذة بعين الاعتبار مبدأ مقابلة التكلفة بالمنفعة.

كما جلب التطور التقني الحالي ثورة و تغيرات كبيرة في وسائل ووسائط و تقنيات نقل البيانات و المعلومات،حيث أثرت هذه الثورة التقنية تأثيرا مباشرا على مهنة المحاسبة والتدقيق على المستوى العالمي،الإقليمي والمحلي نتيجة للاستخدام الواسع للأنظمة المحاسبية والتدقيق عن طريق استخدام تكنولوجية متطورة، مما يفرض على من يمارس هذه المهنة الاجتهاد أكثر من أجل مواكبة هذا التطور لاستغلاله عند ممارسته مهنة التدقيق،للوصول إلى نتائج أكثر مصداقية وملائمة وفي وقت سريع، تساعد متخذي القرار في المؤسسة اتخاذ قراراتهم في الوقت الناسب.

وفي ختام هذا الفصل فقد تم التعرض لمفهوم التدقيق الإستراتيجي و علاقته بالإدارة الرشيدة، حيث يعتبر من أهم الوظائف الأساسية للإدارة الرشيدة لعمليات الاقتصاد الحرج و المسؤوليات الأخلاقية و الاجتماعية. تتنافس معظم دول العالم فيما بينها في تطبيق أساليب الإدارة الرشيدة في النواحي المالية والإدارية في مؤسساتها وإمكانية تطبيقها في المؤسسة الاستثمارية ، و تختلف هذه الدول فيما بينها في كيفية إعداد معايير أو أنماط من شأنها التوصل إلى إدارة تتصف بالرشد.



الفصل الخامس

القوائم المالية والنظام المحاسبي الجديد

- دراسة مقارنة-

الفصل الخامس: القوائم المالية والنظام المحاسبي الجديد "دراسة مقارنة"

مقدمة الفصل الخامس:

من ضمن الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية حسب (IAS/IFRS) هو أعداد القوائم المالية المختلفة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغيرات في رأس المال،الملحق) وهذا بغرض إيصال المعلومات إلى كل المهتمين من مسيرين، مستثمرين، مقرضين و غيرهم لإعداد تشخيص مالي للمؤسسة يتم على ضوءها اتخاذ القرارات الملائمة. إلا أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا بتوفر مجموعة من الشروط تتمثل في أن[١٣٣]:

- تكون المعلومات صادقة.
- تسمح هذه المعلومات بإعداد مقارنات ليس فقط عبر الزمن ولكن كذلك بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وهو ما يفترض أن تقدم القوائم المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم وأن تكون مكملة بمعلومات أخرى تسهل وتضمن المقارنة.
- تكون هذه المعلومات كافية لتشخيص مالي يسمح بإفادة المسيرين عن وضعية المؤسسة وأخذ كل الاحتياطات الأزمة من أجل الحفاظ على مرد ودية المؤسسة وتوازنها المالي.

[١٣٣] charlot Bernard : informations comptable de synthèse et état financiers, analyse financière, paris 1992 p98.

المبحث الأول: الغرض من القوائم المالية

تعد القوائم المالية و تقدم للمستخدمين الخارجين من قبل العديد من المؤسسات حول العالم، و رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد و آخر، إلاّ أن هناك فروقا بينها تتسبب فيها ربما ظروف اجتماعية واقتصادية و قانونية مختلفة، و بسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية .

المطلب الأول: مكونات القوائم المالية

تقدم البيانات المالية معلومات لأصحاب المصلحة حول المركز المالي للمؤسسة و أدائها المالي وتدفقاتها النقدية من خلال تقديم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها. ويمكن تلخيص مكونات البيانات المالية في الشكل التالي:

شكل رقم ١٢: مكونات البيانات المالية

مكونات البيانات المالية

بيان الدخل ← الدخل والمصاريف

بيان التغيرات في حقوق الملكية ← كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات باستثناء تلك الخاصة بأصحاب حقوق الملكية

بيان التدفق النقدي ← التدفقات النقدية الواردة والصادرة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية

الملاحظات ← السياسات المحاسبية الهامة والملاحظات الإيضاحية

المصدر : عباس علي ميرزا و آخرون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان ٢٠٠٦،ص١٣

إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية، على سبيل المثال : الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، و الدخل و المصاريف. و ينتج عن ذلك أيضا استخدامها لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم، وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس، كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية و مستوى الإفصاح عنها.

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ملتزمة بتضييق هذه الفروق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات و معايير المحاسبة، والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية. ويعتقد أن المزيد من هذا التوافق يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية، التي تعد لأغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية.

ويرى مجلس إدارة اللجنة أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق لأغراض المشتركة لمعظم المستخدمين، ذلك أن كافة المستخدمين تقريبا يصنعون قرارات اقتصادية على سبيل المثال من أجل[١٣٤]:

- تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها.
- تقييم الآمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمؤسسة.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ...الخ.

يتمثل الهدف الأساسي في المحاسبة المالية في إعداد القوائم المالية بغرض الإيصال المعلومات إلى كل من المسيرين، الشركاء والمقرضين و كل من لهم فائدة من الاطلاع على هذه القوائم لإعداد التشخيص المالي للمؤسسة، يتم على ضوئه اتخاذ القرارات الملائمة. إلاّ أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلاّ بتوفر مجموعة ما الشروط تتمثل في[١٣٥]:

---

[١٣٤] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ ص ٦٧

[١٣٥] Charlot bernard,informations comptables de synthèse et état financier 3° trimestre paris 1992/ p98

- أن تكون المعلومات صادقة، يفترض في القوائم المالية و ملاحقها تمثيلا للأحداث بصدق و بشكل لا يدع مجالا للنزاع.

- تسمح هذه المعلومات بإعداد مقارنات، ليس فقط عبر الزمن و لكن كذلك بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع. و هو ما يفترض أن تقدم القوائم المالية بشكل موحد و بنفس طرق التقييم، و أن تكون مكملة بمعلومات أخرى مفصلة لضمان الصحة في المقارنة.

وطبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول (المعدل عام١٩٩٧) فان الغرض من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة و أدائها و تدفقاتها النقدية. و أن تستخدم هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية، و تقدم هذه المعلومات من خلال مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تتألف من :

- الميزانية
- جدول حسابات النتائج
- جدول التدفقات النقدية
- جدول تغيرات في الأموال الخاصة
- الملحق

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (٤) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة "APB" « accounting principles board »المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين« acconnting the american institue of certified public » ما يلي[١٣٦] :

[١٣٦] BELKAOUI 2000 p 118

١ - تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق :

- القدرة على تقييم نقاط القوة و الضعف للمشروع.
- بيان مصادر التمويل و الاستثمارات للمشروع.
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

٢ - تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين... الخ.

٣ - تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

٤ - الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمارات والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب.

لابد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون و المقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، و يتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.

كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسئولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، و كذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية، وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضا تتأثر القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها و نوعيتها ومدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القوائم المالية

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من القوائم المالية نجد[١٣٧]:

١ – أثر المنظمات المهنية: و يتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية (APB) بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة (FASB) لمالية توضح أهم المبادئ و الإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، و بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) التي تتمثل في إصدار النشرات و المطبوعات و الأبحاث في مجال المحاسبة و بالمثل لقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا (ICAEW) مجموعة من النشرات و التوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية و تطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

٢- أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ و المعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية و الدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها و التأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، و بالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية

---

[١٣٧] جمعة فلاح محمد حميدات، مرجع سابق ص ٥٤

بانجلترا بدور مماثل في الإشراف و الرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية (ISE).

٣- النظام الاقتصادي القائم: و يبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين و الدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية و خططها لإعداد الإحصائيات الأزمة للتخطيط على المستوى القومي.

٤- التضخم و ارتفاع الأسعار: حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد و إعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

هذا و قد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٩) عام "١٩٨٩" و المعاد صياغته عام "١٩٩٤" و الذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

هـ - أثر تدخل الدولة : تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفدين منها. هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة و مصروفها و مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا أدني من الأرباح و التأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

و يمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم عملية إعداد و عرض القوائم المالية.

المطلب الرابع: الغرض من القوائم المالية

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصاً للوفاء بمتطلباته الخاصة . وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضاً هيكلياً ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيرا مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي[١٣٨]:

الأصول ، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى فى حقوق الملكية، التدفقات النقدية,

وتساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المـالية، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

تقوم إدارة المؤسسة بإعداد تقرير منفصل عن القوائم المالية تستعرض فيه الصـورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة وظروف أهم حالات عـدم التأكـد التـي تواجهها ، على أن يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما ورد بقـانون الشـركات ولائحتـه التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك.

قد يتضمن هذا التقرير ما يلي:

---

١٣٨ احمد فؤاد عبد الخالق ، نظم االمعلومات المحاسبي ،دار الثقافة العربية القاهرة ١٩٨٨ ص٧٩ ١٣٨

- العناصر الأساسية التي تحدد الأداء المالي و التي تتضمن التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة ومدى قدرة المؤسسة على مواجهة تلك التغيـرات وتأثيرهـا عليهـا وكـذلك سياستها في الاستثمارات المتاحة لديها بالإضافة إلى سياسة توزيع الأرباح.

- مصادر تمويل المؤسسة ومعدلات الالتزامات إلى حقوق الملكية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

الإيضاحات : تحتوى على معلومات بالإضافة إلى ما تم عرضه بالقوائم المالية وتقدم الإيضاحات شرحاً وتوضيحاً للبنود المعروضة في تلك القوائم.

المفترض أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفـة بالأعمـال والنشاطات الاقتصادية و المحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسـة المعلومـات بقـدر معقول من العناية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

إن إشكالية المعيار المحاسبي الدولي الأول "IAS 1"(عرض البيانات المالية)، هو تحديد الأهداف الخاصة بالقوائم المالية، ومن الواضح أن القوائم المالية لابد أن تستجيب لحاجات مستعملين أساسيين للمعلومات المالية، و على رأسهم المستثمرين، ثم الأجراء و المقرضين و الموردين و الزبائن و الدولة و الهيئات العمومية و الجمهور بصفة عامة. بما أن المستثمرين هم الذين يخاطرون بأموالهم تكون لهم الأولوية في الإطار المفـاهيمي لـ " IAS1 ". لابد للقوائم المالية أن تسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسـة، فعاليتهـا و وضعية توازنها المالي لكي يكون في مقدور المسـاهمين و المسـتثمرين اتخـاذ قـرار الاستثمار أو التخلي عنه .

المطلب الأول: عناصر القوائم المالية

من العناصر التالية: تتكون القوائم المالية البيانات المالية

- الميزانية : تعتبر بيانا لكافة الأحداث التي تم تسجيلها في المؤسسة، وتلقي الضوء أيضا على التاريخ الماضي للمؤسسة، كما أنها تظهر الوضع الحالي، ويمكن من خلالهـا وبواسطة التحليل المالي قراءة الأحداث المستقبلية.إن التمييز بين الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة أصبح ضروريا، حيث يجب على كل مؤسسة أن تحدد بناء على طبيعة عملياتها ما إذا كانت ستعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة والمطلوبـات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية، وعندما تختار المؤسسة عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها[١٣٩].
- حسابات النتائج : يسمح بتحديد مردودية المؤسسة.

---

١٣٩ "Que Faut-il Faire? Comment s'y prendre *normes IAS/IFRS*, Edition "Jean- François Bosquet Organisation 2eme Edition2005, p65

- جدول تدفقات الخزينة: هي قائمة مهمـة كمـا يـنص عليـه المعيـار الـدولي الأول"IAS1" وهدفه هو إعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهميـة وجـود السـيولة و تحقيق التوازن المالي في المؤسسة.

و هو جدول غير موجود في النظام الحالي"PCN" ، يسمح بتفسير التغيرات التي حـدثت في الخزينة المؤسسة و تصنيف ثلاثة مجموعات من العناصر المسـئولة عنهـا (دورة الاستغلال ، دورة الاستثمار ، دورة التمويل).

يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين ، طريقة مباشرة و طريقة غير مباشرة :

- الطريقة غير المباشرة : هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتـائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن دورات الثلاث السابقة ، يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا.

- الطريقة المباشرة: هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكـن تنطلـق مـن التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبـائن و المـوردين أو المتعلقـة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل ، اقتراض ، تسديد القروض ، رفع من رأس المال .....إلخ.

وهنا نذهب مباشرة إلى التسجيل المحاسبي الخاص بالتسديد والتحصيل(كاليوميات المساعدة مقبوضات ومدفوعات في"PCN"). نرجع إلى مصلحة الخزينة لحصر كل التغيرات التي حدثت فيها مصنفة حسب تسجيلها في الدفاتر كل عمليات الاستغلال و الاستثمار و التمويل.

- الملحـــق: (لا الملاحق مثل ما هو عليه في المخطط المحاسبي االوطني" **PCN**")

هو يعتبر قائمة مالية تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل و التقييم والطرق المحاسبة المعتمدة، يعطي معلومات إضافية ضرورية للفهم والإفصاح(مبدأ الإفصاح الشامل) يعطي معلومات عن الشريكات الحليفة ، الفروع ، الشركة الأم....إلخ. وكل العمليات الخاصة الضرورية لفهم مضمون القوائم المالية(لأن المعلومات تفصيلية) لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة.

كل قائمة من القوائم المالية (سواء الميزانية ،جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة)، تحتوي على عمودا للملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق، بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة.

كما تكون القوائم معدة لمقارنة الدورة "ن" بالدورة "ن – ١"، كل المعلومات التي تعتبرها معبّرة تضيفها إلى الملحق لتجعل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية أكثر إفصاحا.

جدول تغيرات في الأموال الخاصة: هو جدول على شكل مصفوفة يبين في جانب الأسطر العناصر التي تأثر على الأموال الخاصة، و في جانب الخانات (الأعمدة) البنود المعنية بالتغير " رأسمال اجتماعي، علاوات الإصدار، فروقات إعادة التقييم، الاحتياطات والنتائج"، ينطلق من عناصر لسنة (ن – ٢)، هذا الجدول يبين لنا كيف تغيرت العناصر المكونة للأموال الخاصة وما هي العمليات المسئولة عن هذا التغير.

ومن العناصر التي تفسر التغيرات في الأموال الخاصة نجد:

تغير الطرق ، إعادة التقييم ، الأرباح و الخسائر غير المسجلة في جدول النتائج، الأرباح الموزعة ، رفع رأس المال ، النتيجة الصافية للدورة....إلخ.

أما فوائد المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في الأموال الخاصة[١٤٠]: -

تبين التغيرات في الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجداتها خلال الفترة، بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛

- تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلـب إدراج كافـة عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسـارة للفترة؛

- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح و إبراز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة.

[١٤٠] Jean François Bosquet , op- cit 2eme Edition2005, p ٩٠..

المطلب الثاني: معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS 1) عرض البيانات المالية:

إن من أهم معايير المحاسبة الدولية التي تطرقت للقوائم المالية، نجد كل من المعيار المحاسبي الدولي الأول(IAS1) عرض البيانات المالية، و معيار المحاسبة الدولي السابع(IAS7) "بيان التدفق النقدي" سوف نحاول استعراض أهم ما جاء في المعيارين.

صدر المعيار في شهر جوان ٢٠٠٣ وساري المفعول في ٢٠٠٤ أن الهدف من وضع هذا المعيار هو بيان الإطار العام لعرض البيانات المالية للأغراض العامة، و من أهم المبادئ الأساسية التي تحكم إعداد البيانات المالية وهي:

- مبدأ استمرارية المؤسسة.
- مبدأ الاستحقاق في المحاسبة.

فبالنسبة لمبدأ استمرارية المؤسسة، فعند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة مالم تكن هناك نية لدى الإدارة تصفية المؤسسة والمؤسسة ملزم بالإفصاح عن ذلك.

أما عن مبدأ الاستحقاق في المحاسبة، فيجب على المؤسسة المستمرة إعداد بياناتها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق حيث يتم الاعتراف بالعمليات و الأحداث عند حدوثها، و يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية و الإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS1) إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية (البيانات المالية) و يشمل مصطلح الإفصاح في معنى واسع، ويشمل بنودا مقدمة في بداية كل قائمة مالية وكذلك في إيضاحات القوائم المالية، ويتم عمل الإفصاحات المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية الأخرى حسب متطلبات هذا المعيار.

يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها (كمعيار المحاسبة الدولي الخامس (IAS 5) ومعيار المحاسبة الدولي الثالث عشر (IAS 13) بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية من خلال:

- ضمان أن البيانات المالية التي تصرح بأنها تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية تخضع لكل معيار ينطبق عليها ، بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح؛
- توفير الإفصاح والإرشاد بشأن هيكل القوائم المالية؛
- وضع متطلبات عملية بشان مواضع معينة مثل المادية والاستمرارية للمؤسسة واختيار المبادئ والسياسات المحاسبية عند عدم وجود معيار ينص على ذلك.

ينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المؤسسات بما في ذلك البنوك وشركات التامين.

ويقصد بالبيانات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة و العمليات التي تقوم بها، و الهدف من البيانات المالية للمؤسسة و أداؤها و تدفقاتها النقدية مما هو نافع لمختلف المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

كما تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية، المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.

و يعتبر مجلس الإدارة و الهيئة الحاكمة للمؤسسة مسئولات عن إعداد و تقديم بياناتها المالية.

- يشجع معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS1) المؤسسات على أن تقوم الإدارة بتقديم مراجعة مالية خارج البيانات المالية، تبين و توضح الملامح الرئيسية للأداء المالي و المركز المالي للمؤسسة، و كذا نواحي الشكوك الرئيسية لمختلف المعاملات التي تواجهها. كما يحتوي هذا التقرير على مراجعة لما يلي:

- العوامل و التأثيرات الرئيسية التي تحدد الأداء بما في ذلك التغييرات فـي البيئـة التي تعمل بها المؤسسة، ما مدى استجابة المؤسسة لهذه التغيرات و تأثيرها. وسياسة المؤسسة الخاصة بالاستثمار للمحافظة على مستوى الأداء و تحسينه و حتى سياستها الخاصة بتوزيع الأرباح.
- مصادر التمويل للمؤسسة و سياسة التمويل بواسطة القروض و إدارة المخاطرة.

إن التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع إفصاح إضافي حينما يكون ذلـك ضروري ينجم عنه بيانات مالية تحقق عرضا عادلا في أغلب الأحوال.

يحث المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) على تقديم القوائم المالية سنويا علـى الأقل، و على المؤسسة أن تفصح في بياناتها عن ما يلي :

- موطن المؤسسة و شكلها القانوني و بلد تأسيسها و عنـوان مكتبهـا المسّـجل (أو المركز الرئيسي للعمل إذا كان مختلفا عن المكتب المسّجل)
- بيان لطبيعة عمليات المؤسسة و أنشطتها الرئيسية.
- اسم المؤسسة الأم.
- عدد الموظفين في نهاية الفترة أو معدلهم للفترة.

يحتوي المعيار على الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في صلب القوائم المالية و كـذلك لعرض التغيرات في حقوق المساهمين.

المطلب الثالث: المعيار المحاسبي الدولي السابع(IAS7) :

إضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي الأول " عرض البيانات المالية " هناك كـذلك معيار آخر له صلة بالقوائم المالية وبالأخص قائمة التـدفقات الماليـة، وهـو المعيـار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7) ويسمى عرض أو بيان التـدفق النقـدي ، نحـاول التطرق إلى هذا المعيار لما له من وزن بين المعايير المحاسبية الدولية وتطرقـه لأهـم البيانات النقدية .

إن الهدف من هذا المعيار(IAS 7) مثل ما جاء في كتاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هو الإلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقديـة ومـا يعادلها للمشروع بواسطة بيان التدفق النقدي، والذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية و الاستمرارية و التمويلية[١٤١].

إن محتوى المعيار المحاسبي الدولي السابع(IAS 7) " بيان التدفق النقدي " موجه أساسا إلى تعريف القواعد والمبادئ، التي تعتمد عليها المؤسسة في تصميم وعرض جدول تدفقات الخزينة، ويهدف أيضا إلى تلبية متطلبات القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات في تقييم قدرة المؤسسة على توليد نقدية (النقدية بالخزينة والبنك والودائع تحت الطلب)، وما يعادلها (تتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية)، وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات.

كما يلزم المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية ومـا يعادلهـا، وقدرتها على خلق سيولة من خلال إظهار القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للمؤسســة، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفتـرة إلـى تـدفقات نشاطات الاستثمار ونشاطات التمويل ونشاطات الاستغلال.

على المؤسسة إعداد بيان التدفق النقدي وفقا لمتطلبات هذا المعيار و تقديمها كجـزء مكمل لبياناتها المالية لأي فترة تقدم عنها البيانات المالية، بمعنى آخر أن كل المؤسسـات الخاضعة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ملزمة بعرض قائمة تدفقات الخزينـة ضـمن قوائمها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بياناتها المالية.

فالمؤسسات رغم اختلاف أنشطتها الرئيسية المولدة للإيرادات والمصروفات، تحتـاج إلى النقدية وذلك لتأدية وظائفها التشغيلية وسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين.

أما فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الظاهرة في التقارير المالية وما تحتويه، تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع ، وهيكلها المالي(بما في ذلك

[١٤١] ا عاي الدولية لإعداد التقارير ا الية، ، الصادر عن عية المع العر للمحاسب القانوني (عمان) ٢٠٠٥.ص ٢٧٨

سيولة المؤسسة و قدرتها على الوفاء بالدين) ، وقدرتها في التأثير على مبالغ التدفقات النقدية و توقيتها، لأجل التكّيف مع الظروف و الفرص المتغيرة. إن هذه المعلومات يتم إدراجها في التقارير المالية استجابة لمتطلبات تفرضها قرارات رسمية أو قوانين منظمة[١٤٢]. و معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم قدرة المشروع على توليد النقدية وما يعادلها ، كما تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير و مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمشاريع مختلفة.

وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات المسبقة للتدفقات النقديـة المسـتقبلية و فحص العلاقة بين الربحية و صافي التدفق النقدي وأثره على الأسعار المتغيرة[١٤٣].

[١٤٢] جمعة فلاح محمد حميدات، مرجع سابق ص ٣٦

[١٤٣] المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، مرجع سابق ص٢٧٨-٢٩٧

المبحث الثالث: المخطط المحاسبي الوطني "PCN" وخصوصياته

بعد الاستقلال، استعانة الجزائر بالمخطط المحاسبي الفرنسي العام(PCG) لعام"١٩٥٧"، والذي بقي ساري المفعول حتى عام"١٩٧٦"، تاريخ تطبيق المخطـط المحاسـبي الـوطني (PCN) بموجب أمر"٢٩أفريل١٩٧٥"، الذي يواكب ويتكيف مع الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر آنذاك. حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر، التشـريع الذي لم يعرف إلا بعض التغيرات منذ صدوره.

المطلب الأول: مراحل التطور التاريخي للمخطط المحاسبي الوطني(PCN)

وضع المخطط المحاسبي الوطني حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي وضـع لتلبيـة حاجـات المحاسبة الوطنية[١٤٤].

أما عن التطور التاريخي للمعايير المحاسبية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هي الفترة التي عرفت إنجاز عدة برامج استثمارية هامة منها :

- برامج إنتاجية خلال سنوات الستينات والسبعينات.
- برامج اجتماعية وقاعدية خلال الثمانينات والتسعينات.

والتطرق إلى النشاط المحاسبي يسمح لنا بالتوقف على المراحل التالية:

في سنة "١٩٧٣" تم تنصيب المجلس الأعلى للمحاسبة من طرف وزير المالية وطبقـا للتعليمة رقم "٧٥-٣٥" المؤرخة في "١٩٧٥/٠٤/٢٩" والمتعلقة بالمخطط المحاسبي الـوطني ذات شمولية وفي متناول الجميع من عمال، مسيرين وغيرهم.

وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسـبة إلـى المجلـس العـالي لتقنيـات المحاسبة، والذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية:

الزراعة، السياحة، البناء والتعمير والإسكان، ومخطط خاص بالتأمينات.

---

١٤٤ SAHAB bachagha, pour un référentiel comptable Algérien qui répondre aux exigences de l'économie de marcher ED DAR el HODA Algérie 2003 p.7

من "١٩٩١-١٩٩٨" عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة تحولا، حيث دخـل مفهوم اقتصاد السوق واستقلالية المؤسسات وتم تحويلها إلى شركات ذات أسـهم، وذات مسؤولية محدودة، مما أجبر العديد من الهيئات المختصة بالتدخل في معـايير المحاسـبة بالجزائر.

اتخذت الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية إجراءات من أجل مخطط الحسابات مع نشاط المؤسسات التجارية خصوصا.

المجلس الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات و المحاسبة المعتمدين كلفـوا بنص القانون "٠٨/٩١" والمرسوم التنفيذي٢٠/٩٢٠":

- تعريف الطرق العادية للتفتيش والمراقبة.
- إبداء كل رأي حول المسائل التقنية المتعلقة بالمحاسبة قانونيا وماليا.

كما تم اتخاذ إجراء بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة "CNC" "١٩٩٨-٢٠٠٤" بمرسوم تنفيذي تحت رقم "٩٦-٣١٨" وتم تنصيبه من طرف وزير المالية وحدد له هدفين:

- مراجعة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ فـي الاعتبـار التحـولات السياسـية والاقتصادية المسجلة منذ "١٩٩٨".
- متابعة أشغال إعداد المعايير من أجل تحرير مخططات محاسبية للقطاعـات وإبـداء الرأي حول المسائل المطروحة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.
- السعي إلى تحديث المخطط المحاسبي الوطني، حيث أوكلت المهمة لمجموعة خبـراء فرنسيين تابعين[١٤٥]:

- للمجلس الوطني المحاسبي "CNC"
- مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين"CSOEC"
- الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات"CNCC"

---

[١٤٥] مدني بن بلغيت،مرجع سابق ص١٧٢.

شكّل المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة، تضطلع بمهمة التنسيق، ثم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛

المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛

المرحلة الثالثة: التكوين لمخطط المحاسبي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية؛

المرحلة الرابعة:المساعدة على تحسين عمل المجلس الوطني للمحاسبة.

المطلب الثاني: خصوصيات المخطط المحاسبي الوطني (PCN):

أول ما نشير إليه بهذا الصدد هو اعتماد معدي هذا المخطط عند تصميمه،على النموذج المبسط أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية، مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل نشاط البنوك، التأمين ..الخ. لذلك فان فكرة اللجوء إلى إعادة تكييف المخطط المحاسبي الوطني، استجابة خصوصيات بعض الأنشطة، كانت حاضرة لكن ترك العمل بها لاحقا ونذكر منها[١٤٦]:

- المخطط المحاسبي القطاعي: Plan Comptable Sectorielle

وهي بمثابة تكييف المخطط المحاسبي الوطني لمجموعة من المؤسسات يجمعها نفس النشاط، ويتم من خلالهم مناقشة مشاكل التسيير المتعلقة بطبيعة النشاط الخاصة والتي تجمع مجموعة من المؤسسات، طبيعة ومدة دورة الاستغلال و معالجة العمليات الخاصة من وجهة نظر تقنية المحاسبة إلاّ أن سيرورة انجاز هذه المخططات القطاعية على مستوى مجلس الأعلى لتقنية المحاسبة وحتى سنة " ١٩٧٧ " لم تظهر للوجود عدى تلك

[١٤٦] مدني بن بلغيث،مرجع سابق ص١٤٨- ١٤٩

المتعلقة بالبنوك بإصدار المخطط المحاسبي للبنوك، في الوقت الذي شكلت عـدة لجـان لقطاعـات مختلفـة مـن البناء،الفلاحة،الأشـغال العمومية،الصـناعات الطاقويـة، التأمين،والخدمات الاجتماعية.

- المحاسبة التحليلية القطاعية: Comptabilité Analytique Sectorielle

ترك في هذا الشأن الخيار للمؤسسات لتكييف التنظيم المحاسبي الذي تراه ملائمـا جـدا لطبيعتها واحتياجاتها تسمح بحساب التكاليف وأسعار التكلفة...الخ[١٤٧]

في الوقت الذي كان فيه من المفروض أن تدرج المحاسـبة التحليليـة ضـمن النمـوذج المحاسبي في الجزائر على اعتبار ما تقدمه من مساعدة في تسـيير المؤسسـات لأنهـا محاسبة تستعمل لأغراض التسيير،حيث أهمل المخطط المحاسبي الوطني هذه الأخيـرة بحيث ترك الحرية للمؤسسـات بتكييفهـا فـي إطـار المخططـات القطاعيـة حسـب الاحتياجات،على العكس من المحاسبة العامة التي أضفى عليها الصيغة الاجبارية[١].

المطلب الثالث: نقائص المخطط المحاسبي الوطني "PCN"

من خلال مجمل هذه التسويات التي عرفتها المراحل المذكورة سابقا، نلاحظ أنها لم تأتي بأي جديد يخدم التطورات الراهنة لقطاع الأعمال ولم تواكب السياسات المحاسبية الحديثة، حيث أسفر المخطط المحاسبي الوطني عن مجموعة من النقائص والتي يعتبر أهمهما يلي :

التأثير القانوني لإدارة الضرائب على المعاملات المحاسبية حيث تحدد مجموعة من القيود، فمثلا تجبر المؤسسات على إتباع طرق معينة في تقييم الأصول وكذا طرق الإهتلاك المتبعة، وهذا ما يطرح للمؤسسات مشكل عدم ملائمة طريقة الإهتلاك والآلة المهتلكة، فمثلا عندما نكون بصدد إهتلاك محرك طائرة فهو يختلف عن إهتلاك محرك شاحنة.

[١٤٧] Revue Algérienne de comptabilité et d'audit arrêté de 23/06/75 relatif au modalité du plan comptable N°08 -1995 Alger pp 24-34

يحكم المخطط المحاسبي الوطني مجموعة من القوانين التعسفية، وكذا خضوعه لقانون الشركات. فعدم تناسق الإطار المفاهيمي للمحاسبة الجزائرية ومستعملي المحاسبة الآخرين مثل قارئي القوانين المالية من مستثمرين، البنوك، البورصة، الهيئات المالية ...إلخ. المعلومات المنتجة من قبل المخطط المحاسبي الوطني موجهة في مجملها وبشكل أساسي إلى المؤسسات وهيئات الإحصاء، وغير مهمة كثيرا للمستعملين الآخرين باعتبارها تحوي معلومات رقمية لا تساعد في اتخاذ القرارات ولا تعبّر عن الوضعية الاقتصادية الصادقة للمؤسسة. وهذه المعلومات موجهة خصيصا للإجابة على احتياجات التخطيط على المستوى الجزئي (حاجات الاقتصاد الجزئي).

- المبادئ المؤسسة للمحاسبة الجزائرية غير معرفة بوضوح لأنها لم تعطي تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل : شهرة المحل(good- will).

- إهمال تطبيق المحاسبة التحليلية وعدم إجبار المؤسسات على استخدامها، مما يجعل هذه الأخيرة تتفاداها.

بالإضافة إلى نقائص متعلقة بعناصر الميزانية :

تصنيف الديون حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها، مما يجعل عملية التحليل صعبة.

- المخصصات والمؤونات الخاصة بتدهور قيمة المخزونات والحقوق تعتبر عناصر خارج الاستغلال، إذ لا تبرز أي خصائص استثنائية في الحياة الجارية للمؤسسة.

- المخطط المحاسبي الوطني لا يعالج بعض العمليات كما ينبغي مثل القرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية، الاستثمارات المعنوية، العقود طويلة الأجل، العطل مدفوعة الأجر، الضرائب المؤجلة، تكاليف البحث والتطوير وتغير الطرق المحاسبية ... إلخ.

يعتمد المخطط المحاسبي الوطني تقديم"١٧ جدول" مهما كان حجم ونشاط المؤسسة، ونظرا لغياب تطبيق مبدأ الأهمية النسبية فإن كل المؤسسات وحتى الصغيرة منها وكذا الأجنبية ملزمة بتقديم كل المعلومات التي نص عليها المخطط المحاسبي

الوطني. شكل الميزانية لا يقدم معطيات الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة، فللقيام بعملية المقارنة لابد من الرجوع إلى الجداول الملحقة.

المبحث الرابع: المشروع التمهيدي للنظام المحاسبي الجديد"NSC"[١٤٨]

مقدمة

اعتمدت الجزائر على غرار العديد من الدول، إستراتيجية تهدف لتبني معايير المحاسبة الدولية، نتيجة عدم ملائمة ومسايرة المخطط المحاسبي الجزائري المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر، كما أن الإبقاء على هذا المخطط بشكله الحالي في ظل التطورات والظروف الجديدة قد تزيد من مشاكل المؤسسات الاقتصادي ويثقل كاهلها، ويرفع من تكلفة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ومن أجل اكتساب القوائم المالية المعروضة حسب السياسة المحاسبية الجزائرية المصداقية والشفافية، وبغية تقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)، أي الانتقال من الاهتمام بالنظرة القانونية للمؤسسة إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي لها، والاهتمام بالمستخدمين الخارجيين لهذه القوائم بما فيهم المستثمر الأجنبي، يجب على الجزائر أن تكيف محاسبتها والمعايير المحاسبية الدولية أو تتبنى هذه المعايير.

المطلب الأول: تقديم المشروع

إن تفتح الاقتصاد الجزائري على العولمة كان فرصة للإصلاح وتبني نظام محاسبي جديد يخلف النظام المحاسبي القديم الذي يمثله المخطط المحاسبي الوطني "PCN" المعتمد و المطبق منذ "٧٦" إلى يومنا هذا، والذي لا ننكر أنه تجاوب بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه (المركزي)، ولكن لم يتمكن من الاستجابة فيما بعد لتساؤلات ومتطلبات المهنيين و المستثمرين.

[١٤٨] Projet Plan COMPTABLE National Selon Normes IAS/IFRS Version Numero 06, juillet 2004

إن النظام المحاسبي الجديد يتميز بطروحات تتمثل فيما يلي:

- التقارب في الممارسات المحاسبية المحلية والممارسات العالمية، الأمر الذي يسمح للمحاسبة أن تكون ضمن إطارا تصوريا ومبادئ أكثر تلاءما و الاقتصاد المعاصر، وكذا التمكن من إصدار معلومة دقيقة تساهم في إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

- ترتبط بوضع المبادئ والقواعد في نصوص أكثر تفسيرا ووضوحا، والتي من شأنها توجيه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية وبذلك الحد من أخطار الانحرافات الإدارية وغير الإدارية للقواعد وتشجيع تدقيق وفحص الحسابات.

يجب الإشارة أيضا أن النظام المحاسبي الجديد قد أخذ بالاعتبار احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، بتوفير لهم كل المعلومات المالية وغير المالية حول المؤسسة ووضعيتها في السوق، من أجل اتخاذ القرارات في الاستمرار أو الانسحاب.

المطلب الثاني: الاختلافات بين المخطط المحاسبي الجديد (NSC) والمعايير الدولية (IAS/IFRS):

هذا النظام الجديد أتى بفلسفة محاسبية جديدة يعتمد على مبادئ ومعايير محاسبية دولية، وهذا لا يمنع من وجود اختلافات بين المخطط المحاسبي الجديد والمعايير الدولية والتي يمكن حصرها في:

- أن المخطط المحاسبي الجديد "NSC" الذي سيشكل المرجعية المحاسبية انطلاقا من سنة "٢٠٠٩" وضع تنظيما لمشكل المحاسبة ومجموعة من قواعد السير وقائمة حسابات غير منصوص عليها في المعايير الدولية.

- يتحدث هذا المخطط الجديد عن الحالة الخاصة للمؤسسات الصغيرة، بينما المعايير الدولية لا تأخذها بعين الاعتبار.

- يعرّف الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية وهو ما لا تتعرض له المعايير الدولية.

- لا يتعرض للمجالات الخاصة بالبنوك ومؤسسات التأمين ...الخ.

هناك بعض المجالات البديلة المسموح بها من المعايير الدولية وغير معتبرة من المخطط الجديد، مثل:

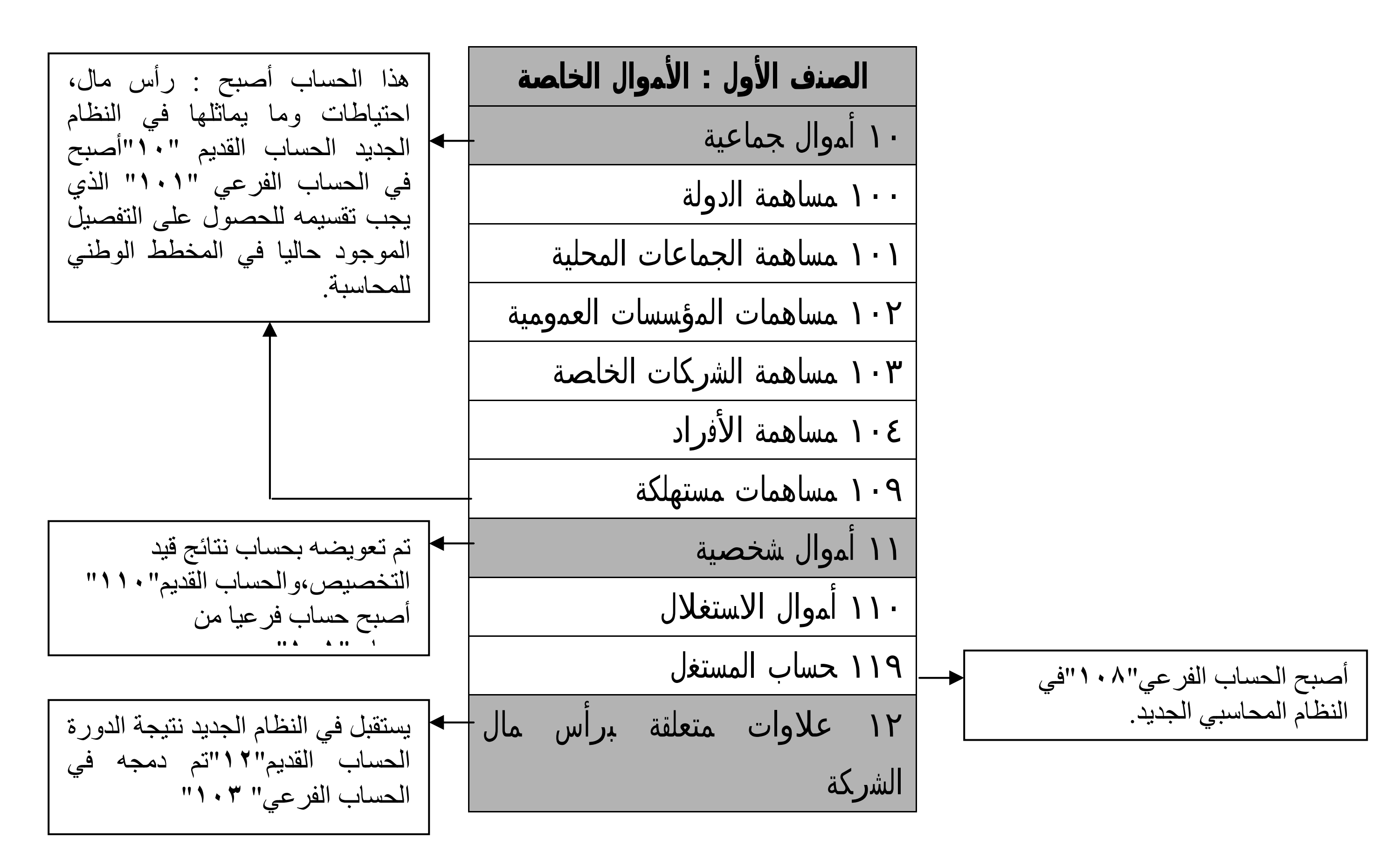
- تقييم الاستثمارات المادية بالقيمة العادلة عند الإقفال.
- تسجيل تكاليف القروض المرتبطة بشراء، بناء وإنتاج الأصول.
- تسجيل استثمار محصل عليه عن طريق إعانة استثمار بقيمة الحيازة ناقصا الإعانة المحصلة.
- تسجيل أثر تغير طريقة محاسبية أو تصحيح خطأ في نتيجة الدورة الجارية.

المطلب الثالث: التحوّل من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي الجديد حسب " IAS/IFRS "

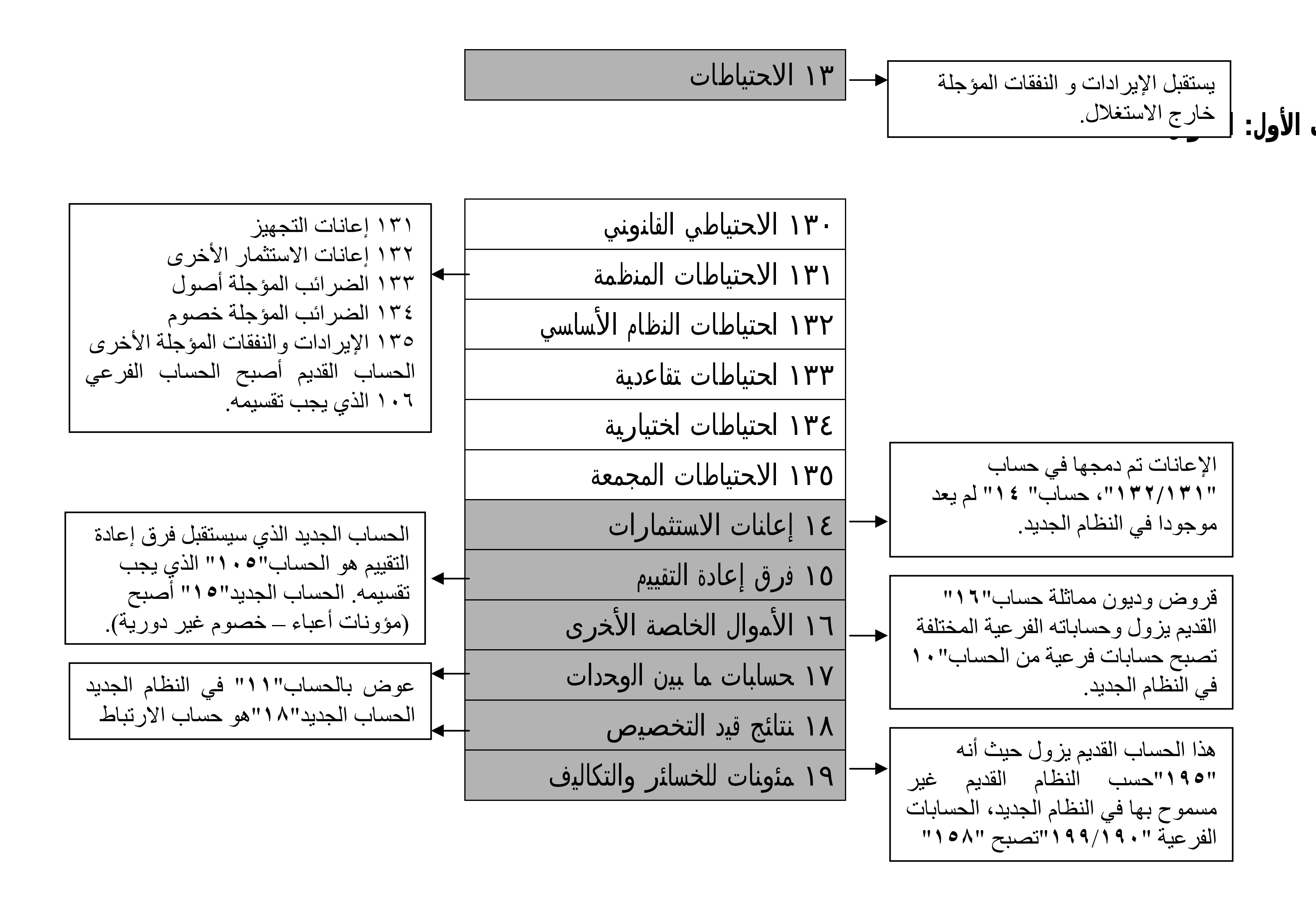
نظرا للتطورات التي مست مختلف القطاعات و على وجه الخصوص القطاع المحاسبي و المالي، على غرار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية(OMC) ، وفي ذات السياق فإن هذه المنظمة تفرض على أعضائها الاعتراف و العمل بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق. وسنحاول إلقاء الضوء على هذا التحوّل من خلال دراسة مقارنة بين حسابات المخطط المحاسبي الوطني وحسابات المخطط المحاسبي الجديد، وكذا مقارنة القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي القديم والنظام المحاسبي والمالي الجديد الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية"(**IAS/IFRS**). والذي من المفترض تطبيقه في مطلع العام ٢٠٠٩ . وحاولنا من خلال إعداد للشكل رقم "١٣" إظهار أهم التحوّلات التي أجريت على النظام القديم .

شكل رقم ١٣: من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) نحو نظام محاسبي ومالي جديد (NSC) حسب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS):

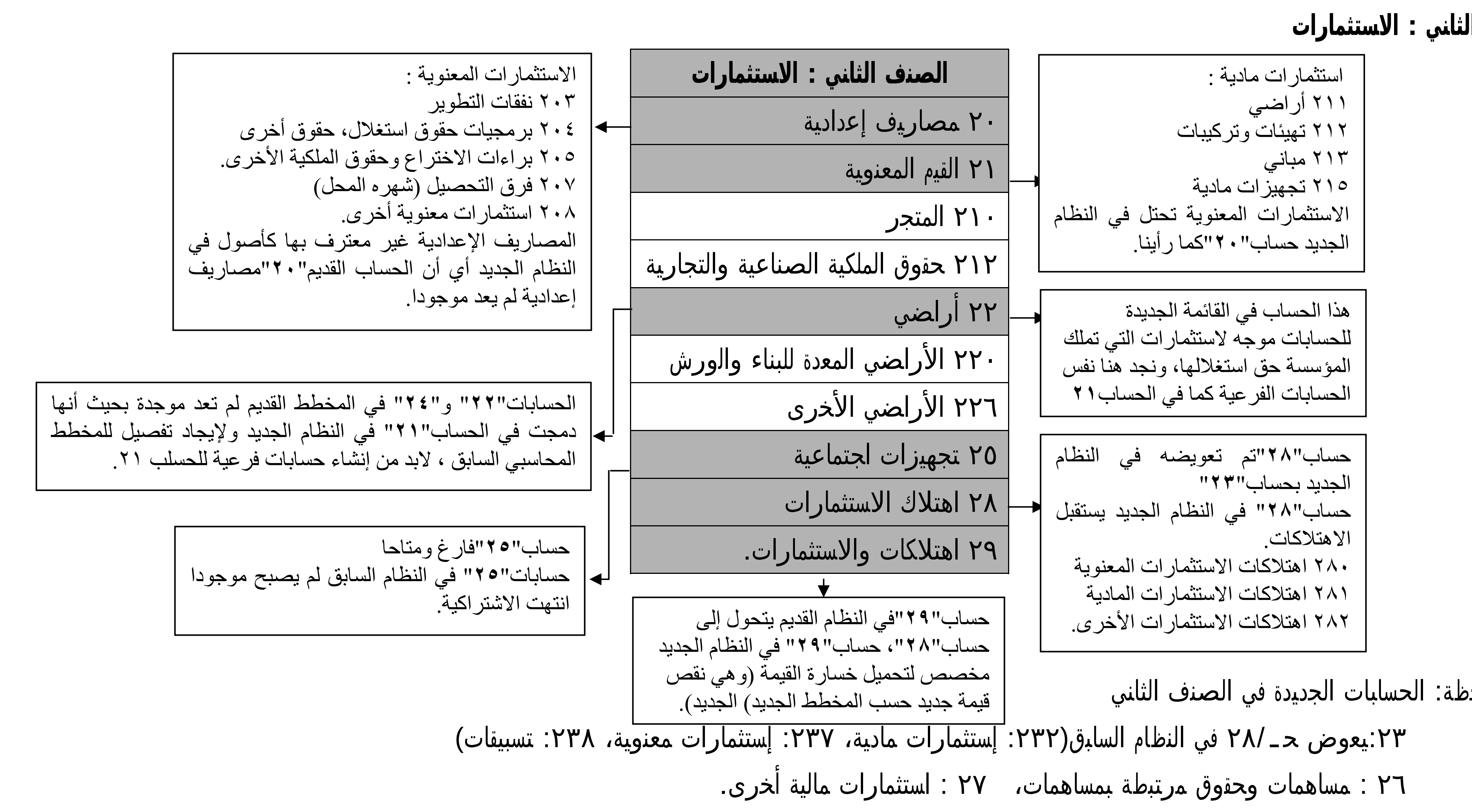
الصنف الأول: الأموال الخاصة



تابع الصنف الأول:



الصنف الثاني : الاستثمارات



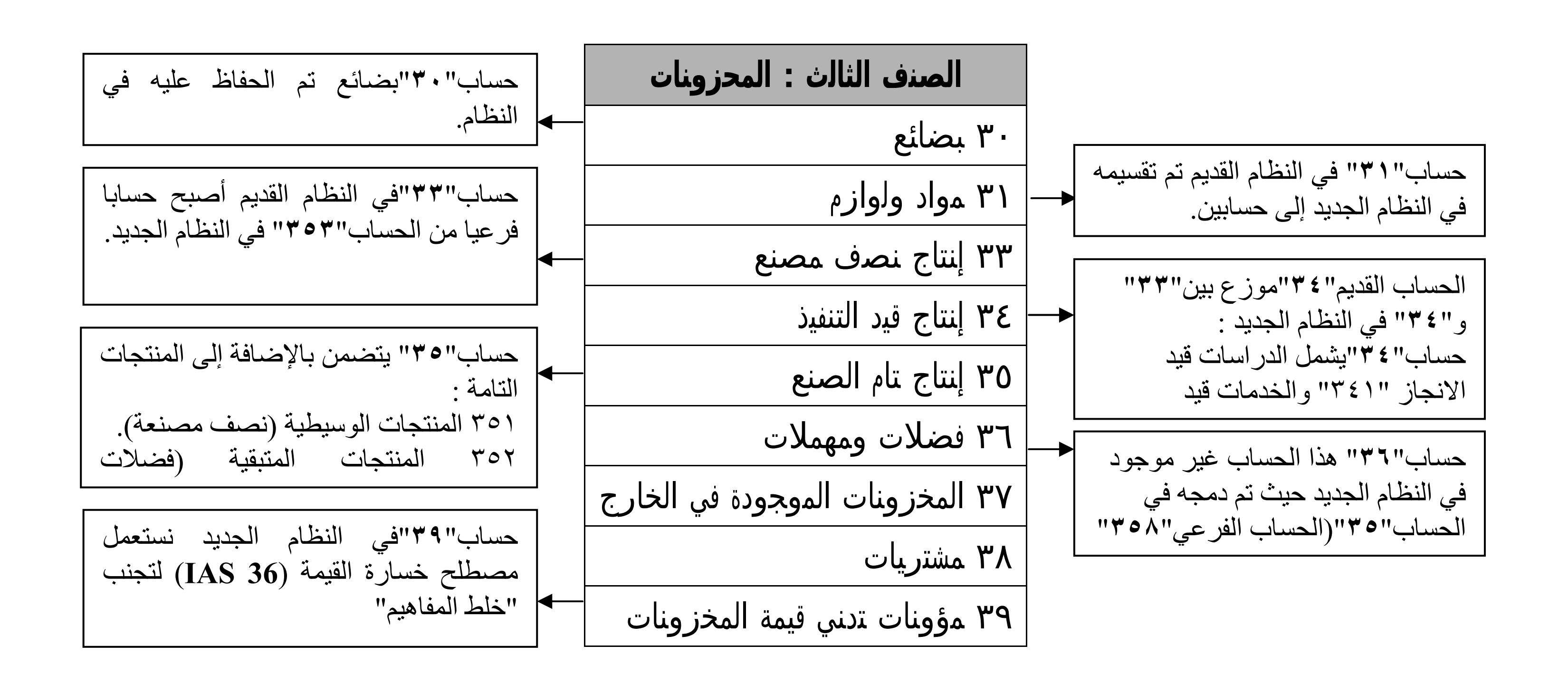
ملاحظة: الحسابات الجديدة في الصنف الثاني

٢٣:يعوض حـ/٢٨ في النظام السابق(٢٣٢: إستثمارات مادية، ٢٣٧: إستثمارات معنوية، ٢٣٨: تسبيقات)

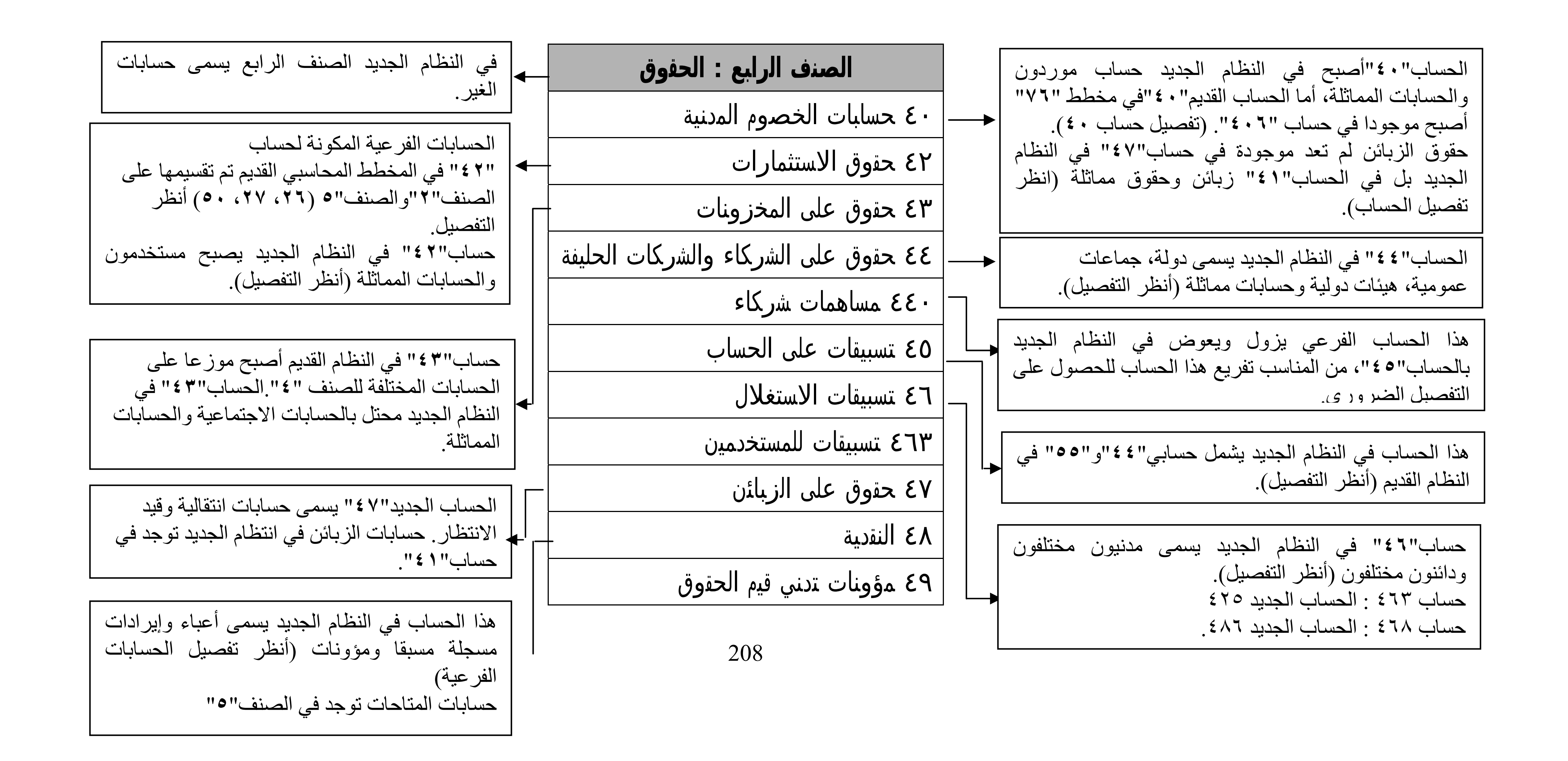
٢٦ : مساهمات وحقوق مرتبطة بمساهمات، ٢٧ : استثمارات مالية أخرى.

وهما حسابان جديدان في الاستثمارات في النظام الجديد وهما يعوضان جزءا من حسابات ٤٢ في النظام القديم.

الصنف الثالث : المحزونات



الصنف الرابع : الحقوق




الصنف الخامس : الديون
٥٠ حسابات الأصول الدائنة
٥٢ ديون الاستثمارات
٥٢٠ قروض سندية
٥٢٢ دائنو الاستثمار
٥٢٤ ضمانات محجوزة موردون
٥٢٥ كفالات مقبوضة
٥٣ ديون المخزونات
٥٣٠ موردون
٥٣٨ فواتير للاستلام
٥٤ مبالغ محتفظ بها في الحساب
٥٤٣ (IRG) ضرائب على الدخل الإجمالي
٥٤٥ اقتطاعات المشاركات في الضمان الاجتماعي
٥٤٦ اعتراضات على الأجور
الصنف الخامس في النظام الجديد يسمى الحسابات المالية.
حساب "٥٢" في النظام الجديد يستقبل الأدوات المالية المشتقة.
أصبح في النظام الجديد حساب "٤٠٤" موردو الاستثمارات.
أصبح في النظام الجديد الحساب الفرعي"٤٠٤"
الحساب الجديد"٥٣ "يسمى صندوق (القديم "٤٨٧")..
تم تعويضه في النظام الجديد بحساب"٤٠٣".
هذان الحسابان في النظام الجديد منتظمان في حساب "٤٢" (حساب "٥٤٥"يصبح حساب"٤٢٢ " وحساب"٥٤٦" يصبح
في النظام الجديد هو حساب "١٦١" ولابد من إنشاء حسابات فرعية للتفاصيل.
أصبح في النظام الجديد الحساب الفرعي"١٦٥".
تم تعويضه في النظام الجديد بحساب"٤٠١"
الحساب الجديد "٥٤" أصبح يسمى "مبالغ مسبقة".
قائمة حسابات المخطط الجديد لا تأخذ بعين الاعتبار الضريبية على الدخل الإجمالي.



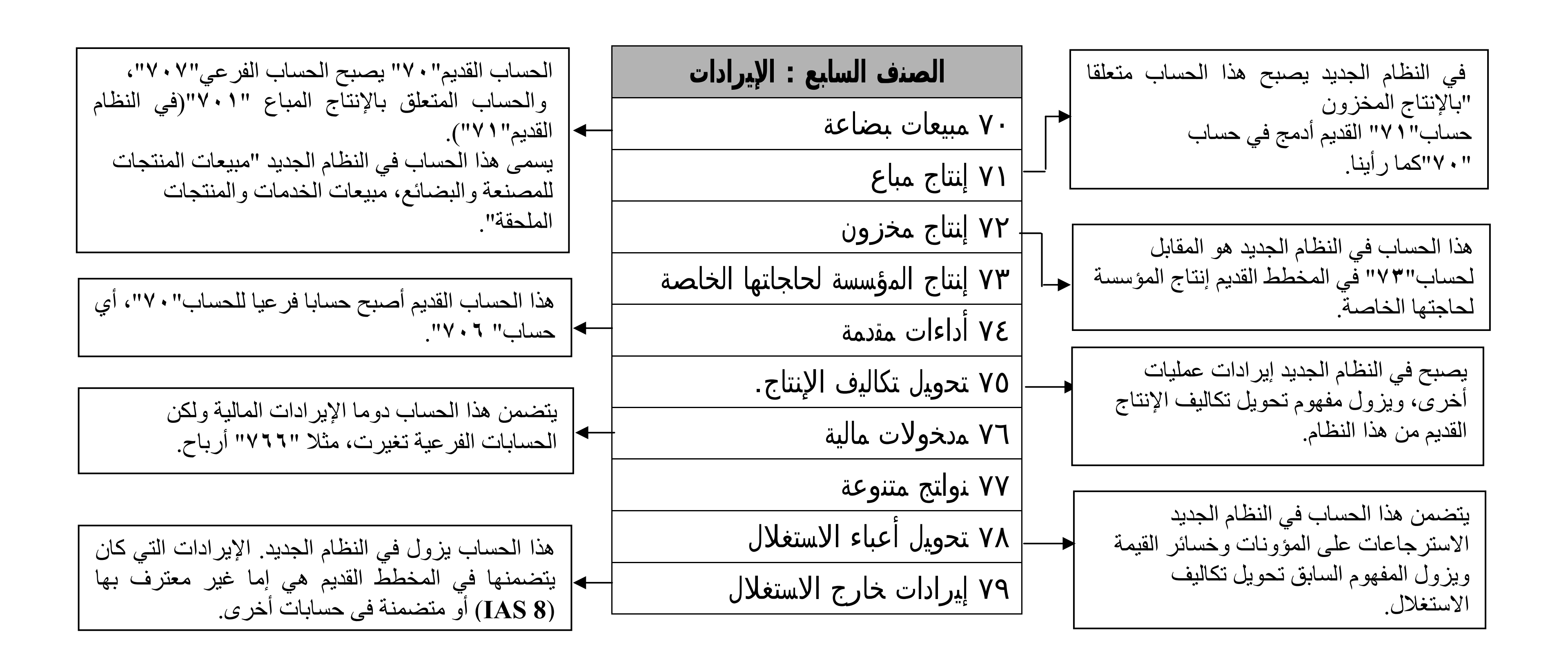
ملاحظة: الحسابات الجديدة للصنف "٥ " هي :

٥٠ القيم المنقولة للتوظيف - ٥١ بنك المؤسسات المالية والمماثلة.

٥٨ تحويلات داخلية - ٥٩ خسائر القيمة على الأصول المالية الدورية.

الحسابات القديمة الأخرى للصنف"5 " لم تعد موجودة و هي موزعة بين الأصناف الأخرى.





المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الرابع: مقارنة القوائم المالية حسب "PCN" والنظام المحاسبي الجديد (المطابق لـ IAS/IFRS):

للقيام بعملية المقارنة بين القوائم المالية حسب" PCN "و حسب النظام الجديد المطابق للمعايير الدولية، لابد من التذكير بأن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي الناتج عن تطبيق مرجع ما.

سنركز في هذه المقارنة على الفروقات، لا على أوجه الشبه التي هي قليلة و غير مهمة، والحقيقة هي أن الفروقات بين القوائم المالية ليست إلا نتيجة للفروقات بين المخطط المحاسبي المالي و النظام الجديد. و بالتالي فان فهم الفروقات بين القوائم المالية الحالية و الجديدة يقوم على المقارنة بين النظامين.

و إذا رجعنا إلى أهداف المخطط المحاسبي الحالي " PCN " فانه كان يستجيب لحاجات محدودة، نذكر منها :

- تحديد الضريبة على الأرباح.
- حاجات إحصائية (تحديد الناتج الوطني) .....إلخ

و حتى و إن كان للمخطط المحاسبي الحالي أهداف ضمنية تتعلق بقياس الذمة المالية و تحديد مستوى نجاعة المؤسسة، و تشكيل معلومات مساعدة على اتخاذ القرار، فان الهدف الجبائي كان يغطي على الأهداف الأخرى.

القوائم المالية حسب المخطط المحاسبي الحالي" PCN " عددها ثلاثة:

- الميزانية : تسمح بمعرفة الذمة المالية للمؤسسة.
- جدول حسابات النتائج : يسمح بتحديد مردودية المؤسسة.
- الملحق: هناك " ١٥ " جدولا يمكن من الحصول على تفاصيل عن الميزانية و جدول حسابات النتائج.

الهدف من النظام المحاسبي الجديد هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساسا و أولا المساهمين، ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك و الموردين و الزبائن و إدارة الضرائب......إلخ. و

لأن المستعملين الأساسين المستهدفين أولا، هم المساهمون في النظام الجديـد ، عـوض إدارة الضرائب في المخطط القديم أصبحت المعلومات كمية و نوعية في نفس الوقت.

- المقارنة التقنية: ما تغير في تقديم الحسابات هو كمايلي: تتكون

- في المخطط المحاسبي الحالي" PCN " نلاحظ أن تجميع الحسابات بسيط جدا من الصنف الأول إلى الصنف الخامس.

أما في النظام المحاسبي الجديد فتحديد الأصناف يتغير حيث نجد في:

الصنف الأول : الأموال الخاصة والأموال المماثلة و التي تضم كل التمويلات التي تتمتع بهـا المؤسسة.

الصنف الثاني : الاستثمارات المادية و المعنوية بما فيها الاستثمارات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة للاستعمال.

الصنف الثالث: المخزونات هي تقريبا نفس التركيبة الموجودة في المخطط المحاسبي الحالي " PCN " ، مع بعض التغييرات كنا قد تطرقنا لها سابقا.

الصنف الرابع : حسابات الغير و نجد فيها الصنفين القـديمين" ٤ و ٥ " للمخطـط المحاسـبي الحالي " PCN " .

الصنف الخامس : الحسابات المالية

الصنف السادس : الأعباء

الصنف السابع : الايرادات

الصنف الثامن: هذا الصنف يزول في النظام الجديد، لأن النتيجة تدخل ضمن الأموال الخاصة، و تظهر في أحد حسابات الأموال الخاصة وهو" حـ/ ١٢ نتيجة الدورة " . نلاحظ أيضا أنـه في النظام الجديد ستزول حساب"٢٥" تجهيزات اجتماعية

- فيما يخص الميزانية :

- ففي المخطط المحاسبي الحالي " PCN " التصنيف هو في الأصول حسب درجة السيولة، و في الخصوم حسب درجة الاستحقاقية. أما في النظام الجديد فالتصنيف هو حسب الدوري و غير الدوري، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في أجل يتجاوز "١٢ شهرا" بينما الأصول الدورية هي التي يتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في "١٢ شهرا" التالية لتاريخ الإقفال، و كذلك الخصوم غير الدورية هي الخصوم التي تتم اطفاؤها في أجل يتجاوز"١٢ شهرا"، أما الخصوم الدورية فهي التي تتم اطفاؤها خلال الـ ١٢ شهرا التالية لتاريخ الإقفال.

- فرق تقني آخر مهم هو أنه في المخطط المحاسبي الحالي " PCN " ، مـا يظهـر فـي الميزانية هي أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن تصل إلـى الحسابات الرئيسية، بينما في النظام الجديد ستجد المؤسسة نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الدورية و الأصول الدورية و نفس الشـيء بالنسبة للخصوم.

- المخطط المحاسبي الحالي " PCN " يتميز بالجمود بالنسبة للعناصر و البنود التي يجب أن تظهر فيه، بينما النظام الجديد يتميز بالديناميكية، بحيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية و حسب حاجتها إلى المعلومات.

نلاحظ أيضا فرق آخر هو أنه في النظام الجديد سيتم إضافة بعض العناصر المهمـة فـي القوائم المالية مثل الاستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري و حذف بعض العناصر غيـر المهمة مثل المصاريف الإعدادية التي كانت تظهر في الميزانية الحالية " PCN ".

- في النظام الجديد تقييم الأصول هو تقييم اقتصادي و تقديري (يعتمد على التقديرات و كذا القيمة العادلة ، أما حسب النظام المحاسبي الحالي فيعتمد عند تقيـيم الأصـول علـى التكلفـة التاريخية).

- المصاريف الإعدادية لا تظهر في النظام الجديد(IAS/IFRS) لأنها إما تعتبر جزء من تكلفة الاستثمار (تدخل في تكلفة الاستثمار و تهتلك معه) أو تظهر ضمن مصاريف الدورة العادية.

- في الخزينة حسب النظام الحالي "PCN " تدخل العناصر السائلة فقط بينما حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) فتظهر العناصر السائلة و شبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا ، القيم المنقولة للتوظيف ....إلخ).

- في النظام الجديد يظهر ما يسمى بالأصول غير المملوكة لدى المؤسسة و يخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة ، من اهتلاك و غيره. أي يسقط مبدأ الملكية القانوني، ما يهمنا ليس الطابع القانوني للأصل و إنما الوظيفة الاقتصادية للأصل (مثل استثمارات محصل عليها بقرض إيجاري ،فحسب المخطط المحاسبي الحالي (PCN) لا يظهر هذا النوع من الأصول لأنها غير ملك للمؤسسة بل يظهر إلاّ الدفعة الايجارية التي تظهر في نفقات إيجار حـ/ ٦٢١ .بينما حسب (IAS/IFRS) يعتبرونه عملية استثمارية، و بالتالي لابد أن يظهر في الأصول الثابتة (غير الدورية) وفي مقابل ذلك تظهر الالتزامات المتعلقة بالقرض الايجاري في الديون طويلة أو قصيرة الأجل أي في الخصوم الدورية أو غير الدورية.

- في الميزانية حسب النظام المحاسبي الحالي (PCN) لم تأخذ بعين الإعتبار محاسبة المجموعات ، لا يجد معيار يعتمد عليه بل يعتمد على معايير عامة (يؤخذ بما هو معمول به دوليا –اختيارات- بينما القوائم المالية حسب (IAS/IFRS) فالعناصر المتعلقة بالمجموعات ظاهرة فيها ، تعتمد على معايير واضحة " معيار..".

بالنسبة لحساب النتائج:

- تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد(IAS/IFRS) وفق منظورين :

المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في "PCN") مع اختلاف في مستويات المعالجة.

والمنظور حسب الوظيفة، معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشـراء و تكـاليف التوزيع و البيع و التكاليف الادارية و يعتبر هذا المنظور أي حسب الوظيفة اختياريا و لـيس إجباريا، ويتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظـام القديم "PCN ".

- من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب النظام الجديد(IAS/IFRS) هو أكثر تفصيل من ماهو عليه في النظام الحالي (PCN) حيث يتطرق إلى كل من انتاج الدورة ، الفائض الاجمالي للاستغلال ، النتيجة قبل الاهتلاك و قبل السياسة المالية ، يطرح فقط مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم، لم يطرح لا المصاريف المالية و لم يضيف الايرادات المالية و لم يطرح مخصصات الاهتلاك ، كما هو معمول به في النظام القديم.

- يحسب نتيجة العمليات" RESULTAT OPERATIONNEL " تختلف عن نتيجة الاستغلال في النظام الحالي (PCN) لأنها لا تتضمن الإيرادات المالية و المصاريف المالية.

- لأن النتيجة المالية " RESULTAT FINANCIER " أصبحت مهمة لتطور الأسواق المالية و لأن المدير المالي هو المسئول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية بشكل مستقل مهم جدا (ايرادات مالية _ مصاريف مالية = نتيجة مالية).

- نتيجة العمليات العادية حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) هي نفسها نتيجة الاستغلال حـ/٨٣ في (PCN) في المنطق العام و تساوي إلى:

(نتيجة العمليات + نتيجة المالية) وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني و السوق المالي.

- حسب النظام الجديد (IAS/IFRS) يعتمد نتيجة حسب السهم: (نتيجة العمليات العادية / عدد الأسهم العادية) وهذا لحساب معدل مردودية السهم التي تساعده على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي و اتخاذ القرار.

أمّا القائمتين الجديدتين في النظام الجديد فهما جدول تدفقات الخزينـة و جـدول تغيـرات الأموال الخاصة.

جدول تغيرات الأموال الخاصة:

على المؤسسة أن تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية، قائمة، تبين:

- النتيجة الصافية للدورة
- كل عناصر الأعباء و الإيرادات، الأرباح و الخسائر المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة طبقا لبعض معايير الإبلاغ المالي الدولية " IFRS "، و كذلك تبين مجموع هذه العناصر.
- تراكم العنصرين السابقين، بتمييز حصة الأقلية وحصة المجموعة.
- الأثر المتراكم لتغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجلة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن " IAS 8 " في الأموال الخاصة.

أما عن فوائد المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في رؤوس الأموال[149]:

-تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛

-تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

-تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح؛

-تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

ملاحظة: بالنسبة لكل القوائم يعتمد على دورتين ، الدورة الحالية و الدورة التي سبقتها.

يمكن تلخيص أهم الفروقات للقوائم المالية حسب النظام الحالي لـ(PCN) و النظام الجديد لـ(IAS/IFRS) في الجدول المبسط لتالي:

[149] Jean François Bosquet, op-cit, p ٩٠..

جدول رقم ٦: المقارنة بين القوائم المالي حسب النظام الحالي لـ "PCN" وحسب النظام الجديد لـ(IAS/IFRS):

الميزانية حسب " PCN "	الميزانية حسب المنظور الجديد
▪ تتكون الميزانية حسب PCN من ٠٥ أصناف : ١- الأموال الخاصة ٢- الاستثمارات ٣- المخزونات ٤- الحقوق ٥- الديون.	تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من ٥ مجموعات : في الأصول نجد: - الأصول غير الدورية - الأصول الدورية في الخصوم نجد: - الأموال الخاصة - الخصوم غير الدورية - الخصوم الدورية
▪ تعتمد الميزانية حسب " PCN "على معيار درجة السيولة المتزايدة (تصاعديا) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار ليس محترما تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم ارتباطها بدورة الاستغلال.	▪ تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف : أولا : المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى أحد الدورات المالية التالية : - دورة الاستثمار ← أصول غير دورية - دورة الاستغلال { أصول دورية، خصوم دورية - دورة التمويل { الأموال الخاصة، خصوم غير دورية مثال : في هذه الحالة كل ما هو استثمار مالي سندات المساهمة، سندات التوظيف طويلة الأجل، الاقراضات طويلة الأجل تصعد إلى دورة الاستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير الدورية.

	ثانيا : بالإضافة إلى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة، فكل ما هو قصير الأجل ضمن الاقراضات مثلا أو كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول الدورية. وكل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من ١٢ شهرا (الجزء المستحق) توضع ضمن الخصوم الدورية.
جدول حسابات النتائج " PCN "	**ج ح النتائج حسب المنظور الجديد**
▪ تصنف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج، حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف"٨" - نتيجة الاستغلال في حـ/ ٨٣. - نتيجة خارج الاستغلال في حـ/٨٤. - النتيجة الإجمالية(قبل الضريبة) في حـ/٨٨٠. - أما نتيجة الدورة(النتيجة الصافية) فتسجّل في حـ/٨٨. ▪ إيرادات ونفقات خارج الاستقلال ▪ (٧٩، ٦٩) تكون عنصر من عناصر النتائج. ▪ تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة.	تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (ج ح النتائج حسب الطبيعة) وتصنف حسب وظيفتها (ج النتائج حسب الوظيفة) والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في " PCN "، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزودج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية. بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات، بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان. ونتيجة الدورة تظهر في حـ/١٢. ▪ عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال، تضاف العناصر الاستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج. ▪ تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

خاتمة الفصل الخامس:

إن توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق يفترض تغيير في فلسفة النظام المحاسبي، أي التفكير في نظام محاسبي جديد يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين، من مستثمرين ومقرضين وغيرهم وهذا ما أدى بالجزائر اللجوء إلى نظام محاسبي يعتمد على مخطط محاسبي جديد، يهتم بتحديث المخطط المحاسبي الوطني القديم (PCN)، حيث يشكل النظام المحاسبي الجديد تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS).

إن النظام الوطني المحاسبي الجديد أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينيات، وأخرى مرتبطة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية، مما سيسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تهتم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية المختلفة من اجل الأطراف المهتمة بهذه المعلومات ، ولما كانت أعمال الوحدات الاقتصادية قد تشـعبت وتعقدت وتحددت فيها المخاطر المالية ومخاطر العمليات ، ولما كـان عـدد هـذه الوحـدات الاقتصادية في تكاثر ، ولما كانت احتياجات الأطراف المستخدمة للبيانات المالية متزايدة ، كان لابد من تطوير المعايير المحاسبية لتلبية هذه الأوضاع الجديدة ، حيث أن محاسبة القيمة العادلة كانت خطوة هامة في هذا المجال.

إن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة ، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد . ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خـلال المعلومـات المالية ، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة ، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تحقق هذه المتطلبات.

إن لمحاسبة القيمة العادلة تأثيرا هاما على الاقتصاد ، واستقراره أو نموه ، لأنها محاسبة تعتمد على الحقائق الاقتصادية ، وليس على الفرضيات المحاسـبية التقليديـة، وقـد سـاهمت المحاسبة الجديدة في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهوم القيمة من المنظور المحاسبي.

ويستطيع الباحث لهذا الموضوع أن يتلمس الجوانب الاقتصادية التي كـان لهـا مسـاس بمحاسبة القيمة العادلة ، وهي الحسابات القومية ، والاعتراف بالحقـائق الاقتصـادية وإدارة المخاطر المالية ، وتعزيز وتعميق الأسواق المالية، وتدعيم الشفافية في الاقتصاد.

النتائج :

توصلنا من خلال بحثنا هذا لرصد بعض النتائج تتجلى أهمها في ترحيب المستثمرين و المحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بالمعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وتمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة ، فمن الصعب في غياب المعايير المشتركة مقارنة المعلومات المالية التي تعدها المؤسسات المتواجدة في أنحاء مختلفة من العالم و في سياق الاقتصاد الأخذ في العولمة على نحو متزايد.

- إن استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا و هي معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار و توسيع الأعمال الاقتصادية ، وهذه المعايير تتصف بالحيادية وتتوفر حولها ثقة كبيرة مما يقلل من فرص حدوث هزات مالية قد تؤدي إلى إفلاس وتلاشي العديد من المؤسسات الكبرى منها والصغرى.
- سيساعد تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على المدى البعيد في عدة بلدان و استخدامها في عدة معاملات عبر الحدود على إنقاذ هذه المعايير العالمية عالية الجودة من خلال تقديم معلومات شفافة و قابلة للمقارنة في التقارير المالية.
- بتطبيق معايير المحاسبة الدولية نقلل فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة وزيادة الخبرات و الممارسات فيما بينهما.
- لابد من تبني المعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية لما تتسم به من المصداقية و القبول العام للبيانات المالية المنشورة في المؤسسات.
- يسهل استخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة الاستثمار و القرارات الاقتصادية الأخرى غبر الحدود و يزيد من كفاءة السوق و يقلل من تكاليف جمع رأس المال.
- إن وضع معايير المحاسبة هي في الأساس عملية مستمرة يجب أن تستجيب للتغيرات و التطورات في الأسواق و احتياجات المستثمرين من المعلومات.

- إن أكثر الاستثناءات فيما يخص تبني المعايير الدولية لإعداد البيانات المالية هو عـدم اعتراف كل من الولايات المتحدة و اليابان و كندا بهذه المعـايير ، إذ لا يـزال يطلـب مـن المؤسسات في هذه البلدان إتباع معايير محاسبة محلية .

إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعمل لإعداد التقارير المالية ، على نحو وثيق من الهيئات الواضعة لمعايير المحاسبة المحلية في هذه البلدان ، بما في ذلك المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية و المجلس الياباني لمعايير المحاسبة من أجل تقليص الفرو قات مابين معايير المحاسبة المحلية و المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

- الاعتماد في إعداد القوائم المالية على معلومات محاسبة ملائمة التي تتأثر بـالفروض و المبادئ المحاسبية، منها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحـدث من فترة لأخرى، وحالات التضخم التي لا تكاد يفلت منها اقتصاد دولة، و من غير الملائم إن تعمل السياسات المحاسبية و القائمين عليها بمعزل عـن التطـورات الاقتصـادية المهمـة، و انعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية و مدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات، والذي كان من الواجب إعطاءه إلى القيمة العادلة- التي تأخذ بالحسبان اثر التضخم و التغير فـي الأسـعار و التطورات الاقتصادية المنتشرة – مزيدا من الاهتمام لتحل محل التكلفة التاريخيـة إذ أن مـن المتوقع أن يؤدي استخدامها دورا جوهريا في الارتقاء بالإبلاغ المالي و المحتـوى الإعلامـي للتقارير المالية و توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الناجعة.

توصيات :

بناءا على النتائج السابقة قمنا باقتراح التوصيات التالية:

- أن يتم التعامل مع ما يجري من أعمال انسجام وتوافق الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بجدية، لأن رفع الحدود عن حركة الاستثمار وتوسع نشاط المؤسسات على المستوى الدولي وحرية لجوء المؤسسات إلى السوق المالية الدولية، يفرض وجود لغة محاسبية موحدة.
- لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات، من طرف المستثمرين وصناع القرارات.
- أن يتم العمل على توحيد جهود الدول العربية باتجاه إيصال صوتها إلى مجالس معايير المحاسبة الدولية لكي تأخذ مطالبها واحتياجاتها بالحسبان.
- وضع في اهتماماتها الأهداف الضريبية بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى تقليص احتمالات حدوث الازدواج الضريبي مما يشكل تطبيق في ترصيد الأهداف الضريبية بين الدول ومنع ازدواجية الضريبة.
- التفاوت في المعارف و الخبرات العالمية بين المهنيين في الدول للحد من التنـازع بـين الجهـات الحكومية و الجهات المهنية و القطاع الخاص في الرقابة و الإشراف على المهنة .
- توحيد جهود المدققين مع جهود المحاسبين للخروج بقوائم مالية صادقة وتعبـر بصـورة عادلة عن الوضع المالي للمؤسسة.
- أن تتطابق معايير التدقيق مع معايير المحاسبة الدولية التي تشكل نفس أهداف و متطلبات الدول المطبقة أو الساعية لتطبيقها.
- نوصي من كل المؤسسات تقديم قوائم مالية التي تكون معدة على أساس معايير المحاسـبة الدولية، ومستوفية لمتطلبات التدقيق.
- زيادة الاهتمام بالتدريب و التعليم للمدققين لمواكبة تطورات و المـداخل الحديثـة فـي التدقيق.

- ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة و بين مسألة تطبيق المعايير المحاسـبية الدولية.
- ضرورة التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق المعايير المحاسبية و أهميتها سواء بالنسـبة للمحاسبة أو لمكتب التدقيق أو الجهات المستفيدة من التقارير المحاسبية.
- الاهتمام بتطوير معارف و خبرات المهنيين التي تساهم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ضرورة أن تلتزم المكاتب المحاسبية بتعيين ذو الكفاءة و الخبرة فـي مجـال المعـايير المحاسبة الدولية.
- تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم.

المـــــراجع

باللّغة العربية

أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية ،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ٢٠٠٣.

أمين السيد أحمد لطفي، الافصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة، الدار الجامعية ، القاهرة، ١٩٩٨.

أحمد ابراهيم محمود، المحاسبة في الشركات من الناحيتين العلمية و العملية، ١٩٩٩.

أحمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٨

الصبان سمير، دراسة في المحاسبة المالية، الدار الجامعية بيروت ١٩٩١

العادلي يوسف عوض ، العظمة ، محمد أحمد – المحاسبة المالية – المجلد الأول – منشورات ذات السلاسل – الكويت ، ١٩٨٦.

ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ١٩٩٩.

حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، ٢٠٠٠

رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري، بين النظرية والتطبيق ، دار هومة،١٩٩٢.

شحاته أحمد بسيوني ، علي عبد الوهاب نصر ، المحاسبة المالية ، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠٤.

شنوف شعيب ، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.

عبد الهادي مسلم مذكرات في نظم المعلومات الإدارية المبادئ والتطبيقات ،مركز التنمية الإدارية ١٩٩٤.

عبد السلام ادريس، المراجعة المعايير و الإجراءات ، دار النهضة لعربية، بيروت ، لبنان، ١٩٩٦.

عبد الفتاح صحن و آخرون ، أسس المراجعة الأسس العلمية و العملية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر٢٠٠٤ .

عمر عبد البر ، دور المعايير المحاسبية في دعم سوق المال المجلة العربية جامعة البحرين ، العدد الأول نوفمبر ١٩٩٧.

قسيم إبراهيم الهبيشي وآخرون – نظام المعلومات المحاسبية وحدة الحرباء للطباعة والنشر، العراق ٢٠٠٣.

محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩١.

محمد شريف توفيق، تطبيقات محاسبية متقدمة باستخدام الحاسب الآلي ، الزقازيق، مكتبة التكامل مصر ،٢٠٠٣.

محمد زيدان إبراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٠.

محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١.

محمود قاسم تنقوشي : نظم المعلومات في المحاسبة و المراجعة المعنية ،دور الحاسوب في الإدارة و التشغيل ،دار الرواد للنشر الجماهيرية الليبية ١٩٩٨.

هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة، وفقا للدليل المحاسبي الوطني ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الأول.

ضيف خيرت، النظام المحاسبية الخاصة دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٩

كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية ١٩٩٧

فديريك تشوي و آخرون، المحاسبة الدولية ، ترجمة محمد عصام الدين زايد دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية للسعودية ،٢٠٠٤

رسائل وأطروحات:

- حميدات، جمعة فلاح محمد، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٤.
- حسن سيد عويس، " إطار مقترح لمهنة المحاسبة و المراجعة في مصر في ضوء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة بجامعة الأزهر، مصر ١٩٩٩.
- مداني بن بلغيت، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية ٢٠٠٤.

عادل رجب زنداح، أثر تطبيق تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين ، أطروحة دكتوراه ،عمان ٢٠٠٦.

دراسات ، مقالات ومؤتمرات

أهمية الإتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية محمد مطر، ،مجلة أبحاث جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا ،العدد 1993.

التدقيق على الأنظمة المحاسبية الحوسبة، حسين ناجي ، مجلة يصدرها المركز العالمي للدراسات و الاستشارات العلمية ، عمان ٢٠٠٠ .

المحاسبة و تحديات العولمة، دهمش نعيم ،المؤتمر الرابع، عمان ، الأردن عام ٢٠٠٢

رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية توفيق محمد شريف ، مجلة الغدارة العامة عام ١٩٨٧ العدد ٥.

- نحو إطار مفتوح لتقييم الأداء الإداري لقطاع البنوك والمصارف دراسة تطبيقية "مجلة البحوث التجارية" كلية التجارة، محمد السيد منصور جامعة الزقازيق العدد "٢" ١٩٩٠. .

منهج المهارات المالية و المحاسبية ، مجلة يصدرها مركز الخبراء المهنية للإدارة ، عمان ٢٠٠٠.

باللّغة الأجنبية:

Apotheloz Bernard : Pertinence et fiabilité de l'information comptable le cas de crédit bail, sytémique – Mita edition Lansanere 1989.

BERGERET J.1985: la personnalité normale et pathologique, DUNOD 2eme éddition.

BOISSIER (Luc),Comptabilité et contrôle des comptes dans l'Antiquité. Recherches sur les origines des principes comptables, Thèse doctorat, Toulouse,1979.

BOOCKHOLDT J.L Accounting Information system, forth edition Richard D Irwin Inc USA 1996.

CHARON CLAUDE: pourquoi des normes d'audit, in R.F.C, N°326, Paris 2000.

COLASSE B.9/1987 : la notion de normalisation comptable, in R.F.C, N° 182 Paris Li, David, Accounting Information systems, contrôle Emphasis Richard, Irwin, INC. Illinois,1983.

CHARDONNET (Léo), Comptabilité supérieure, Delmas, Paris, 10è éditions 1960.

FUZET (Henri),Cours de comptabilité et d'organisation ,Paris ,Delagrave,1940

HAMON (Philippe), Les finances sous François premier, Comité pour l'histoire économique et financière de la France, Paris,1994.

KIRPATRIK, International harmonization Need help 07 big acconting firms world accounting repord (1981).

Nahmain, l'essentiel des norme T.A.S / IF AC ED : organisation, 2004

Rousse Francis, NORMALISATION comptable principes et pratiques, collection Méthodologie Paris 1989

Saci Djelloul, comptabilité de l'entreprise et système économique, l'experience algérienne O.P.U 1991

SYLVAN FERNAND : dictionnaire de la comptabilité et des disciplines connexes icca,repris par CHRISTOPHE1982

TOURNIER Jean-Claude : la révolution comptable – du coût historique à la juste valeur – ed d'organisation Paris 2000 Muriel,

Wyatt, a international Accounting Standards,A new perspectve Accounting, Horizons,1989

ETUDES ET ARTICLES, Revues fondamentales -

- American Accounting Association 1972 « Report of the Committee on Information system Accounting » review .

American institute of certierd public accountants the international standards op. cit p.2 Malcolm j. morgan , management and information , the management accountant vol 22 n°7 1987.

Baladouni vahe" the study of accounting history:« the international journal of Accounting Education and Research. V12 N°2 spring 1977.

- BERNHEIM (Yves), L'harmonisation comptable internationale. La situation française, Revue de droit comptable, n° 97-4, 1997. AUGUSTIN (Gérald), Enquête sur Queulin, Est-il à l'origine d'un tournant dans l'histoire de la comptabilité, Actes des quatrièmes journées d'histoire de la comptabilité et du management, IAE de Poitiers, Association française de comptabilité, 26-27 mars 1998.

- BERNHEIM (Yves), Les mesures des performances des entreprises, Revue française de comptabilité, n° 298,mars 1998
- BERRY (Ian R.), La classification des pratiques comptables internationales, Association française de comptabilité,Reims ,1989
- BARR (Andrew), Securities et Exchange Commission (SEC) des Etats Unis et les comptables, Revue française de comptabilité, n° 100,Février 1970.
- BARTHES de RUYTER (Georges), Réforme de la réglementation comptable (interview), Les Cahiers de l'Audit, n° 2, 3ème trimestre 1998.
- BERNARD (Sonia), Vers une clarification des règles comptables applicables à l'occasion des fusions, Revue française de comptabilité, n° 309, mars 1999,

- BERNHEIM (Yves), La difficile harmonisation comptable européenne, Option Finance, n° 516, 28 septembre 1998.
- BERNARD: brève histoire du rapport environnementaux, in R.C, N°324, Paris 7-8/2000.
- BETHOUX (Raymond), KREMPER (Francis),Le cadre conceptuel de l'IASC. Contexte et contenu, Revue française de comptabilité, juin 1988,n° 191.
- BOCQUERAZ (Claude), Le projet de professionnalisation des comptables français avant la seconde guerre mondiale, Quatrième journée d'histoire de la comptabilité et du management, IAE de Poitiers,Association française de comptabilité,26-27 mars 1998 .
- BOISSELIER (Patrick), Recherche et développement, les contradictions de la normalisation américaine ,Association Française de Comptabilité ,Reims ,1989.
- BOLIN (Manfred), Les sources du droit comptable allemand, Revue française de comptabilité, n° 221, mars 1991.
- Caillian j.c comceptuel de la comptabilité, Revue française de comptabilité n° 278, mai 1996 – n° 5.
- Chio and DAVISH Intrnational Accouthing Standards Issucs netting attention « journal of accouting,1983.
- CABAGOLS P. et OGER B., Comptabilité et finance dans les pays de l'est, in revue Economie, sep. 1996 N° 196,
- COLASSE (Bernard), La notion de normalisation comptable, Revue française de comptabilité, n° 182,Septembre 1987.
- Commission interministérielle du Plan comptable, Le plan comptable, projet de cadre comptable général élaboré par la Commission interministérielle instituée par le décret du 22 avril 1941,delmas, Paris.

- CESA ET FNEGE,Plan comptable révisé ,Masson ,Paris ,1980.
- Commission de normalisation des comptabilités, Plan comptable général (projet élaboré par la commission et approuvé par arrêté du Ministre de l'Economie Nationale du 18 septembre 1947),Imprimerie Nationale, Paris 1947.

Compagnie nationale des commissaires aux comptes,Normes,Commentaires, Déontologie,CNCC, Editions ,Paris ,1999

Commission des Communautés européennes, Comparaison des systèmes comptables allemand, français, italien, britannique, japonais et américain aux prescriptions de la IVè directive du Conseil de juillet 1978 – 1987,Document DG XV,Commission des Communautés européennes

Report of the committee on fondations of Accounting Measureemnt the Accounting Review, supplement vol 46 1971

Turner, Jhon N international Harmonisation A" professional GOAL" journal of accounting,

january1983. Michailessco céline : qualité de l'information comptable, in encyclopidie de C.C.A economica edition paris 2000.

Wikes G.R challenge.facing the international accouting profession A.paper presented into the second conference AMMAN 1990

Sites Internets: مواقع إنترنت

www.deloitte.fr

www.club-comptable.com

www.revuefiduciaire.com

www.ccomptes.fr

www.finances.gouv.fr/CNCompta

www.agecompta-gestion.com

www.europa.eu.int

www.iasc.org.uk (anglais

www.iasb.org. Ou www.iasc.org.

www.iosco.org

http://www.conseil-creation.com/decf/iasb.php

http: //europa.eu.int

www.aicpa.org